

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد السابع عشر- أبريل ٢٠٢٠



قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث



الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com
المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد السابع عشر

رؤية معرفية



التحديات والصراعات التي تواجه العالم الإسلامي في ظل الاستراتيجيات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

د. نادية محمود مصطفى(*)

مقدمة:

الأمة الإسلامية، العالم الإسلامي، الدول الإسلامية، مفردات قد تبدو للبعض مترادفة أو متطابقة إلا أنها تمثل مفاهيم تحمل كل منها -في كل واحدة منها ومن خلال المقارنة بينها- دلالات متعددة سواء تاريخية أو جيوسياسية أو عقدية:

- الأمة الإسلامية مفهوم عقدي اجتماعي سياسي ذو دلالات تاريخية حضارية ممتدة ابتداء من دولة المدينة إلى دولة الخلافة الراشدة ثم الخلافات الأموية والعباسية والعثمانية المتتالية، وبدرجات مختلفة من المركزية واللامركزية، ثم ما بعد الخلافة في عصر الدولة القُطرية.
- العالم الإسلامي، مفهوم جيوسياسي يعبِّر عن الواقع المعاصر للأمة الإسلامية في عيون ومدركات العالم بعد أن تراجعت الأمة الإسلامية ودولتها عن مقامها الحضاريّ المعهود وعن وحدتها، وفقدت الإطار السياسي الشامل الجامع بين مكوناتها من شعوب ودول وجماعات، ودخلت منذ ما يقرب من نهاية القرن الـ١٨ مرحلة التراجع الحضاري التدريجي والتجزئة والتعرض للعدوان ثم الاحتلال.
- الدول الإسلامية حقيقة سياسية وجغرافية ملموسة ومحددة، وخاصة منذ ما بعد الاستقلال عن الاستعمار وفي ظل حدود قومية رسمتها التنافسات الاستعمارية المتتالية حول الأمة الإسلامية وعبر ما يقارب القرن. ومنذ سقوط الخلافة العثمانية حاولت جهود عديدة التعبير عن هذه الدول بصورة جماعية، وآخرها منظمة التعاون الإسلامي التي تضم ٥٧ دولة. وهذه الدول لا تتطابق من حيث النظم السياسية والاقتصادية والتحالفات الخارجية، بل يطرح وصفها بـ"الإسلامية" الناجم عن عضويتها في المنظمة، إشكاليات عديدة في التعريف بها؛ نظرًا لما أصاب مفهوم "الإسلامية" من تعقيد وتركيب بل وأحيانًا غموض؛ مع تعدد معايير تعريف هذه الدول قانونيا وسياسيًا وسكانيًا(١).

والعالم الإسلامي على هذا النحو، مفهومٌ يسع الدول الإسلامية وغيرها من التكوينات التي تجمع المسلمين، مثل الأقليات والجماعات في دول "غير إسلامية" شرقية أو غربية من ناحية (على اختلاف الجذور التاريخية ومسار تطور حالاتهم وصولاً إلى وضعهم في النظام الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب الباردة)(٢)، وكذلك المنظمات والهيئات الدولية وعبر القومية التي تصفُ نفسها بالإسلامية، ناهيك

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر: د.محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٩٩١).

(٢) انظر حول هذه الاختلافات:

- د.نادية محمود مصطفى، الأقليات الإسلامية في العالم، إطار مقارن للدراسة، (في): د.حسن العلكيم (محرر)، قضايا إسلامية معاصرة، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الآسيوية، ١٩٩٧.

بالطبع عن الفواعل من غير الدول؛ الأفراد والجماعات السلمية والعسكرية على حد سواء ذات التأثير على العلاقات الدولية والسياسات العالمية.

وكانت التوازنات والتدخلات الخارجية عاملاً حاضرًا مؤثرًا بصفة دائمة على مسار العلاقات الدولية للأمة الإسلامية عبر تاريخها، وإذا كانت الاستجابة لتحدي هذه التأثيرات قوية وفعالة في مراحل القوة والوحدة والفتوح، فلقد أضحى لهذه التوازنات العالمية والتدخلات تأثيرات سلبية متزايدة على القوة والوحدة والفتوح، وبصورة متصاعدة عبر القرون الثلاثة الأخيرة(١).

وبعد تقسيم العالم الإسلامي بين القوى الاستعمارية الأوروبية طوال قرن التاسع عشر، وبعد الاحتلال العسكري الكامل لدوله وحتى إتمام الاستقلال ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حقبة الصراع الأيديولوجي العالمي الذي تعددت بصماته على المسلمين في النظام الدولي بوصفه جزءًا من العالم الثالث في ظل الحرب الباردة والقطبية الثنائية، فقد دشنت نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع الأيديولوجي العالمي، وصعود العولمة والأحادية الأمريكية في قيادة العالم، صعودًا متجددًا لوضع "العالم الإسلامي" في "النظام العالمي الجديد"، اتسم هذا الصعود بخصائص جديدة، وتعددت مؤشرات ذلك وتعددت أسبابه، كما اتضحت معالمه عبر ثلاث مراحل متتالية من التغيرات في التوازنات والبيئة العالمية، ناهيك عن ما يجري في النظم الإقليمية الفرعية للعالم الإسلامي: دولاً وجماعات وهيئات.

وهذه المراحل الثلاث هي: من نهاية الحرب الباردة حتى أحداث ٢٠٠١/٩/١١، ثم من الأخيرة حتى اندلاع الثورات العربية، وأخيرًا من الثورات حتى نهاية العقد الثاني من الألفية ٢٠٢٠، وكان لكل مرحلة نمط تحدياتها وتهديداتها الخارجية للعالم الإسلامي من ناحية، ونمط التدخلات الخارجية في صراعاته من ناحية أخرى، والتي ينبغي الوعي بها عند محاولة فهم تطورات وتحولات اللحظة الراهنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خريطة الصراعات التي تنفجر في ساحات العالم الإسلامي، ذات جذور داخلية بالأساس ولكن الأثر الخارجي لا ينقطع عنها؛ فهي -وإن كانت تنبع من طبيعة كل إقليم ومشاكله- إلا أن انكشاف سلبيات هذه الطبيعة وتجاوزها لإيجابياتها لدرجة تؤدي إلى تولد الصراعات ثم انفجارها بصورة مسلحة، هذا النمط إنما هو أيضًا نتاج تحديات وتهديدات وتدخلات خارجية تصاعدت تأثيراتها على التوالي عبر القرنين التاسع عشر والعشرين وصولًا إلى المرحلة الراهنة.

(١)

أفرزت نهاية الحرب الباردة وما تخللها من صراع أيديولوجي عالمي مجموعة من التحديات أمام العالم الإسلامي تراكمت عبر عقد من الزمان (١٩٩٠-٢٠٠٠) احتفى فيه الغرب الرأسمالي بانتصاره بدون حرب على "الشرق الشيوعي" بعد ثلاثة أرباع قرن من المواجهة الشاملة؛ وهو الاحتفاء الذي اقترن بالتبشير بمولد "نظام عالمي جديد".

وفي المقابل انفجرت سلسلة من الصراعات الساخنة عبر أرجاء العالم الإسلامي بصفة أساسية، مثلت اختبارات متعددة لقواعد وقيم هذا الذي سمي بـ"النظام العالمي الجديد". فخلال إدارة صراعات البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، والخليج، وجنوب شرق آسيا (طوال

(١) انظر في هذا:

- د.نادية مصطفى، التاريخ والعلاقات الدولية: منظور حضاري مقارن، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥)، القسم الثاني: الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي، ص ص٤٢١-٤٦٤.

التسعينيات)، أوضحت المعايير المزدوجة والنفاق العالمي تجاه المسلمين عن نفسها[١]، بل تصاعدت "الرؤى والتحليلات الاستراتيجية العالمية" التي ترى في الإسلام وعالم المسلمين "العدو الجديد" للغرب"بعد الشيوعية"[٢]. فرغم الاختلاف بين هذه التحليلات -الرسمية منها والأكاديمية- حول درجة وطبيعة هذه التهديدات وما إذا كانت مجرد تحديات لا تمثل تهديدًا خطيرًا، إلا أنها استدعت وبدرجة واضحة عالم الإسلام والمسلمين في "النظام الدولي" لما بعد الحرب الباردة.

وتبلورت خلال هذا العقد، على ضوء السياسات الغربية تجاه "العالم الإسلامي"، مجموعة متكاملة من التحديات التي كان على الدول والجماعات الاستجابة لها. ولقد احتل "البعد الثقافي" في هذه المرحلة مرتبة متميزة وصعودًا بين أبعاد التحديات الأخرى، فلقد برز في نهاية القرن العشرين كيف أضحت ساحة الثقافة والحضارة آخر ساحات الهجوم على العالم لإسلامي وآخر خطوط دفاعه، كما أضحت الأدوات الدينية والثقافية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية للسياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي في غمار عمليات العولمة، فالملاحظ أن ساحة الخطاب الغربي، الرسمي والأكاديمي، حول العولمة، والذي تم تدشينه وذيوعه خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كانت زاخرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين[٣].

وتتلخص مجموعة السياسات الغربية التي أفرزت التحديات الحضارية الشاملة للعالم الإسلامي، عقب نهاية الحرب الباردة في الآتي[٤]:

أولاً- السياسات المستهدفة منظومات القيم المجتمعية:

أضحى الاتجاه الغربي الرسمي لنشر (أو فرض) منظومات القيم الغربية بمثابة وسيلة -وليس غاية فقط- لتحقيق جملة من المصالح. ومن بين القائمة الطويلة من الموضوعات التي ذخرت بها أجندة السياسات الغربية، يمكن أن نذكر: حوار الأديان، حوار الحضارات، حوار الثقافات، ثقافة السلام، ثقافة التسامح، التعددية الدينية والثقافية، حقوق الإنسان، التدخل الإنساني.

ومن أهم نماذج هذه السياسات التي أينعت خلال التسعينات ما يلي:

١- البعد الثقافي في الشراكة المتوسطية-الأوروبية والدعوة إلى حوار ثقافي بين جانبي المتوسط.
٢- الحوار الإسلامي-المسيحي الذي تتعاطاه مستويات عدة على رأسها مستوى الفاتيكان-الأزهر.
٣- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينيا ١٩٩٣ والجدال حول العالمية والخصوصية في هذه الحقوق.
٤- المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤، المؤتمر العالمي حول المرأة في بكين ١٩٩٥.
٥- القانون الأمريكي ضد الاضطهاد الديني ١٩٩٦.

---

(١) د.نادية محمود مصطفى، العالم الثالث في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة: خريطة أنماط الصراعات وأدوات التدخلات الخارجية (١٩٩١- ٢٠١١)، مجلة الغدير اللبنانية، سبتمبر ٢٠١٢.

(٢) انظر خريطة اتجاهات هذه التحليلات ونماذجها في:

- د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، ٢٠٠٢)، (الكتاب السادس)، ص ص ٨٧-١٥٤.

- د.نادية محمود مصطفى، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، القسم الأول، (في): تقرير الأمة في عام ١٩٩٢- ١٤١٢هـ، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣).

(٣) د. أماني غانم، الأبعاد الثقافية والعلاقات الدولية: دراسة في اتجاهات نقدية مقارنة، (في) د.نادية مصطفى (محررًا) العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦).

(٤) د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، مرجع سابق، ص ص١٠٩-١٢٣.

٦- التحول الديمقراطي والتعددية وفق منظومة قيم الخبرة الغربية وأهداف سياستها: خبرة الحالة الجزائرية في (٩٢-٩١)، خبرة تأييد نقل النموذج التركي-وليس الإيراني- إلى جمهوريات آسيا الوسطى.

وتكشف تفاصيل هذه النماذج عن تحديات القدرة على تحديد المشترك بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى من ناحية، والقدرة -من ناحية أخرى- على التجديد في هذه الحضارة وأبعادها الثقافية دون مساس بالخصوصية التي تكمن في ثوابت هذه الحضارة، ومن دون الفشل في صياغة استراتيجية للتعامل مع الآخر.

كما تكشف أيضًا تفاصيل هذه النماذج عن تحديات تحديد المفاهيم الإسلامية التجديدية حول القضايا الهامة المثارة في عالم اليوم وخاصة: التعددية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، المواطنة، السلام، الإرهاب، التسامح..الخ.

كما تشكف هذه التفاصيل أخيرًا -على صعيد السياسات وليس المفاهيم والمدركات- كيف أن توازنات القوى تنعكس بقوة على العملية المفاهيمية الإدراكية التي تتشكل في ظلها الخبرات العملية لجميع هذه النماذج (وغيرها مما لم نحدده)، والتي تعكس اتجاهًا لفرض منظومة قيم الطرف الأقوى.

ثانيًا- سياسات النظام الدولي لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل وتحديات الأمن القومي بين القيود وبين الفرص:

التسابق على التسلح عملية أساسية في العلاقات الدولية، وتمثل سياساته ركنًا أساسيًا من أركان سياسات توازنات القوى الدولية، ولا تقتصر أطراف هذه العملية وهذه السياسات على الدول الكبرى فقط، ولكن تمتد -وبدرجة أساسية- إلى الدول الصغرى أيضًا؛ سواءٌ فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسحلة الدمار الشامل. وإذاكان العامل المتصل بالقوة والهيمنة والسيطرة يبرز فيما يتصل بسياسات السباق على التسلح بين الكبار، فإن عوامل أخرى هي التي تثور فيما يتصل بنظائرها بين دول "العالم الثالث" أو دول الجنوب التي يمثل العالم الإسلامي جلَّ أعضائه، ومن أهم هذه العوامل: إشكاليات تحقيق المكانة والحفاظ على الأمن في مواجهة التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والداخلية.

ولهذا فإنه في ظل أوضاع وظروف هذه الدول، والتي يشوبها عدم الاستقرار، تصبح سياسات التسلح من أهم قيود التبعية للنظام الدولي الشامل، حيث تعجز قدرات هذه الدول عن الوفاء بمتطلباتها المتنامية من التسلح، في حين أن النظام الدولي المحيط يولد بتدخلاته البيئة الجاذبة للسلاح. ولهذا فإن قضايا التسلح في دول العالم الإسلامي وسياساته تفرض مجموعة من التساؤلات عن العلاقة بين التسلح وبين الحرب والسلام، والصراعات وجهود التنمية وأوضاع التخلف، وأوضاع التبعية والاستقلال. بعبارة أخرى: فإن هذه الأسئلة تطرح المقابلة بين الدوافع وبين المحددات سواء لسياسات التسليح أو نتائجها.

ثالثًا- سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل آثار العولمة السياسية: تحديات إعادة بناء النموذج في ظل معضلة "العولمة/الخصوصية" ومعضلة "السيادة القومية/الشرعية الدولية":

من أهم آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة، وهي آثار لا تفلت منها كل أنواع الدول، ولكن تختلف طبائع ودرجات انتقاص السيادة التقليدية للدول. وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بما بقي من الوظيفة العقدية لهذه الدول. ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمة على أزمة الدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظائف المنافسة، ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة حضارية-ثقافية يكمن فيها ما بقي من خصوصيات تجارب الدول الإسلامية. ومن هنا، يجب أن نميز بين مستويين من الآثار السياسية: أحدهما يبرز آثارًا سياسية مباشرة، والآخر يبرز آثارًا سياسية غير مباشرة.

١- الآثار السياسية المباشرة: ومن أهم المجالات التي تتبلور على صعيدها آثار مباشرة للعولمة -أي آثار اكتساح الخارجي للداخلي في ظل منظومة قيم الطرف الذي يقود العولمة ويديرها- مجال التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وبدون الدخول في تفاصيل الجدالات المتنوعة الأبعاد بين المنظورات المختلفة (الليبرالية- القومية- اليسارية- الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية/العالمية التي تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان، فيكفي هنا التركيز على الملاحظتين التاليتين:

من ناحية أولى: أن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لاختبار هذه الجدالات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية" بأدوات وقنوات مختلفة على هذا الصعيد.

من ناحية أخرى: أن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساسًا لتحقيق وحماية المصالح الشاملة في العالم)، هذا التساؤل إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا: أولهما- عدم إنكار أن الدول الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة حقوق الإنسان. وثانيهما- أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح في المجال السياسي يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية، وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج. فحتى الآن ومنذ ٢٠٠ عام لم يؤدِّ النقل عن الغرب إلا إلى الصدع في المجتمعات والدول الإسلامية الساعية إلى التجديد والإصلاح.

وازدادت خطورة هذه التدخلات، في ظل خطاب العولمة وسياساتها، وتعددت النماذج الدالة على ذلك؛ وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية في بعض الدول الإسلامية الكبرى، التي لعبت فيها الحركات الإسلامية أدوارًا شتى خلال التسيعنات، وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن)، وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري (السودان)، وما بين المشاركة المقيدة في إطار شبه تعددي (مصر)، وما بين التصفية والاحتواء (الجزائر وتونس).

ولقد تعددت أنماط أدوات التدخل الخارجي في سياسات الدول الإسلامية الكبرى سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل "الأقليات غير المسلمة" أو "الأقليات القومية" (كما في حالات مصر والعراق والسودان وتركيا وأندونيسيا)، أو سواء حول المجال الذي يسمى "المجتمع المدني وحقوق الإنسان"، وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجي ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

٢- الآثار السياسة غير المباشرة: الأدوات الاقتصادية والثقافية الدينية:

وحيث إن أبعاد العولمة لا تنفصل تمامًا من حيث محركاتها، ومن حيث عملياتها وآلياتها؛ لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية (غير المباشرة) على الدول الإسلامية إنما يجد مصادره في أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة: اقتصادية وثقافية ودينية. حقيقة لا يتصدى بحث **"التحديات الخارجية للعالم الإسلامي"** للدائرة الاقتصادية مباشرة ولكنه لا يستطيع أن يغفل آثارها، فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامي من أهم تحديات "العولمة الاقتصادية" على الصعيد الاقتصادي، فإن لهذه العملية وجهًا آخر ذا أبعاد سياسية. ومن النماذج التي تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية على أوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية: دور مؤسسات التمويل العالمية، وثقافة الاستهلاك.

رابعًا- إدارة مشاكل وأزمات الأمة من الخارج وسياسات تفكيك العلاقات الإسلامية-الإسلامية بعيدًا عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية:

وإذا كانت التجزئة القطرية هي الميراث الأول من الاستعمار بعد تصفيته في صورته التقليدية، فلقد تنامت وتعمقت ملامح ومشاهد تكرس التجزئة وعواقبها، متمثلة في مستويات عدة. ولقد تجسدت هذه الملامح بشدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتراكمت

مدلولاتها على نحو يوضح مدى تكدس التأثيرات الخارجية السلبية على العلاقات الإسلامية—الإسلامية، في وقت وصلت فيها قواعد هذه الأخيرة إلى درجة من التهافت الذي مكن لهذه التأثيرات الخارجية من ممارسة تأثيراتها السلبية. ولقد تجسدت أهم أشكال تحديات العمل الجماعي الإسلامي في تلك التحديات التي تواجهها منظمة التعاون الإسلامي وتؤثر على فعاليتها، ناهيك عن تحديات توزيع الأدوار، والترتيبات البديلة، ومقاومة العقوبات، وتنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة، وسبل تنمية أواصر النصرة للأقليات المسلمة. **وفيما يلي نماذج على بعض المشاهد عن التأثيرات الخارجية :**

١- نزاعات أهلية أو حروب إقليمية أو تنافسات دولية حول مناطق تتولى إدارتها أطراف ثالثة غير إسلامية، وحيث يتم الهرَع للخارج لحل الأزمات وإيقاف الحروب، مما يفسح الفرصة للتدخلات الخارجية لتحقيق مصالحها، في نفس الوقت الذي يغيب فيها الدور الإسلامي.

٢- تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى: مصر، إيران، تركيا، السعودية، باكستان، ماليزيا.

٣- قبول العقوبات والحصار الذي تفرضه القوى الكبرى على بعض الدول الإسلامية باسم الشرعية الدولية، والعقوبات التي امتدت على العراق لعشر سنوات (٢٠٠٣-١٩٩١) من أوضح الأمثلة، وكذا العقوبات على إيران والسودان.

٤- طرح ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية كبديل لأطر جماعية قائمة؛ وعلى رأس هذه الترتيبات البديلة التي تم طرحها خلال التسعينيات: المتوسطية والشرق أوسطية، وهي صياغات نهاية القرن العشرين لترتيبات سابقة ظهرت في ظل سياقات إقليمية وعالمية مختلفة. ولم تحظ مشروعات إقليمية وعبر إقليمية في العالم الإسلامي بمثل ما حظي به هذان المشروعان من اهتمام، لأنهما ولدا بقوة دفع أوربية وأمريكية وكمكونات من الخطط الاستراتيجية الكلية تجاه المنطقة العربية. وفي المقابل لم تلقَ ترتيبات مكملة إسلامية، تزامنت في مولدها مع هذين المشروعين، نفس الاهتمام وعلى رأس هذه الترتيبات المكملة، مجموعة الدول الثماني الإسلامية.

(٢)

وتجلت، منذ واقعة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من سياسات غربية تجاه العالم الإسلامي، كيف أضحت هذه التحديات، وعبر عقود، كامل مصادر تهديد للأمن القومي للدول والأمن الإنساني عبر أرجاء العالم الإسلامي. وهي مصادر انجدلت على صعيدها، وبوضوح شديد، أدورات التدخلات الخارجية العسكرية والاقتصادية منها مع الثقافية في إطار استراتيجية الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب التي صبت على رأس أفغانستان والعراق وفلسطين المحتلة بصفة أساسية[١].

ومن ثم أضحت الأمة الإسلامية في النظام الدولي، وعبر عقد من الزمان، رهينة عواقب السياسات الأمريكية والغربية وعلى نحو جعل منها ساحة تتجدد حوله اختبارات مقولات صراع الحضارات ومقولات التهديد الإسلامي للغرب في مقابل مقولات الحرب الصليبية والمؤامرة الغربية على الإسلام والمسلمين. بعبارة أخرى: تفجرت أزمة عالمية ذات أبعاد حضارية ثقافية شهدت تصاعد تبادل الاتهامات بين العالم

---

(١) انظر الآتي:

- د. نادية محمود مصطفى: أولى حروب القرن الواحد والعشرين:رؤية أولية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٣.

- د. نادية محمود مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح(إشراف عام)، العدد الخامس من حولية أمتي في العالم :تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على أمة الإسلام، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣).

- د. نادية محمود مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح(إشراف عام)، العدد السادس من حولية أمتي في العالم :الحرب على العراق وتداعياتها على الأمة الإسلامية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٥).

- د. نادية محمود مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح(إشراف عام) غزة بين الحصار والعدوان (العدد التاسع من "أمتي في العالم": كتاب غير دوري)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،٢٠١٠).

الإسلامي والسياسات الغربية: من الذي يهدد الآخر؟ ولماذا؟ وكيف؟ وتبلورت هذه الأزمة على أكثر من صعيد سواء العسكري أو السلمي، وعلى أكثر من نطاق سواء في الدول الإسلامية أو الجماعات المسلحة أو الأقليات المسلمة في الغرب، وأخيرًا الفواعل من غير الدول التي رفعت "السلاح" ضد الغرب باسم "الدفاع عن الإسلام والمسلمين"، وعلى رأسهم القاعدة.

وكانت ساحة العدوان على أفغانستان ثم العدوان على العراق ثم حصار غزة منذ ٢٠٠٧ والعدوان عليها مرارًا من أبرز تجليات الأزمة عسكريًا، كما كانت ساحات الحوارات من ناحية أخرى من أبرز تجليات السلمية لإدارة الصراعات في هذه المرحلة.

١) فلقد أفصحت ساحات حروب أفغانستان والعراق وغزة عن الكثير من الدلالات عن السياسات الأمريكية التي تقود التحالف الدولي وتسعى لتأكيد هيمنتها الأحادية عسكريًا، فلقد أبرزت السياسات الأمريكية الملامح التالية: الانفراد بقيادة العملية العسكرية دون تفويض دولي وبالرغم من الاختلافات الأوروبية الأمريكية حول دوافع وأهداف وكيفية الحرب على كل من أفغانستان والعراق. وأحاط بكل تلك الحروب ومهد لهم خطابات تحريضية إعلامية وفكرية عن "الإرهاب في أفغانستان" الذي يهدد "الحضارة الغربية" برمتها، وعن "أسلحة الدمار الشامل في العراق" التي تهدد الأمن والسلام العالمي، والإرهاب وتهديد أمن إسرائيل من غزة.

ولقد أفرزت إدارة بوش الجمهورية المدعومة من المحافظين الجدد والأصولية الصهيونية المسيحية الأمريكية مفردات "الصراع الحضاري" في خطاباتها والتي تحفز وتحشد كل أدوات القوة العسكرية الأمريكية، ليس دفاعًا عن النفس، ولكن لنشر وتدعيم الهيمنة الأمريكية عسكريًا. وتعددت الدوافع والأهداف الاستراتيجية لهذه الإدارة، والتحفت بأبعاد ثقافية لتبريرها وتعبئة الدعم العالمي لها.

وتأكد خلال الجدالات السياسية، الفكرية والأكاديمية والإعلامية، حول هاتين الحربين (أفغانستان، العراق) وعواقبها على النظام العالمي، كيف كان مسار اليمين الجمهوري المحافظ الأصولي في الولايات المتحدة الأمريكية في صعود في مقابل معارضة ديمقراطية أمريكية عالمية قليلة بتداعيات الحادي عشر من سبتمبر. فلم تنجح مظاهرات الخمسة عشر مليون عبر العالم من منع العدوان الأمريكي على العراق. ولم يكن تجديد انتخاب بوش للمرة الثانية إلا تأكيدًا لهذه الحالة. ولم يكن انتخاب أوباما ٢٠٠٨ إلا تعبيرًا عما وصلت إليه الانتقادات لإدراة بوش ومسئوليها عما أصاب "الصورة الأمريكية" والاقتصاد الأمريكي من تراجع عبر أرجاء العالم الإسلامي.

٢) كيف أبرزت ساحات الحوارات[1] دلالات أن الغرب الذي يدعي أنه يستهدف الإرهاب قد تموضع في موضع آخر استعلائي على الصعيد المعرفي والفكري مبشرًا بمنظومة قيم للإصلاح السياسي والمجتمعي والديني، تستهدف القضاء على جذور الإرهاب الكامنة في المجتمعات العربيي والإسلامية، ناسيًا أو متناسيًا أن "ظاهرة الإرهاب" ترجع في جانب كبير منها لكونها رد فعل لسياسات غربية ظالمة تجاه قضايا العالم الإسلامي ولجذور الاحتلال الغربي لهذا العالم.

ومن ثم فإن الحوارات –التي تعددت مستوياتها ومبادراتها وأجندتها طوال عقدين من الزمان بحيث أضحت ظاهرة دولية نشطة ومتجددة– قد أحاطت بها مجموعة من الجدالات السياسية ذات الأبعاد الثقافية والحضارية. تبرز الآتي:

من ناحية أولى: هجوم غربي منظم رسمي وغير رسمي ذو أجندة واضحة المعالم (المرأة، الأقليات غير المسلمة، الخطاب الديني، الإرهاب، التسامح، السلام والسلمية...) يتهم المسلمين ويقدم الحلول من جانب لإحداث تغيير ثقافي ومجتمعي.

ومن ناحية أخرى، دفاعات واعتذارات من مؤسسات رسمية وغير رسمية إسلامية عن الإسلام وصورة الإسلام، تتسم بجلد الذات متناسية مصادر الإرهاب النابعة من السياسات الداخلية المستبدة أو السياسات الدولية المهيمنة. وبدلًا من النقد الذاتي من أجل الإصلاح

(١) نادية محمود مصطفى، وسام الضويني (محرران)، حوار الأديان: مراجعة وتقويم، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالتعاون مع مؤسسة ميديا إنترناشونال، ٢٠١٠).

والتغيير وفق نموذج حضاري تجديدي، تجسدت الخطابات الاعتذارية والسياسات الإصلاحية الشكلية التي لا تصب في عافية الأمة والمجتمعات بقدر ما تستجيب لمتطلبات "الاستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب".

ومن ناحية ثالثة، تبلورت خطابات على الصعيد الغربي أو الإسلامي، ترى المشهد وتدركه من مدخل ثالث، حيث تركز على أن "الإرهاب" ليس ظاهرة ثقافية دينية فقط ولكن ظاهرة ذات جذور مجتمعية وسياسية داخلية وخارجية، وأنه بقدر ما تتحمل نظم ومجتمعات إسلامية في ظهوره بقدر ما لا يمكن إنكار مسئولية الغرب أيضًا، بل وحذرت هذه الخطابات من خطورة "التسييس" الزائد للحوارات بحيث أضحت أداة من أدوات القوة الناعمة للسياسات الخارجية للدول الكبرى. التي توظفها لخدمة ودعم السياسات العسكرية الصلدة التي تجتاح أرجاء العالم الإسلامي بتدخلات عسكرية فجة ومدمرة، تستهدف إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والعالمية؛ ومن ثم فإن أجندة القضايا محل اهتمام هذه المجموعة من الخطابات، كانت أكثر اتساعًا من أجندة القضايا التقليدية للحوارات عن المرأة والعنف والأقليات... حيث امتدت إلى قضايا العدالة العالمية، والتعددية الثقافية، وتحالف الحضارات، والعالمية الإنسانية، ومقاومة الهيمنة، والعولمة المضادة، وحقوق الإنسان.

(٣)

وفي المرحلة الثالثة منذ ٢٠١١، تصدرت تفاعلات الساحة العربية حول الثورات والثورات المضادة، الاهتمامات بالعالم الإسلامي؛ لأن الإسلام والمسلمين والإسلاميين أضحوا بكافة أطيافهم وتنويعاتهم القومية والمذهبية في قلب هذه التفاعلات؛ فلم تكن هذه التفاعلات داخل الأوطان أو الإقليمية العربية أو عبر الإقليمية نحو أقاليم الجوار الحضاري القريب للعرب (تركيا وإيران) أو الأبعد (باكستان وأفغانستان) إلا تجسيدًا حيًا واضحًا وبقوة عن هذه الأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى المتدخلة في المنطقة وأهداف عملائها في المنطقة من العرب وأهداف حليفتها الرئيسية إسرائيل، وكيف أضحت هذه الأهداف توظفها وتستفيد منها -بصراحة وعلنية وفجاجة وبشدة- هذه القوى من الصراعات العربية-العربية، والصراعات العربية-الإيرانية، والصراعات العربية-التركية التي لبست جميعها أردية طائفية مذهبية أو قومية؟

فلقد أضحت هذه الصراعات وأنماط التدخلات الخارجية والإقليمية منها، تحقق أهدافا استراتيجية؛ وهي منع التغيير المجتمعي والسياسي الفعال بقيادة حركات إسلامية سنية حفاظًا على نظم سنية تقليدية (وهابية) أو نظم عسكرية (علوية أو حوثية أو سنية) على حساب شعوب الأوطان ووحدة أراضي الدول الجامعة لهذه الشعوب[١].

---

(١) د. نادية مصطفى، تدخلات القوى الدولية والإقليمية المتصارعة ومستقبل الشعوب والأوطان العربية، (في) فصلية قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد السادس عشر، يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/2gmQ7

وهذه الحالة كانت تصب في مصلحة إسرائيل بالأساس، فلقد اتضح كيف وظف الكيان الصهيوني الاستيطاني واستفاد من تفاعلات هذا العقد المنصرم منذ ٢٠١١ على النحو الذي تحول فيه القلق الإسرائيلي عند اندلاع الثورات إلى استعلاء راهن وتباهٍ بعناصر القوة والدور الإسرائيلي المتنامي في المنطقة(١) ولعل مدلولات صفقة القرن تقدم الكثير من الأدلة(٢).

ولم تكن حالة هذه الدائرة العربية من العالم الإسـلامي ببعيدة التأثير عن أحوال دوائر ثقافية أخرى من هذا العالم الذي يمثل دائرة حضارية جامعة لثقافات وشعوب متنوعة. فلقد اتجهت موازين القوى حول صراعات أخرى ممتدة في أنحاء العالم الإسلامي لفرض تسويتها دون احترام لحقوق الشعوب، ولعل نماذج أقليات الإيجور في الصين والروهينجا في ميانمار ومسلمي كشمير الهندية من أوضح هذه الأمثلة، وناهيك عن استمرار تأزم الوضع في أفغانستان واستمرار إحكام الحصار والعقوبات والتهديدات على إيران من ناحية، وتآكل مدخولات الثروات النفطية في ظل اختلالات الأسواق العالمية التي ضربها التسييس الظاهر.

خاتمة:

تقدم لنا متابعة أحداث العامين الأخيرين (٢٠١٩-٢٠١٨) عبر أرجاء العالم الإسلامي، خريطة من أنماط عدة للصراعات المسلحة وغير المسلحة (ولو العنيفة) التي يواجهها المسلمون في بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة:

١- فمع اتجاه لتسكين الحرب في أفغانستان وفي إطار ما يسمى الحوار بين طالبان والولايات المتحدة وتوقيع اتفاق الدوحة، تنفجر العراق من جديد منذ اغتيال قاسم سليماني تحت وطأة أشكال عدة من التدخلات العسكرية الأمريكية والإيرانية.

٢- استمرار حروب ما بعد الثورات العربية في سوريا واليمن وليبيا، ناهيك عن تداعيات الموجة الثانية من هذه الثورات في لبنان والعراق والجزائر.

٣- تعثر مفاوضات السلام بين النظام الانتقالي في السودان ما بعد الثورة والجماعات المسلحة السودانية في الداخل والخارج.

٤- تردي أوضاع الأقليات المسلمة في الشرق (الروهينجا في ميانمار والايجور في سيكانج الصين)، وتصاعد التحديات التي تواجه مسلمي أوروبا في ظل استمرار صعود اليمين في أوروبا لأسباب عدة داخلية (أزمات الديموقراطية والاقتصاد والمخاوف من الهجرة على الهوية الأوروبية).

٥- صعود القومية الهندوسية المتطرفة منذ ٢٠١٤ إلى الحكم وتصاعد اضطهادها لمسلمي الهند والذي وصل إلى ضم كشمير الهندية نهائيًا واصدار قانون الجنسية الهندي الجديد وغير ذلك من إجراءات.

---

(١) وحول الموقف الإسرائيلي من الثورات والثورات المضادة، وما حققته إسرائيل من مكاسب من وراء حالة الاقتتال العربي العربي، انظر على سبيل المثال:

- المنظور الإسرائيلي لتحديات الحالة السورية وفُرصها، موقع مركز الإمارات للسياسات، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/u7Gpl

- د.عدنان أبو عامر، السلوك الإسرائيلي إزاء الثورات العربية، موقع عدنان أبو عامر، ١٦ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1t63k

- نداف بين حور، مايكل آيزنشتات، حرب الشرق الأوسط الكبرى عام ٢٠١٩، معهد واشنطن، ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Xwr3N

- يسري خيزران، رؤية إسرائيلية للثورات العربية، ملفات مدى، مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقة، ديسمبر ٢٠١٤، ملف رقم ٤، ٢٠١٤.

- أمجد جبريل، الرؤية الإسرائيلية لمصر بعد ٣ يوليو (في) د.نادية مصطفي، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، العدد الثاني عشر من أمتي في العالم: عامان من تحولات الثورة المصرية (يونيو ٢٠١٢ – يونيو ٢٠١٤)، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CtSv5

(٢) العدد التاسع من فصلية قضايا ونظرات: القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها ومقاومته، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OAaoq

٦- المأزق في الوضع الباكستاني الإقليمي في ظل تداعيات تصارع المصالح الإيرانية–الخليجية–التركية، وتصاعد التحالف الاستراتيجي الأمريكي-الهندوسي-الإسرائيلي، حيث تبدو السياسة الخارجية الباكستانية مأزومة في ظل سياسات شد أطرافها، جراء متطلبات المعونات السعودية، أو من جراء آثار الجوار الأفغاني والإيراني، ومن جراء دوافع التقارب مع تركيا وماليزيا، وأخيرًا من جراء المواءمات بين التحالفات مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

٧- تداعي مثلث العلاقات التاريخي بين أركان الأمة الكبرى، العربية (مصر–الخليج) والتركية والفارسية، مع تجدد الصراع العربي الفارسي، والتركي العربي في أثواب جديدة (مذهبية، جيوسياسية وليست قومية فقط) في مقابل صعود مالاوي هادئ في جنوب شرق آسيا تجسده التغيرات في إندونيسيا وماليزيا وخاصة بعد الانتخابات منذ عامين في الدولتين.

٨- تكالب التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا وانفجار حروب السيطرة على مواني بحر العرب والساحل الغربي الأفريقي التي تشارك فيها الإمارات والسعودية، وذلك في ظل تداعيات استراتيجية طريق الحرير الجديد الصينية، وانفجار نزاعات شرق البحر المتوسط في ظل صراع من إسرائيلي-مصري -قبرصي -يوناني في ناحية ضد تركيا في ناحية أخرى.

٩- تجدد الدور الروسي في مواجهة الأمريكي والأوروبي ليس في الشام فقط، ولكن في أرجاء أخرى من العالم الإسلامي، ولكن على نحو يوحي بتوافق على توزيع الأدوار بين هذه القوى في أقاليمه.

١٠- ارتداء الدعوات إلى حوارات الأديان والثقافات والحضارات مقارنة بما بعد ٢٠٠١، أثوابًا جديدة سواء من حيث محدودية الذيوع والاهتمام بها، أو من حيث نقاط انطلاقها وارتكازها؛ لأنها بدأت تنطلق رسميًا من داخل العالم الإسلامي ونحو الغرب وتحت تسميات عدة؛ من أبرزها: تجديد الخطاب الديني، وعلى نحو مشفوع باستراتيجية اعتذارية وجلد للذات. ولا تعني تلك الدعوات من داخل العالم الإسلامي إلا إعادة رسم صورة للإسلام في أذهان المسلمين وفق مقتضيات المطالب الغربية (إسلام علماني منعزل عن الحياة بكل أبعادها، وليس فقط إسلاما غير جهادي أو متسامحا (كما كان بعد ٢٠٠١)، وعلى نحو يضاعف من الارتباك –لدى العموم– حول العلاقة بين الإسلام والإسلاميين والمسلمين[١].

١١- حالة عجز وعدم فعالية المنظمة الجامعة للدول الإسلامية أمام شبكة التحديات والصراعات التي تجتاح العالم الإسلامي سلمًا أو حربًا. ولقد تجلت هذه الحالة بوضوح مع ذكرى مرور ٥٠ عام على تكوينها، وعلى أكثر من مستوى وخاصة مع ما أحاط انعقاد قمة كوالمبور في نوفمبر ٢٠١٩ من جدالات[٢].

خلاصة القول وصلنا وعبر ثلاثة عقود، إلى أن حالة صعود الاهتمام بالإسلام والمسلمين في النظام العالمي المعاصرة قد مرت الآتي:

- من التحديات التي تواجه المسلمين والإسلاميين إلى تحديات تفرض على الإسلام ذاته.
- من تحدي دفاع المسلمين والإسلامين ضد اتهامهم من الغرب بالإرهاب إلى تحدى دفاع المسلمين ضد اتهامهم من داخل دولهم بالأساس بالإرهاب.
- من تحديات إعادة رسم الحدود داخل أقاليم كبرى إلى إعادة تقسيم مكونات كل إقليم.
- من تحديات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي إلى تحديات وقف الصراعات المسلحة الداخلية (الغرب) والتصدي للقوميات العلمانية المتطرفة (في الهند والصين وأوروبا).

(١) د. نادية مصطفى، مدحت ماهر، رفع التباس في التمايز والصلة بين الإسلام والإسلامية والإسلاميين، تقرير منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٨فبراير٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/7HMWO

(٢) شيماء بهاء، قمة كوالالمبور: تساؤلات حول واقع ومستقبل العالم الإسلامي، بتاريخ ١٢ يناير٢٠٢٠، دراسة منشورة على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/fbQVC

- من تحديات الحرب العالمية الأولى على الإرهاب بعد ٢٠٠١ إلى تحديات الحرب العالمية الثانية على الإرهاب منذ ٢٠١٣.

وجميع هذه المحطات تعني حقيقة مركبة وهي:

من ناحية أولى:

- أن قوى الهيمنة في النظام العالمي المعاصر، قد فشلت في اثبات احترام ادعاءاتها حول حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، كسبب لإقرار نظام عالمي جديد بقيادة أمريكية وغربية، أكثر استقرارًا وأمنًا.
- كما فشلت الدعوات النقدية في الغرب حول الحاجة إلى التعددية الدولية ومقاومة الهيمنة والعولمة الرأسمالية المتوحشة من أجل عالم أكثر ديمقراطية وإنسانية. فلم تقدر القوى الحاملة لهذه الدعوات على التصدي بفعالية لتغيير سياسات الهيمنة الغربية، ولعل حقبة ترامب تشهد معالم المعركة بين الجانبين.

ويقع وضع الإسلام والمسلمين في العالم (أي وضع العالم الإسلامي بتحدياته وصراعاته الساخنة والباردة) في قلب اختبار سياسات هذين الجانبين: الواقعية المهيمنة من ناحية، والنقدية الصاعدة من ناحية أخرى في الدوائر السياسية والإعلامية والفكرية والأكاديمية الغربية.

ومن ناحية أخرى:

- استحكمت وازدادت عنفًا قوى الدول العميقة عبر أرجاء العالم الإسلامي؛ فهي وإن تدثرت في حماية قوى الهيمنة الغربية، إلا أنها ترفض –بقوة– الإصلاحات والتحولات السياسية والمجتمعية والاقتصادية الحقيقية التي تعيد العافية للمجتمعات والتي تؤسس حكم القانون وتداول السلطة وتمكين المجتمع كقوة تشاركية ورقابية على "نظام الحكم".
- وكما تحالفت قوى تدعي "الإسلامية" وتصف نفسها بها مع قوى الدولة العميقة والنظم الحاكمة في عديد من أرجاء العالم الإسلامي في مواجهة قوى إسلامية أخرى تنتهج المعارضة، فإن قوى وحركات اجتماعية وسياسية تصف نفسها بالإسلامية أيضًا، قد تصدت وتصدرت من أجل التغيير، من أجل المقاومة، من أجل الاستقلال والحرية، من أجل الهوية والانتماء والمرجعية الحضارية، من أجل العدالة وضد الظلم من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، من أجل عالم أكثر إنسانية وعدالة وسلامًا وأمنًا للجميع، إلا أن هذه القوى –وغيرها من القوى المعارضة المدنية– لم تعد تجد المساحات الواسعة الحرة لدعواتها وحركتها في ظل استحكام دوائر الحرب العالمية الثانية على الإرهاب، التي ترفض أي حركية فاعلة باسم الإسلام أو أي مرجعية أخرى من أجل تغيير حقيقي.

ومع انفجار جائحة كورونا:

نظل نتحدث –وعبر ثلاثة عقود– عن تصاعد التحديات والصراعات التي تواجه العالم الإسلامي منذ نهاية الحرب الباردة في ظل تغيرات النظام العالم واستراتيجيات القوى الكبرى العالمية.

نظل نتحدث عن تحديات وصراعات القوة الصلدة وامتزاجاتها مع القوة الناعمة في ظل العولمة. وكانت قضايا مثل البيئة والجريمة المنظمة والملكية الفكرية والأمراض العابرة للحدود لا تحظى بقدر الاهتمام الذي تحظى به الحروب الساخنة، والآن مع جائحة كورونا يواجه العالم الإسلامي تحديات مشتركة وجامعة مع العالم أجمع؛ ولكن **يظل العالم الإسلامي خصوصيته التي تدفع إلى السطح بعدة أسئلة:**

- هل يمكن أن يمثل تحدي كورونا دافعًا لوقف أو على الأقل تعليق الصراعات الساخنة؟
- هل ستصبح شعوب العالم الإسلامي، نظرًا لمحدودية عناصر قوة دولها وخاصة العلمية والاجتماعية والصحية المتصلة بالإنسان، الأكثر خسارة في البشر والاقتصاد مقارنة بخسارة الدول الأكثر تقدمًا في هذه المجالات؟ وهل ستحظى إعلاميًا بقدر ما تحظى به حالة الدول الكبرى؟

- لماذا لا تحظى شعوب العالم الإسلامي باهتمام خارجي بتداعيات كورونا عليها، صحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا؟ وفي المقابل، لماذا تحظى أخبار الجائحة في كبرى دول العالم بالاهتمام الأكبر بقدر ما كانت تحوز الصراعات السياسية والعسكرية في العالم الإسلامي من اهتمام من قبل؟

- هل الجائحة الوبائية ستكشف وتختبر حقيقة دوافع وأهداف التدخلات الخارجية بذريعة الاعتبارات الإنسانية والأمن والسلام العالمي؟ إنسانية من؟ والأمن والسلام لمن؟

- ألن تكشف هذه الجائحة لشعوب العالم الإسلامي التي تعاني من نظم مستبدة فاسدة تهاونت في خدمة هذه الشعوب وفشلت في توظيف مواردها من أجل حياة أكثر صحية وأكثر أمنًا إنسانيًا؟ والأخطر ألن تكشف عن مدى "عدم شفافية" وعدم فعالية وربما عدم الاستعداد لإدارة أزمة صحية إنسانية نتيجة الفشل المسبق أو الرفض المسبق لإقرار نظم ديمقراطية، تشاورية تقوم على تمكين المجتمعات وليس استبعادها؟

- بعبارة أخيرة: هل ستنجح شعوب العالم الإسلامي في النجاة من هذه الجائحة بفضل دعوات الصالحين منهم!!! لمشاهدة مولد نظام عالمي جديد يكثر الحديث الآن عنه أم سيولد نظام عالمي جديد على مزيد من خسارات هذه الشعوب؟

*****



خمسون عاما على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي: حالة الاهتمام ودلالاتها

مدحت ماهر(*)

مقدمة:

استقبل المسلمون في القرن الحادي والعشرين عالمًا متخمًا بالتحديات الممتدة من القرن السابق بلا توقف: الازدواجية الثقافية، التبعيّة للخارج، التجزئة الإقليمية، التخلّف الاقتصادي، الاستبداد السياسي، وزادت بأمارات من التحلل الاجتماعي وانحلال القيم وصراع الأفكار والأجيال، وفشل العديد من تجارب التغيير والإصلاح. ومع هذا لا يزال عموم المسلمين يشعرون بذلك التكوين العقدي الذي يمثل رابطتهم الإيمانية باسم "الأمة الإسلامية" مع تراجع مظاهر الصلات اللهم إلا في النوازل التي تحرك كوامن الشعور بالارتباط والانتماء المشترك؛ من قبيل عدوان يقع على أحد الشعوب أو كارثة عامة. وفي المضمار السياسي، تأتي منظمة التعاون (المؤتمر سابقا) الإسلامي لتعبّر عن إشكالية فقدان الوحدة السياسية ومحاولة الحفاظ على قدر من التضامن والتعاون المعبر عن الرباط الموروث. ومن ثم يتكرر كل حين السؤال عن الدور الذي تلعبه هذه المنظمة سواء في ضوء أهدافها وما أسست له، أو في ضوء مستجدات الواقع الدولي والإسلامي بتحدياته وفرصه.

ولقد قامت عدة من الدراسات على مراجعة مواقف وسياسات وجهود هذه المنظمة، وقام بعضها بتقييم لفعاليتها وكفاءتها من مداخل عدة: مؤسسية وتنظيمية وإدارية، سياسية واستراتيجية، تنموية، وثقافية، وسواء في دول أو أقاليم معينة أو في العلاقات البينية الإسلامية-الإسلامية أو في العلاقات بين العالم الإسلامي والعالم من حوله، لا سيما الغرب مع عناية خاصة بمناطق التداعي الإسلامي: فلسطين، أفغانستان، البوسنة والهرسك، الشيشان، كوسوفا، كشمير، إريتريا، الصومال، الصحراء الغربية، جنوب السودان ودارفور، الإيجور، الروهينجا، الأقليات المسلمة في الغرب والشرق. وقد خرجت معظم هذه الدراسات بأن العامل السياسي قد لعب دورا كبيرا -إن لم يكن الأكبر- في تحجيم فعالية المنظمة ووكالاتها وجعل القيمة المضافة لها عند الحدود الدنيا إلا قليلًا[١].

لا تعرف كثير من الشعوب بوجود منظمة بهذا الاسم، ولا تحظى لقاءات قمتها بتغطية إعلامية ذات بال قياسا على نظيرات لها في دوائر حضارية وسياسية أخرى، ولا يعرف أكثر الباحثين السياسيين كثيرا عن تكوين المنظمة ووكالاتها ومنظماتها الفرعية، فضلا عن ممارساتها وجهودها في المجالات المختلفة. على مستوى ما، اشتهرت بعض منظماتها ومؤسساتها الفرعية مثل: الإيسيسكو بالرباط، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، وقد عرف بعض رموزها القيادية من أمثال: تنكو عبد الرحمن، حامد الغابد، عبد الواحد بلقزيز، أكمل إحسان أوغلي، عبد العزيز التويجري، وغيرهم، لكن بغير ما يعني ذلك إحداثهم نقلة في الوعي العام بالمنظمة بين الشعوب والباحثين المتخصصين في مجالات نشاطها المختلفة.

ومن ثم جاءت الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة دون أي التفات أو عناية من أي من مستويات الاهتمام اللهم إلا بعض المقالات هنا وهناك، نراجعها ونبحث عن تفسير تلك الظلال الثقيلة من الإغفال ودلالاتها!

● خلاصات من تقييمات فعالية المنظمة لنصف قرن مضى:

من المهم استخلاص العبرة مما انتهت إليه الدراسات والبحوث السابقة عن فعالية المنظمة ووجوه تعطلها. فقد لاحظ باحثون أن المنظمة ولدت عرجاء من لحظة تأسيسها رغم عظم تلك اللحظة (حريق الأقصى ١٩٦٩ وبعد هزيمتي ١٩٦٧ للعرب أمام إسرائيل ولباكستان أمام الهند). فبعدما عرض د.عبد الله الأحسن لأوجه نشاط منظمة المؤتمر حتى منتصف ثمانينيات القرن

(*) المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر: مقدمة حولية أمتي في العالم: العلاقات البينية داخل الأمة الإسلامية، العدد الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

الفائت: الكفاح الإسلامي من أجل تقرير المصير (في فلسطين، أفغانستان، الأقليات المسلمة)، المحافظة على السلم والأمن داخل البلدان الإسلامية (باكستان وبنجلاديش، العراق وإيرن)، التعاون الإسلامي من أجل التنمية الاقتصادية (الغذاء والزراعة، التجارة، الصناعة، النقل والاتصالات والسياحة، المسائل المالية والنقدية، الطاقة، المجالات العلمية والتنقية..)، التعاون الإسلامي من أجل الوحدة الثقافية (النشاطات التعليمية، الإعلامية، تطوير المؤسسات القانونية، النشاطات الإنسانية)، جعل الخاتمة تحت عنوان معبر: "المثاليات والواقع"، وأجمل تقييمه لمسار المنظمة حتى منتصف الثمانينيات فقال:

"**والقوة الكبرى المانعة لنجاح المنظمة هي المفهوم العلماني للسيادة الوطنية. فالدول الأعضاء تبقى أقوى من المنظمة الأم بسبب التزامها بالسيادة الوطنية، واتباعا لعرف القانون الدولي الحديث المبنيّ على فكرةا لسيادة الوطنية، فإن المنظمة اعتبرت مشكلة أمة معينة داخل الأمة كمشكلة للأمة المعنية**"، ضاربًا المثل بالتعامل مع قضايا فلسطين وأفغانستان والأقليات المسلمة: "**وبصرف النظر عن مشكلة هذا المفهوم، فإن الانطباع الأول عن نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي هو أن المنظمة تعاني من افتقار إلى المهارات الإدارية... وتعاني منظمة المؤتمر الإسلامي كثيرا من الإهمال والافتقار إلى التزام من جانب حكومات البلدان الأعضاء فيها. وأدى هذا الإهمال إلى بيروقراطية تستخدم عمليات معقدة لتقوم بتطبيق سياساتها. فمؤسسات البحث تدرس أولا جدوى مشروع معين ثم يرسل الاقتراح إلى مجموعة من الخبراء، وبناء على دراسة مجموعة الخبراء تدرس اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المشروع، ثم ترفع اللجنة توصيتها للمؤسسة المانحة بالمساعدة وهكذا دواليك. .... وفي هذه العملية البيروقراطية الطويلة فإن الفكرة وراء مشروع غالبا ما تضيع**". وتوقع الأحسن استمرار فشل المنظمة مستقبلا وأنها "**ستنجح فقط عندما تنال الهوية الإسلامية المكان الأول من قبل المسلمين**"[(١)].

جاءت دراسات تقييمية عدة لدور وإنجازات المنظمة حتى العقد الأول من القرن العشرين لتصل إلى المتيجة ذاتها[(٢)]، وتزيد عليها أن الدول الأعضاء لا تؤمن حقيقة بجدوى هذه المنظمة إلا في ظروف معينة تتعلق ببعضها دون بعض. يقول د.محمد شوقي: "**وتعد مشاركة بعض الدول الإسلامية في تنظيمات دولية إقليمية غير إسلامية بديلة، أو ربما مناقضة لتنظيمات دولية إسلامية قائمة أو ممكنة القيام، مظهرًا ودليًلا في آن واحد على حالة العجز والإخفاق هذه**"؛ ليؤكد إخفاق المنظمات الدولية الإسلامية –وليس فقط منظمة المؤتمر– فيما يتعلق بضمان وحماية أمن الكثير من الأقطار الإسلامية الأعضاء فيها ضد الاعتداءات الموجهة إليها من جانب دول ليست أعضاء فيها، كما أن نجاح التنظيمات الإسلامية في مجال التسوية السلمية للمنازعات الإسلامية–الإسلامية كان محدودا للغاية؛ فالمنظمة تفوض حل نزاعات أعضائها إلى منظمات أخرى مثل منظمة الوحدة الأفريقية في النزاع الليبي–التشادي ١٩٨٧، وجامعة الدول العربية عند غزو العراق للكويت ١٩٩٠، فضلا عن الأمم المتحدة في أكثر الأحوال. ويؤكد ذلك حقيقة أن التنسيق السياسى بين الدول الإسلامية استمر في أدنى درجاته، بل إن الخلافات بين هذه الدول نفسها كثيرة ومتزايدة وممتدة بلا انقطاع.

وتعيد الدراسات التقييمية حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أسباب ضعف أو عدم الفاعلية لأسبابٍ بعضها قانوني وتنظيمي يتعلق بالبنية ونظم التصويت وخاصة افتقاد جزاءات مخالفة الميثاق وفقدان تكوينات قضائية، وبعضها سياسي وبالأخص ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها لتفعيل العمل الإسلامي المشترك؛ الأمر الذي يتجلى في ضعف التمثيل وعزوف الملوك والرؤساء عن حضور العديد من القمم المهمة وعدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة ضئيلة الميزانية بل

---

(١) عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة لمنظمة سياسية إسلامية، ترجمة: عبد العزيز إبراهيم الفايز، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص ص ٢٥٢– ٢٥٧.

(٢) انظر دراسات لكل من:

– د.عبد الله الأشعل، د.محمد السيد سليم، ود.حسن نافعة، ود.أحمد الرشيدي، ود.محمد شوقي؛ وورقة للباحث سابقة:

– مدحت ماهر، القمة الإسلامية العاشرة: دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة، حولية أمتي في العالم: الحرب على العراق وتداعياتها على الأمة الإسلامية العدد السادس، الجزء الثاني، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ص ٩٨٧– ١٠٠٧.

المدينة بأضعاف ميزانيتها منذ نهاية القرن الماضي، وفي ظل التنافس السياسى بين الدول الإسلامية وبعضها البعض، وتغليب كل منها لمصالحها السياسية الضيقة على المصلحة الإسلامية العامة التي يفترض أن تمثلها المنظمة. وقد سهلت هذه التحديات الذاتية والداخلية والقطرية والبنية من الانعكاسات السلبية للتحولات والسياسات والتحديات الخارجية في إبقاء المنظمة هيكلا عظميا لا فعالية له إلا قليلًا(١).

وقبل عشر سنوات، ومع بلوغ المنظمة عامها الأربعين أصدر أمينها السابق —وأحد أنشط من تولى أمانتها العامة- د.أكمل الدين إحسان أوغلي كتابه "**العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي**" بطبعته الإنجليزية ٢٠٠٩ عقب فترته الأولى ثم بالترجمة العربية ٢٠١٣؛ ليكشف عن رؤية شاملة ومعمَّقة لأزمة المنظمة وآفاق العمل الدولي الإسلامي المشترك وشروط فعاليته. وقد أقر **أوغلي** بالمثالب التي ذكرتها الدراسات حول المنظمة عبر مسيرتها، وأشار إلى ذات العوامل المتسببة في ذلك تقريبا، لكن موقعه الرسمي غلب من دبلوماسية أسلوبه(٢).

فمن موقعه أمينا عاما للمنظمة يتطرق إلى محاولات الإصلاح التي خاضتها المنظمة من قبل؛ حيث ظهر أول قرار لـ"إصلاح المنظمة" عام ١٩٨٢ من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث عشر في نيامي عاصمة النيجر فيما عرف بـ"**عملية نيامي**" التي دارت حول رفع كفاءة الأجهزة المتفرعة والمؤسسات والمراكز المتخصصة التابعة للمنظمة والتنسيق بينها ضمن خطة عمل شاملة، وقد كلف معهد الإدارة العامة السعودي بتوصية من الأمانة العامة للمنظمة بإعداد دراسة عن مدى التنسيق داخل المنظمة أظهرت تدنيه وشرحت أسباب هذا التدني في أربعة غيابات: غياب خطة التوسع في إنشاء الأجهزة ما أهدر "الأولويات" وأحل أهدافا ثانوية محل الأساسية وتسبب في ازدواجية المسئوليات وتداخل المهام، وغياب التقويم المستمر، ثم غياب قنوات تدفق المعلومات، وغياب الموارد البشرية ذات الكفاءة. وقد آلت هذه العملية إلى ما عرف بإصلاح أو "**قرار الرياض**" الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الثامن عشر بالرياض ١٩٨٩ والذي تضمن تكميلا لعملية إعادة الهيكلة وتوطيد الروابط بين أجهزة المنظمة، ولكنه تطرق أيضا إلى ما عرف بـ"استراتيجية العمل الإسلامي المشترك"؛ حيث أوكل للأمين العام صياغة استراتيجية شاملة للعمل الإسلامي المشترك على أساس من إعلان مكة/الطائف يناير ١٩٨١ وخطة عمله الاقتصادية (إعلان صادر عن القمة الثالثة ومن الإعلانات الأكثر تأثيرا في مسار المنظمة)؛ تتحدد فيه أولويات القطاعات المختلفة(٣).

وجاءت خطوة الإصلاح الثالثة عبر مؤتمر القمة السابع في الدار البيضاء ١٩٩٤ بتأسيس "**فريق الشخصيات البارزة**" والتي تفرعت منه ثلاث لجان متخصصة لتقدم توصياتها لمؤتمر وزراء الخارجية الثالث والعشرين في كوناكري ١٩٩٥؛ وهي عبارة عن مبادئ سياسية وفكرية مثل: التضامن الإسلامي، الحيوية، المعاصرة، الروح العملية، الأمن الإسلامي الجماعي، فض المنازعات، الدبلوماسية الوقائية، ولقد كانت أهم إشارات تقرير لجان الفريق أن عيب المنظمة ليس في ميثاقها وما تضمنه من أهداف ومقاصد، إنما يكمن في غياب الوسائل المحققة للمقاصد، وضعف الموارد المالية والبشرية المقدمة للمنظمة من أعضائها؛ تأكيدا لما سبق ذكره وتكراره: سياسيا وغيره. لكن أوغلي يصف التقرير النهائي للفريق "بالعمومية وعدم التحديد"(٤).

واستمر الأمر على المنوال ذاته حتى أواخر التسعينيات لتؤسس القمة الثامنة في طهران ١٩٩٧ "**فريق الخبراء الحكومي الدولي**" ليقدم تقريرا عن حال المنظمة إلى مؤتمر وزراء الخارجية الخامس والعشرين بالدوحة ١٩٩٨ والذي تضمن أن "**الأزمة المالية هي المشكلة الأساسية التي تشل فاعلية المنظمة والتي**

(١) محمد شوقي، التنظيم الدولي الإسلامي: دراسة في أزمة الفعالية، حولية أمتي في العالم: قضية الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج مركز الحضارة للدراسات والسياسية—القاهرة، العدد السابع، سنة ٢٠٠٨، ص ص ١٣٨-١٦١.

(٢) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ص ٧٧-٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٧٩-٨٤.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٨٨-٨٩.

يجب أن تحظى بأولوية قصوى لحلها"، وأكد على عدم إحداث تغيير في الميثاق أو هيكل المنظمة، مع ضرورة منح الأمين العام صلاحيات أوسع للإصلاح الإداري والمالي. ولقد استمر التركيز على الإصلاح الإداري وحده تقريبا حتى إن مؤتمر القمة التاسع بالدوحة ٢٠٠٠ فوض الأمين العام –بالتشاور مع جهات أخرى– في اختيار شركة متخصصة في مجال الإدارة والاستشارات لعمل دراسة لتجديد الجهاز القائم للمنظمة حتى يصبح أكثر كفاءة وفعالية، وقد اختيرت شركة "إكسنيتشر" الاستشارية الماليزية(!) التي بدأت عملها ٢٠٠٣ وقدمت تقريرها أو دراستها ٢٠٠٥ ولكن تعذر تنفيذ توصياتها للعراقيل الثابتة ولبعض تحفظات الأمانة العامة والدول الأعضاء عليها[١].

وفي المحصلة يقرر أوغلي "**أن جميع مبادرات الإصلاح تقريبا قد باءت بالفشل. فكل تلك الجهود المبذولة لم تسفر عن أي تحسن حقيقي ملحوظ في أداء المنظمة، ليس هذا فحسب، بل إن جميع تلك المحاولات أبدت المأزق الذي تواجهه المنظمة. ومن المفارقات أن عدم قدرة المنظمة على تنفيذ قراراتها –وهو أحد الأسباب الجوهرية الداعية لإحداث التغيير– قد ظهر من جديد كعامل أساسي في إعاقة مختلف جهود الإصلاح**"؛ ليطرح سؤاله الحائر: هل المنظمة عصية على الإصلاح؟ ولماذا[٢]؟

ورغم إجابته بفشل المنظمة قبل ولايته –كأول قيادة منتخبة ديمقراطيا– التي بدأت يناير ٢٠٠٥، فقد حاول أوغلي أن يثبت أن المنظمة قد اختطت خطا جديدا للإصلاح الفعلي بدءا من تجديد الميثاق ووصولا إلى الأجهزة الفرعية، ومرورا بالإنجاز في قضايا السلم والأمن الدولي وفض النزاعات، والتعاون الاقتصادي والتجاري[٣]، والتجديد المؤسسي لمؤسسات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، ومواجهة موجة الإسلاموفوبيا خاصة المتفجرة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومشكلات الجاليات والأقليات المسلمة في العالم، مستعرضا خريطة مفصلة للقضايا التي عملت عليها المنظمة حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، قبل أن يجمل خلاصة رؤيته في خاتمة الكتاب بأن: "**ثمة تقدمًا كبيرًا قد أُحرز في تحقيق الأجندة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى إتاحة الفرصة في الوقت نفسه للدول الإسلامية للتعبير عن مطالبها وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي. ويكمن التحدي الحقيقي في هذا المجال في القدرة على ترجمة القرارات التي تُتخذ والسياسات التي تُقرّ في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية التي تشارك فيها الدول الأعضاء إلى أفعال حقيقية ملموسة. فكما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى تحتاج منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جهود موسعة ومشتركة على المستويين الدبلوماسي والإداري من أجل ضمان استيعاب تلك السياسات والقرارات وتنفيذها بشكل سليم وفعال**"[٤].

وبخلاف تقييم خبير في شئون وتطورات المنظمة –هو عبد الله الأحسن– لمآلاتها بعد خمسين عاما؛ حيث كتب تقريرا مؤخرا بهذا الصدد[٥]، يرى أوغلي أن ثمة تحسنا ملحوظا في صورة المنظمة داخل العالم الإسلامي وخارجه، وأنه "**يعود في جزء كبير منه إلى السياسات الفعالة التي تم تنفيذها في الكثير من المجالات المختلفة. كذلك فإن التأييد الشامل والعميق من قبل الدول الأعضاء للميثاق وبرنامج العمل الجديديْن يعد بمثابة دليل على الثقة التي توليها تلك الدول لعملية إصلاح المنظمة. ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الدول الأعضاء ومشاركتها في المشروعات التجارية والتنموية –سواء تلك التي يجري العمل فيها منذ فترة أم التي بدأت حديثا– وكذلك مشاركتها في مشروعات مكافحة الفقر والكوارث وغيرها تبين مدى مشاركتها الفاعلة في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي. ويُلاحظ أيضا في الندوات واللقاءات التي تعقدها المنظمة على مستويات مختلفة، تجدد الاهتمام من قبل الدول الأعضاء... وفي إطار عملية إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي كانت قائمة أولويات المنظمة تتضمن هذين الجانبين من خلال**

(١) المرجع السابق، ص ص ٩١-٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) انظر: د.زينب عبد العظيم، سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح(إشراف عام) أمتي في العالم، العلاقات البينية داخل الأمة الإسلامية، العدد الثاني (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠)

(٤) المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(٥) عبد الله الأحسن، منظمة التعاون الإسلامي في عامها الخمسين :بين الأمل واليأس، منتدى الشرق، موقع الشرق، ٩ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/gNHDH

وانظر: نهى النحاس، خمسون عامًا على إنشاء منظمة التعاون الإسلامي: قليل من الإنجازات..كثير من الإخفاقات، ٢٠١٦/٤/١٢، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/IRJgi

برنامج العمل العشري الذي تم إقراره ٢٠٠٥ وكذلك من خلال الميثاق الجديد الذي تم إقراره واعتماده في عام ٢٠٠٨ جنبا إلى جنب مع المباحثات الحكومية الدولية التي انطلقت بخصوص هذين البندين في عام ٢٠٠٩ .."[1].

ويبقى أن المنظمة نفسها —من خلال أمينها السابق أوغلي– ترى أن إصلاحها وفعاليتها في الواقع العملي تعتمد على **"نجاح الجهود الرامية إلى ردم الفجوة التي تفصل ما بين الإرادة السياسية للدول الأعضاء والعمل الدبلوماسي الحكومي الدولي"**[2]. وهكذا في مسار دائري مراوح محله أو هابط غير صاعد لا يمل من مراوحة النطاق ذاته الذي رسمته له الأوضاع البينية الإسلامية والتحولات العالمية المحيطة بالأمة الإسلامية، والتي إما جاءت في غير صالحها أو لم يمكن استثمار فرصها من قبل الأنظمة السياسية المختلفة، فضلا عن أنها انتهت مع القرن الجديد إلى وضع العالم الإسلامي في مهبِّ رياح عاتية من الإسلاموفوبيا وكيل الاتهامات للمسلمين وللإسلام نفسه بالعنف والإرهاب وما إليه.

ويظهر ما في صياغة أوغلي من دبلوماسية تراعي مقتضيات الموقع الذي شغله لمدة ثماني سنوات حين يشير إلى استمرار احتياج المنظمة نفسها إلى ضمان فعاليتها في ظل واقع أنظمة سياسية لا تزداد كل يوم إلا انقساما على ذاتها، وقد زادها العقد الأخير تجافيا عن شعوبها؛ ومن ثم تبعية وخضوعا لإكراهات المنظومة الدولية غير الصديقة لمقاصد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بحسب اسمها الراهن منذ ٢٠١١. لقد بلغت مؤشرات الفعالية المحدودة للمنظمة أوجها بين العامين ٢٠١١–٢٠١٣ كما تبين مقدمة كتاب أوغلي، وتم تصعيد لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والاستفادة من الحراك العام في هذه الفترة الوجيزة في تعزيز الأنشطة الثقافية والسياسية والاجتماعية للمنظمة، لكن سرعان ما رجعت الأمور القهقرى وتجدد الانقسام غير المسبوق في تاريخ المنظمة وعالمها الإسلامي وفي قلبه العالم العربي ودول أركانهما[3] حتى باتت أكثر القضايا المركزية كقضية فلسطين محل تنازع وتناقض كبيرين بين التوجهات والسياسات المركزية الإسلامية.

هذا ومن مراجعة عدد من التقارير والبيانات الصادرة عن الأمانة العامة أو مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية أو عن الأجهزة والمجالس المتخصصة، نجدها تدور في فلك الدعوة والتحضير للأعمال أكثر من القيام بها، أو القيام بأعمال لا ثمرة لها إلا أقل القليل، هذا في ظل حرص على سرد أعمال للمنظمة إن كشفت عن شيء فإنما تكشف عن إمكانات غير مفعلة، أو بتعبير د.نادر فرجاني في خصوص السياسات العربية، تفضح: "هدر الإمكانية"[4]. فعلى سبيل المثال قامت الممنظمة وأمينها العام —

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٣٠٦. وانظر فيما يتعلق بزيادة معدلات التجارة البينية الإسلامية–الإسلامية ٢٠٠٥–٢٠١٧:

– أمل خيري أمين محمد، دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام ٢٠٠٢، رسالة دكتوراه، إشراف: د.سماح سيد أحمد المرسي، د.مروة عادل سعد الحسنين، (القاهرة: جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٨)، ص ص ٩٠–٩٧.

(٢) أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) راجع مفهوم "دول الأركان" في عالم فعاليات الأمة الإسلامية في: نادية مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، المقدمة، حولية أمتي في العالم: مسألة الأمة والعولمة، العدد الأول، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ص ص ٢٣–٣٠.

(٤) راجع على سبيل المثال:

أ. تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي المقدم إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي{ الكومسيك}، اسطنبول الجمهورية التركية ٢٠–٢٠١٧/١١/٢٣.

ب. استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، اعتمدت في باكو – أذربيجان ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: www.oic.oci.org

ج. توران كيا اوغلو، أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، الدوحة: معهد بروكينجز، ٢٠١٣.

د. إعلان عشق أباد الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللاجئين في العالم الإسلامي، عشق أباد، تركمنستان، ١١–١٢ مايو ٢٠١٢.

هـ. كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون المالي، منظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، مكتب تنسيق الكومسيك، نوفمبر ٢٠١٧.

أوغلي نفسه- بدعوات ومناشدات وإعلانات مواقف وزيارات واجتماعات، قليلة قياسا على الأحداث والفترة الزمنية، لكنها مع ذلك لم تفد إلا إثبات الحضور أو إعلان المواقف أو إبراء الذمة. ويدافع أوغلي عن المنظمة وجهودها ويتكلف لكي يثبت أهميتها من باب الحفاظ عليها لأن إهمالها فالتخلي عنها ينذر بما هو أشر وأضيع لمعنى التكوين المؤسسي للأمة.

فالقضية الفلسطينية تتدهور من الجهة العربية والإسلامية وسياسات نظم هذه الجهة فرادى، وسياسات محاور إقليمية لا تقدم بل تؤخر، بينما تجتهد المنظمة لبناء موقف لا يزيد بعد ذلك عن كونه كلامًا بغير فعل، وكذا القضية الأفغانية التي خضعت فيها حركة المنظمة للمعطى السياسي الإسلامي الرسمي المضاد لطالبان ولإكراهية النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة تحت راية الحرب على الإرهاب. في فترة أوغلي قامت المنظمة بجهد كبير للدفاع عن الإسلام والمسلمين ضد موجة الكراهية والإسلاموفوبيا في الغرب وعبر العالم، لكن إمكانياتها كانت دون المستوى المطلوب بقدرٍ كبيرٍ جدا. ولاشك أن وجود قيادة نشطة وذات رؤية استراتيجية وخبرة عملية مثل أوغلي كان لها أكبر الأثر فيما حرص أن يسجله من أنشطة وتحركات على أصعدة مختلفة لكن التقييم النهائي لفعالية المنظمة يرتبط بظلال أكثر ثقلا معروفة وسبق ذكرها.

ولقد جاءت مناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس المنظمة لتكشف مزيدا من وضعيتها الداخلية وسياسات الدول الرئيسية في التعامل معها في ظل تردي الصلات العربية والإسلامية وبروز سياسات المحاور المتنازعة على أصعدة ومن أبواب عدة، وتبين عن بعض من نظرة الرأي العام الإسلامي لها.

● في استقبال اليوبيل الذهبي للمنظمة: مقالات ومهرجانات

بناء على مسح بالعربية والإنجليزية في المصادر التي يتيحها الإنترنت لما زامن الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة التعاون الإسلامي من اهتمام في صورة فعاليات أو خطابات رسمية أو غير رسمية، يمكن القول إن الاهتمام اتسم بثلاث خصائص: مهرجانيته الشكلية، تركزه في نطاق جغرافي محدود لا يكاد يتجاوز المملكة السعودية ومدعويها وقلة من الدول، مبالغة المتحدثين في إنجازات المنظمة والدور الذي تلعبه في نطاق مهامها ومسئوليتها التي أناطها بها ميثاقها.

ومن الجدير بالذكر أولا أن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ التي شهدت انقساما رسميا عربيا وإسلاميا كبيرا ومركبا لا سيما بين دول الأركان، آلت إلى ما يشبه وضع اليد السعودية على المنظمة؛ حيث تمسكت السعودية باختيار ممثلها الدكتور إياد أمين مدني (وزير الحج والعمرة ووزير الإعلام والثقافة السابق) أمينا عاما للمنظمة ٢٠١٤، وحين تسبب في مشكلة دبلوماسية مع دولة حليف تم استبدال الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين (وزير الشئون الاجتماعية السابق) به ليكون هو الأمين الحالي للمنظمة منذ نوفمبر ٢٠١٦. وبناء على النزاع السعودي-الإيراني،والسعودي/الخليجي/المصري، القطري/ التركي، والاستقطابات الرسمية في أزمات اليمن وسوريا وليبيا والسودان ثم في الموقف من الكيان الصهيوني وحركة حماس وقبل ذلك كله الحركات السياسية الإسلامية، أخذت المنظمة منحى استقطابيا عاد بها القهقرى بشدة تربو على ما سبق تأسيسها في أواخر الستينيات بين الناصرية/البعثية والملكيات العربية بقيادة السعودية. وفي هذه الظلال الثقيلة من التدابر والتنازع جاءت تلك المناسبة من مرور نصف قرن على تأسيس المنظمة.

و. تقرير مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، كومسيك، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الدورة الـ٣٥ للجنة الدائمة للتعاون الاقاصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٩.

ز. مشروع التقرير النهائي للجنة الفنية المكونة من خبراء حول "خطة عمل تنفيذية لوضع رؤية استراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل".

ح. منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥: برنامج العمل.

وبناء عليه شهد العام ٢٠١٩ احتفالا مهرجانيا بالذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة امتد عبر العام من أوله إلى آخره على ثلاث دورات في ثلاث دول، ولكن لم يكد يشعر بها أحد حتى من المعنيين. فقد أقامت المنظمة الدورة الأولى لمهرجانها الثقافي والفني بالقاهرة ٤-٩ فبراير ٢٠١٩ تحت شعار "**أمة واحدة وثقافات متعددة.. فلسطين في القلب**"؛ بمشاركة ١٨ دولة من مختلف الدول الإسلامية في مقدمتها مصر(١)؛ حيث نظمته وزارة الثقافة المصرية بالتعاون مع وزارات الخارجية، الشباب والرياضة، السياحة، الآثار، بالإضافة إلى مجمع اللغة العربية والأزهر الشريف، وذلك بحضور العديد من الوزراء وسفراء الدول أعضاء المنظمة. وشاركت بعض الدول بفرق فنون الفلكلور الشعبي وفنون المقامات والرقص والعزف على الآلات الموسيقية، وتنوعت العروض ما بين غنائية وأمسيات شعرية وندوات ثقافية ومعرض للفنون التشكيلية والمأكولات والملابس والحرف التراثية والتقليدية، وأعلن أن موضوع هذا المهرجان الأول لشباب الدول الإسلامية لمواجهة الأفكار المتطرفة وممارسات العنف والإرهاب التي باتت تعصف باستقرار بعض الدول الإسلامية، وتوازى ذلك مع تشجيع الشباب والفتيات على إطلاق مبادرات وبرامج محلية لنشر الاعتدال وتعميق الأفكار الوسطية(٢).

وجاءت فعاليات الدورة الثانية من "مهرجان منظمة التعاون الإسلامي" في مركز أبوظبي الوطني للمعارض بين ٢٥-٢٧ أبريل ٢٠١٩ تحت شعار "**أمة واحدة يجمعها التعاون على الخير والعدل والتسامح**" على ذات المنوال من العروض الفلكلورية والرقص الشعبي، وقال يوسف الضبيعي -مستشار الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للشؤون السياسية رئيس اللجنة العليا للمهرجان- إن شعار دورة هذا العام من المهرجان يؤكد أننا أمة واحدة ترتبط بقيم الإسلام والتسامح عبر العديد من الأنشطة وأشكال الفن والأعمال المختلفة، وأن أحد الأركان الرئيسية للمنظمة يتمثل في الحفاظ على القيم الإسلامية الفريدة التي يجسدها التسامح والعدالة فضلاً عن صفات أخرى تتسم بها معتقداتنا السامية. وتزامن المهرجان مع "**عام التسامح**" في دولة الإمارات(٣).

ثم قامت السعودية تحت رعاية الملك سلمان بن عبد العزيز بتنظيم النسخة الثالثة من المهرجان؛ حيث أقامت يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩ احتفالية بهذه المناسبة في مدينة جدة تحت شعار "**متحدون من أجل السلم والتنمية**"، وبدا من خطاب الأمين العام العثيمين كيف أن المناسبة سعودية بالأساس؛ فالاحتفالية "**تعد حدثاً يحمل طابعاً رمزياً يحظى بدعم خادم الحرمين الشريفين الذي بارك المناسبة برعايته الكريمة ودعمه المتواصل للأمانة العامة، وعمل المنظمة في خدمة لقضايا العالم الإسلامي، وامتداداً لدور المملكة في رفد العمل الإسلامي المشترك وتعزيز تضامن دولها خدمة للسلم والأمن والتنمية**". وضُم إلى الاحتفالية مهرجان أقيم في جدة أيضا بين ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ (الدورة الثالثة)(٤).

وشهد شهر ديسمبر ٢٠١٩ خطابا من مسئولي المنظمة وخاصة أمينها العام العثيمين يدافع عن دورها ويعدد إنجازاتها؛

---

(١) والسعودية، الإمارات، الكويت، فلسطين، اليمن، الجزائر، المغرب، غينيا، السنغال، موزنبيق، جزر القمر، بوركينا فاسو، باكستان، بنجلاديش، إندونيسيا، أذربيجان.

(٢) فرقة أذربيجانية تقدم عروضا فلكلورية وفنية بالمهرجان الثقافي والفني الأول لدول التعاون الإسلامي، موقع الأهرام، بتاريخ ٢٨ ناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/jO9sK

(٣) تواصل فعاليات "مهرجان منظمة التعاون الإسلامي" في أبوظبي، وكالة أنباء الأمارات، بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/q7zgH

٤() وكالة الأنباء السعودية (واس)، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين: منظمة التعاون الإسلامي تحتفل بيوبيلها الذهبي وتكرّم شخصيات إسلامية.. اليوم، الإثنين ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/UmjnD

- وانظر: بيازيد سالم، منظمة التعاون الإسلامي في نصف قرن.. السعودية تحتفي بالإنجازات وتواصل الدعم، ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/3Wd3k

الأمر الذي خرج به بيان وجرى تعميمه إعلاميا[١]؛ ومن ثم انبرى خطاب صحفي خليجي (سعودي بالأساس) يقوم على تعداد إنجازات المنظمة كحبات عقد متناثرة في سلك طويل، وبعيدا عن المداخل النقدية أو التقييمية المتكاملة[٢]. وتزامن مع هذا مقالات يكتبها بعض كتاب آسيويين وأفارقة للإشادة بإنجازات المنظمة فيما يشبه الترويج والتسويق لوضعيتها الراهنة في المحضن السعودي وظلال الحالة العربية والإسلامية الراهنة بصراعاتها وتحولاتها الاستراتيجية. بدا الأمر سعوديا بالأساس إن لم يكن بالخصوص، لولا أن ثمة إشارات عناية ضئيلة وطفيفة جرت في مواطن أخرى من العالم الإسلامي.

فاهتمت بعض صحف باكستانية وإندونيسية على سبيل المثال بمتابعة المناسبة والإشارة إلى حديث المنجزات–الإخفاقات–الآمال. فتشير الأوبزيرفر الباكستانية إلى حفل استقبال يوبيلي jubilee celebration reception أقامه في نيويورك المندوب الدائم للمنظمة في الأمم المتحدة أجشين مهدييف Agshin Mehdiyev لممثلي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وآخرين من غير الأعضاء، منوها باستهداف المنظمة لتحقيق السلام والتسامح والاعتدال ومحاربة التطرف، الأمر الذي أكدته كلمة متحدث الحفل –مندوب السعودية بالأمم المتحدة عبد الله النعيمي بصفة دولته دولة المقر– حيث أكد على عناية المنظمة بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والحوار بين الثقافات المختلفة[٣].

وفي صحيفة الأمة الباكستانية الصادرة بالإنجليزية The Nation تتابع الباحثة الرحمة صِدّيقة هذه المناسبة مذكرة بمنجزات المنظمة لكنها تنهيها بأنها كانت تتكلم أكثر مما تفعل: "**فمنذ افتتاحها، أصدرت مؤتمرات القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكثر من ٣٢٠٠ قرار بدءا من مقاطعة إسرائيل إلى رفع مستوى التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي بين الدول الأعضاء. ومع ذلك ، تم تنفيذ عدد قليل جدا من تلك القرارات. وقد سلط النقاد الضوء على عدم الثقة بين الدول الأعضاء، وانعدام التماسك والوحدة، والسياسات الخارجية المعادية التي تتأثر إلى حد كبير بالعالم الغربي والنزاعات الإقليمية، حيث توضع بعض الخطوط الحمراء لعدم تقدم منظمة المؤتمر الإسلامي**". وفي السياق ذاته تشير صديقة إلى مفارقة اللحظة التي يحتفى فيها بمرور خمسين سنة على المنظمة الوحيدة التي تجمع دول العالم الإسلامي؛ فيما تندلع ٦٠% من الصراعات الراهنة عبر ربوعها، وفيما يقام في الآونة ذاتها ملتقى كوالامبور الذي استقبلته كثير من دول المنظمة باعتباره تأسيسا لكيان مواز للمنظمة وتغريدا خارج سربها، كما سيأتي، ومن الناحية الأخرى فإن المنظمة ذاتها لا تقدم في الوقت الراهن المحضن الجامع والدواء الناجع لمشكلات الانقسام الإسلامي: "**في الوقت الذي ينقسم فيه العالم الإسلامي ويحتاج إلى دعم شديد، يجب أن تقف منظمة المؤتمر الإسلامي منارة أمل للعالم الإسلامي، حيث يمكنهم إثارة قضاياهم واهتماماتهم دون خوف. على العكس من ذلك، تتجه المنظمة ببطء نحو أن تصبح ساحة ضرب/تضارب bashing group مفتوحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. مثال على ذلك القمة الرابعة عشرة لمنظمة**

---

(١) منظمة التعاون الإسلامي: تطور في الاداء دفاعا عن قضايا الامة ثقافيا واجتماعيا وانسانيا، وطنية، الأربعاء ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/31tps

(٢) تسعى لتعزيز العلاقات بين مختلف شعوب العالم: 9 إنجازات لا تُنسى لمنظمة التعاون الإسلامي، المواطن، الرياض، ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/vGvYI

– وانظر: سمر نور، تعرف على .. انجازات منظمة التعاون الاسلامي منذ إنشاءها، سكاي لايف، ٩ فبراير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rNKXT

– منظمة التعاون الإسلامي".. الصوت الجامع للأمة، المدينة، الأربعاء ١٨ / ١٢ / ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/MqGqm

(3) OIC organizes jubilee celebration reception in New York, Pakistan Observer, 29 January, 2020, available at: https://2u.pw/srPch

المؤتمر الإسلامي التي عقدت هذا العام ٢٠١٩، فقد هاجمت الدول الأعضاء علانية إيران تحت ذريعة قضايا الأمن الإقليمي"(1).

وفي صحيفة جاكرتا بوست، تكتب كل من سارة الظهري منسقة المشروعات بمركز منظمة التعاون الإسلامي: صوت الحكمة، وإيمي لطيفة أستاذة القانون الدولي ومنسقة العلاقات الدولية في جامعة سبيلاس ماريت بسورقارطا- جاوة الوسطى، عن ضرورة حضور أكثر جرأة وفاعلية لمنظمة التعاون في الساحة العالمية؛ عبر المشاركة في المنظمات الدولية والفعاليات الأمنية على وجه الخصوص مثل منظمة التعاون والأمن في فيينا بالنمسا والتصدر لمواجهة الإرهاب ولإزالة التقولات على الإسلام نفسه في هذا الصدد(2).

لم يبد اهتمام واضح آخر في العالم العربي بهذه المناسبة في حدود الرصد الذي قمت به، اللهم إلا في حالة مثل المملكة المغربية؛ حيث جاء الاحتفال بهذه الذكرى في صورتين: تذكير بدور المملكة في مسيرة المنظمة من خلال احتفالية ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ تحت عنوان "**المغرب: تجديد وعمل**"، حيث شرح ناصر بوريطة وزير الخارجية والتعاون الإفريقي كيف أنه "**ليس فقط للاحتفال ولكن للتفكير فيما يجب أن ينجز وفي التحديات التي تواجه العالم الاسلامي وما أكثرها وكيف يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تكون الأداة التي يشتغل بها المسلمين**"(3). ومن ثم استضافت الرباط ندوة لاستعراض حصيلة العمل الاقتصادي والتجاري المشترك للمنظمة نظمتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي بالتعاون مع المغاربة المقيمين بالخارج وبشراكة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ووكالة بيت مال القدس الشريف، وركزت على مواضيع تهم الوضع الحالي للمنظمة وآفاق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وتمويل وتأمين التجارة والاستثمار وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فاستعرض المدير العام السابق للمركز الإسلامي لتنمية التجارة الحسن احزاين العديد من المؤشرات الإيجابية التي تتعلق بالتجارة بين بلدان المنظمة، وأشار إلى أن النفط كان يمثل ثلث المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء خلال السبعينيات وأصبح الآن لا يمثل سوى ٢٠ بالمائة، في حين تجاوز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيما يخص السلع المصنعة نسبة ٥٠ بالمائة، وأن تحسن التواصل البحري بين الموانئ يعد من العوامل الأساسية التي أسهمت في تنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة. واستعرض المدير العام بالنيابة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، مامودو بوكار سال، إنجازات للمنظمة ومؤسساتها من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٦-٢٠٢٥، بطموح يستهدف الوصول إلى ٢٥ بالمائة من التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في التجارة العالمية، وذلك بحلول عام ٢٠٢٥؛ الأمر الذي أكده باستعراض تاريخي الأمين العام التاسع أكمل الدين إحسان أوغلي، في حضور ومشاركة العديد من المدراء التنفيذيين والخبراء في العديد من المؤسسات، وممثلين عن سفارات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المعتمدين بالمغرب، بالإضافة إلى ممثلي عدد من الدول والمنظمات الدولية الإقليمية والجمعيات المهنية ورجال الأعمال(4).

هذه مداخلات متنوعة ودالة على حالة الاهتمام المتدنية بالمنظمة وضآلة الجهد البنائي (كندوة المغرب) والنقدي (كمقال صدِّيقة)، لكن خلاصة الأمر أن المنظمة لا تزال تئن تحت ظلال ثقيلة من الإهمال والإغفال لوجودها ودورها، وظلال أخرى من القيود والعراقيل لحركتها وفاعليتها، واليوم تنضم إليها قيود من

(1) Arhama Siddiqa, Celebrating 50 years of OIC, The Nation, December 18, 2019, available at:

https://2u.pw/9SthV

(2) Emmy Latifah and Sara Al-Dhahri, Toward bolder presence of OIC on global arena, available at:

https://2u.pw/YZEsv

(3) شيماء عصفور، بوريطة: لمواجهة التحديات..منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى قفزة ١٩٦٩ بنفس الحماس والقوة، موقع تو ام، بتاريخ ١٣ ديسمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/GiL3Y

(٤) المغرب يعرض حصيلة العمل المشترك لمنظمة التعاون الإسلامي، موقع فبراير.كوم، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/RGqQ3

الاستغلال والتوظيف في ظلال الصراع الإسلامي-الإسلامي خلال العقد الأخير وبالأخص منذ اندلاع الثورات العربية وما ترتب عليها من مسارات متناقضة ومتضاربة.

- **خاتمة- دلالات لحظة ونذير مآل:**

لم تمر بمنظمة التعاون الإسلامي حالة كالتي هي فيها الآن، فمع اندلاع الثورات أواخر ٢٠١٠ أوائل ٢٠١١ انقسمت الدول الأعضاء المركزية في المنظمة بين استقطابات الأنظمة الرئيسة المحركة لها فيما بينها، وكذلك بين الأنظمة وتطلعات الشعوب للتغيير والإصلاح. تحيرت مواقف المنظمة فيما بين ذلك: قبل ٢٠١٣ وبعدها؛ وذهبت يمنة ويسرة بحسب مواقف الدول المركزية فيها، وبين مقدمة كتاب أكمل الدين أوغلي ومتنه ما يكشف هذا التروح على الأقل ما بين التأييد القويّ للحريات وإدانة الاستبداد في جانب وما بين الاستكانة لحال الأنظمة ومجاراتها في الجانب الآخر. فالأزمات تحيط بالعالم الإسلامي وتملأ أقطاره: في أفغانستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان والخليج المنقسم واليمن ومصر والسودان وليبيا والجزائر والصومال، وتستمر معاناة الأقليات المسلمة في تركستان الشرقية-الأويغور وفي بورما وكشمير وكردستان وفي وسط أفريقيا وفي تجدد العداء للمسلمين في نيوزلندا وأوروبا مع تصاعد يمين ديني شعبوي، فضلا عن تدهور ذريع في القضية الأم فلسطين، لا سيما مع نقل الإدارة الأمريكية لسفارتها إلى القدس واستمرار الاستيطان وتهويد القدس وأسر المسجد الأقصى...الخ، ولكن المنظمة لا تكاد تغادر مواقف الخمسين سنة الماضية إلا لأغراض مؤقتة ولمجموعات من الدول محدودة، ولا تبني على شيء اسمه المصلحة العامة المشتركة للعالم الإسلامي.

لقد ترددت المنظمة قبل أن تعلن رفضها لصفقة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المعروفة بصفقة القرن، وتضاربت مواقف الدول المركزية فيها من الصفقة الأمريكية الإسرائيلية التي تهدف صراحة لتصفية قضية فلسطين والقدس وتسليم القدس عاصمة للكيان الصهيوني. فقد قامت تركيا -بوصفها رئيس القمة الإسلامية ٢٠١٨- بتنظيم قمتين إسلاميتين استثنائيتين بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف لم يحضرهما تمثيل معبر عن دول أركان الأمة أو المنظمة، إنما تجلى فيهما الانقسام الإسلامي على ما لم يكن من قبل عليه انقسام ظاهر.

لكن المنظمة تضطر لإصدار إعلان مخالف للواقع - وذلك في البيان الختامي للقمة الإسلامية الـ١٤ في الأول من يونيو ٢٠١٩- حين أعلنت القمة عن رفضها وإدانتها "**بأشد العبارات لأي قرار غير قانوني وغير مسؤول يعترف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واعتبره لاغياً وباطلاً، ويُشكل اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمة الاسلامية**"، **ويدعو بيان القمة "الدول التي نقلت سفاراتها أو فتحت مكاتب تجارية في المدينة المقدسة إلى التراجع عن هذه الخطوة باعتبارها انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والشرعية الدولية وتقويضاً متعمداً لمستقبل عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ويصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد الأمن والسلم الدوليين، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الدول التي تقدم على ذلك، مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الاقتصادية والسياسية المقترحة من قبل الأمانة العامة بموجب الفقرة ١٥ من البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي السابع المعقود في إسطنبول في ١٨ مايو ٢٠١٨**". و أكد المؤتمر "**رفضه لأي مقترح للتسوية السلمية، لا يتوافق ولا ينسجم مع الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية، ولا ينسجم مع المرجعيات المعترف بها دولياً لعملية السلام وفي مقدمتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وجدّد إدانته ورفضه لأي مواقف تصدر عن أي جهة دولية تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني التوسعي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك محاولات تقويضها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**"[1].

---

(١) وكالة الأنباء السعودية: نصّ البيان الختامي للقمة الإسلامية الـ ١٤، صحيفة البيان، أول يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/hJ10R

- وانظر في تحليل هذه القمة ومضمونها وردود الأفعال حولها: شيماء بهاء الدين، قمة كوالالمبور: تساؤلات حول واقع ومستقبل العالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٢ يناير ٢٠٢٠: https://2u.pw/fbQVC

ومن مفارقات هذا الموقف أن تكون بعض الدول التي تقوده ماضية في تطبيع من نوع جديد مع الكيان الصهيوني في أوج عدوانه واستطالته، وتفتح أبوابا ومسارات لعلاقات تعاون عربية–صهيونية، سرية وعلنية، غير مسبوقة ثم تأتي صياغة البيان المشار إليه بأن مؤتمره يؤكد "**دعم الدول الأعضاء للقضية الفلسطينية والقدس الشريف باعتبارها القضية المركزية للأمة في المحافل الدولية بما في ذلك التصويت لصالح القرارات ذات الصلة في جميع المنظمات الدولية، ويدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بذلك، مؤكداً أن أي موقف يخالف ذلك يُعد بمثابة خروج عن الأسس والمبادئ التي قامت عليها المنظمة، ويدعو جميع الدول التي لم تعترف بعدُ بدولة فلسطين، التي تم الإعلان عنها عام ١٩٨٨ في الجزائر، إلى القيام بذلك تجسيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كشرط أساسي لدعم الحل القائم على قرارات الشرعية الدولية**"، و"**أكد المؤتمر على أهمية حشد الدعم لموازنة الحكومة الفلسطينية لمواصلة عملها، وأدان قرصنة سلطات الاحتلال الاستعماري لأموال الضرائب الفلسطينية وأيضاً قطع بعض الدول دعمها المالي بغرض الابتزاز السياسي، كذلك دعوة الدول الأعضاء لتفعيل كافة القرارات ذات الصلة بما فيها المتعلقة بدعم وتوسعة برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني وكذلك دعم وكالة الأونروا لضمان استمرار القيام بالمهام المنوطة بها على نحو عاجل، من خلال تقديم مساهمات مالية في رأسمال صندوق الوقف الإنمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين**"[١].

إن شدة وحدّة التناقض اليوم بين المواقف لا تتجلى كما في موقف المنظمة ودولة مقرها الراهن من قمة كوالامبور التي دعت إليها ماليزيا وتركيا ولم يحضرها إلا عدد قليل من الدول حيث جرى اعتبارها اعتداء على حرم المنظمة وسعيا لبناء كيان مواز أو بديل للمنظمة فيما الدول المهاجمة تؤسس اتحادات ومجالس وتحالفات خارج مظلة المنظمة وفي ذات اختصاصاتها بلا شعور أو إشعار بأي مخالفة.

فقد تخلل حديثَ الإنجازات ومقالاته ومهرجاته السابقة هجومٌ على تلك القمة باعتبارها مسعى لشق الصف ليس فقط من قبل إعلام المحور السعودي–الإماراتي، إنما رسميا من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وعلى لسان أمينها العام يوسف العثيمين الذي اعتبر «**اجتماع كوالالمبور**» تغريدا خارج السرب: "**إن أي عمل خارج المنظمة إضعاف للإسلام والأمة، وتغريد خارج السرب**»، فالمنظمة هي جامعة كل المسلمين، وآليتها تسمح بعقد أي اجتماعات داخلها. وبالطبع لم يلتفت هذا الموقف وذلك الإعلام لنفى رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد أن تكون بلاده تستهدف من عقد لقاء كوالالمبور تولي دور منظمة التعاون الإسلامي، إنما "**يهدف للمساهمة في إيجاد حلول للعالم الإسلامي**"[٢].

وبين هذا التناقض في مضمون المنجز الراهن للمنظمة كما تكشف عنه قممها الأخيرة وبياناتها، وذلك التعارض السياقي بين أهدافها وواقع أنظمة دولها الأعضاء، والتضارب بين مبادئ ميثاقها وتطورات السياق العربي والإسلامي ضمن السياق العالمي الأوسع وتطوراته في غير صالح الإسلام والمسلمين، لا سيما على قاعدة التفتت والتشتت بين مكونات الدائرة الحضارية الإسلامية؛ فإن منطق السُّنن لا يبشر بمستقبل أفضل للمنظمة، بل بمزيد من وهم الفعالية وهدر الإمكانية. تقول السنة: (فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)– الفتح: ١٠، (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ)– الرعد: ١١، (أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (٩١) وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٩٢))– النحل.

إن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يأخذ حكم المواثيق في المنظور الحضاريالإسلامي: إما أن يوفى بعهده ويحافظ عليه حقا، وإما يكون جزاء الذين ينقضون الميثاق من اللعنة والخسران. وينغي تجديد الميثاق السياسي في ضوء الميثاق الحضاري والميثاق الإيماني؛

١() نص البيان الختامي..، المرجع السابق.

٢– عزيز مطهري، منجزات ٥٠ عاماً لـ«منظمة التعاون» تقابلها مساعٍ لـ"شق الصف الإسلامي": جهود سياسية وثقافية واجتماعية وتنموية قامت بها عبر ٥٧ دولة، الشرق الأوسط، الرياض، ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KtUY0

فالأمة ليست فكرة سياسية وحسب إنما هي تعبير عن "خير أمة أخرجت للناس" ويجب أن تجدد النظرة إلى منظمتها المعبرة عنها لتكون آمرة بالمعروف بأشمل معانيه وناهية عن المنكر بأشمل معانيه؛ في محضن الإيمان بالله رب العالم والعالمين. إن السنن يعد بالمنن من عمل بها، وتتوعد بالمحن من أعرض عنها أو عاندها. وإن الممارسات والسياسات التي حكمت منظمة التعاون الإسلامي عبر نصف قرن لتنذر أكثر مما تبشر للأسف الشديد.

إن التحديات الداخلية وتفاقهما خلال العقد الأخير واستمرار الاستجابات الكليلة التي تفرزها عقلية الوهن ونفسية الاستماتة ضد الذات، مكنت لتدخلات لا حصر لها من الخارج والتجاءات مستمرة من قوى الأنظمة بل وتكوينات الشعوب لصالح الخارج، ما ينذر بمستقبل أكثر قتامة وعسرا ما لم يتم تدارك الأمور في أجل قريب[١].

ومع هذا، فالفائدة الأساس التي نخرج بها من هذه النظرة في حال منظمة التعاون الإسلامي بعد خمسين عاما من تأسيسها هي أن الفعالية رهينة بحالة الحرية، وأن المطلب الذي ينبغي أن يحمله المؤمنون بالأمة وأحقيتها في الحضور الذاتي والعالمي وفي التجدد الحضاري هو تحرير مؤسسة الأمة المركزية والشاملة (منظمة التعاون الإسلامي) –أو ما في حكمها– من الخضوع لإرادات الأنظمة السياسية الممثلة للدول المعتزة بسيادتها في هذا المقام فقط**!** ويمكن البدء بتحرير أجهزة المنظمة ولجانها ومجالسها الفرعية أولا. فالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مثلا ينبغي أن تستقل بعلمائها ومفكريها وبتمويل من وقف مالي إسلامي مناسب لأهدافها، والمنظمات والأجهزة المعنية بالاقتصاد والماليات والتجارة ينبغي أن تتحرر من التحكم السياسي والتمويلي في أنشطتها لصالح قطاع خاص منتم ومال للأمة ولمصالح شعوبها، والمجتمع الإسلامي الأهلي يجب أن يضطلع هو بشئون المجتمع والأسرة والمرأة والطفل والشباب وما إليها عبر مؤسسات المنظمة، ويكون دور الدول هو الإتاحة والإعانة لا الإدارة والتحكم.

هذه الدعوة أرى أن يتم إنضاجها من خلال طرح فكري وعلمي لتجديد تكوين مؤسسي إسلامي يعبر عن المجتمعات وإمكانياتها أكثر مما يخضع للحكومات وقيودها.

*****

١) راجع في فقه التحديات الداخلية والخارجية للأمة:
سيف الدين عبد الفتاح، التحديات السياسية في العالم الإسلامي مع الإشارة إلى التحديات الداخلية، و: نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية والثقافية، الأمة في قرن: عدد خاص من حولية أمتي في العالم، الكتاب السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤)، ص ص ٧-٨٥، ص ص ٨٧-١٥٣.

ملف العدد:

تطور الأوضاع السياسية في العالم الإسلامي



مسلمو الهند في عهد حزب الشعب: تبعات تحول الدولة من العلمانية إلى الهندوسية

أحمد شوقي(*)

مقدمة:

أدى وصول حزب بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب) الهندي إلى السلطة بقيادة رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي عام ٢٠١٤ لتحول كبير في سياسات نيودلهي المتبعة تجاه المسلمين؛ الذين يمثلون أكبر أقلية دينية في البلاد بما يقارب ١٤%، وتعزز هذا التحول بإعادة انتخاب الحزب مرة ثانية منتصف عام ٢٠١٩؛ لينتقل بذلك من التصريحات الطائفية ضدَّ المسلمين إلى سياسة فرض الأمر الواقع عليهم من خلال إجراءات وتشريعات تمييزية(١).

إن التقارير الواردة من الهند عن المجازر الوحشية وأعمال الحرق والهدم التي تنفَّذ من قبل عصابات هندوسية متطرِّفة (إرهابية) والتي وُثِّقَ بعضها بمقاطع فيديو تناقلتها وسائل إعلام ومنصَّات مواقع التواصل الاجتماعي؛ لتصدم الكثيرين ممَّن قرأوا وضربت لهم الأمثال كثيرًا عن إدارة التنوُّع العرقي والديني في الهند، وهو أمر تناولته العديد من الكتابات(٢)، وكان التذكير بهذه الإدارة جزءًا أساسيًّا من بيانات بعض المؤسَّسات التي أصدرت بيانات للتعليق على الأحداث الجارية في الهند؛ فقد جاء في بيان للأزهر خلال ديسمبر ٢٠١٩ على سبيل المثال أن "هذا التمييز الديني غريب على دولة الهند، التي كانت مثلا في التعددية الدينية وقبول الآخر"(٣).

وكذلك جاء في بيان للجنة العليا للأخوة الإنسانية المشكلة على أساس وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعها شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان في الإمارات سنة ٢٠١٩ أن "العالم ما زال ينظر بإلهام وإعجاب لنموذج الهند الفريد في التعايش والتسامح وإدارة التنوُّع واحترامه"(٤).

إذًا؛ كيف حدث هذا التحول في السياسات الهندية تجاه الأقلية المسلمة؟ (سياسات وأسباب) وكيف تفاعل معه المسلمون داخل الهند وخارجها؟ وكذلك المجتمع الدولي الذي طالما تغنَّى بالديمقراطية؟

تجيب الورقة على هذين السؤالين من خلال العناصر الآتية: ١) تاريخ المسلمين في الهند: من القيادة إلى الاضطهاد، ٢) الهند والمسلمون في أيديولوجية حزب الشعب الهندوسي، ٣) حكومة ناريندرا مودي وسياسة فرض الأمر الواقع على المسلمين، ٤) الداخل الهندي: احتجاجات المسلمين وإرهاب العصابات

(*) باحث في العلوم السياسية

(١) منى مصطفى، هيمنة القوميين: كيف تمكّن حزب "بهاراتيا جاناتا" من حسم الانتخابات الهندية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٧ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/tR8dJ

(٢) منها على سبيل المثال:

- Bodh Prakash, Cultural Diversity Linguistic Plurality and Literary Traditions in India, (India: Macmillan Publishers India Limited, 2005).

- ستار جبار علاي، التجربة الهندية: أكبر ديمقراطية في العالم: دراسة في النظام السياسي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

- عصام عبد الشافي، بناء التحالفات بين الجماعات السياسية: خبرات وسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤، ص ص ١٥-١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/lytkM

(٣) الأزهر يدعو الهند لإعادة النظر في تعديلات قانون الجنسية، شبكة الصين، ١٩ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/rZLYw

(٤) اللجنة العليا للأخوة الإنسانية تعرب عن قلقها من تصاعد الأوضاع في الهند، المصري اليوم، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٣ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Vo71T

الهندوسية، ٥) المواقف الخارجية: خريطة التفاعلات بين المؤيدين والمعارضين والصامتين!

أولًا- المسلمون في الهند: من القيادة إلى الاضطهاد

تتباين التقديرات بشأن عدد المسلمين في الهند؛ لكن بيانًا صادرًا عن الأزهر الشريف قدَّر العدد بنحو ٢٠٠ مليون مسلم[١]، بما يقارب نحو ١٤,٣% من سكان الهند الذي يقدَّر بنحو ١,٤ مليار نسمة ليكونوا بذلك ثاني أكبر مجموعة دينية بعد الهندوس[٢]، واعتبر الأزهر في بيان آخر أن المسلمين في الهند يمثِّلون ثاني أكبر تواجد مسلم حول العالم[٣]، كما يمثِّلون نحو ١١,١% من العدد الإجمالي للمسلمين الذي يقارب نحو ١,٨ مليار نسمة وفق تقديرات مركز بيو للأبحاث حتى بداية ٢٠١٩[٤].

ورغم هذه القوة العددية؛ يعيش مسلمو الهند في الوقت الراهن حالة من الاستبعاد والاضطهاد داخل مؤسسات الدولة ومن جانب متطرفي الأغلبية الهندوسية إذ لا يمثِّلون سوى ١% فقط بين موظفي المؤسسات الحكومية الهندية كما أنهم يتعرضون بين الحين والآخر لأعمال العنف والإرهاب التي تستهدفهم على أساس ديني[٥]. يعاني مسلمو الهند هذا التمييز رغم أنهم كانوا القوة المهيمنة على البلاد حتى وقت قريب؛ فكيف انتقلوا من حال القوة إلى الضعف ومن كرسي الحكم إلى الاضطهاد؟

ولتوضيح ذلك تعود الورقة إلى الوراء قليلًا لعرض نبذة موجزة عن تاريخ المسلمين في الهند:

انتشر الإسلام في الهند القديمة (حاليًّا الهند وباكستان وبنجلاديش) عبر التجارة والدعوة والفتوحات، وتواجد المسلمون في معظم الولايات والأقاليم الهندية، وكوَّنوا إمارات ودولًا، تفاوتت فيما بينها في عناصر القوة والمكانة والانتشار من فترة لأخرى وحاكم لآخر، وكان المسلمون هم حكام غالبية الولايات الهندية وقت سقوط الهند كاملة تحت الاحتلال البريطاني[٦].

لذا قاد الهنود المسلمون عمليات المقاومة ضدَّ الاحتلال خلال العقود الأولى منه، ثم انغمسوا لاحقًا في عمليات المقاومة الوطنية بالمشاركة مع قادة هندوس آخرين كما حدث بثورة الجنود الإنجليزية سنة ١٨٥٧. يقول الأستاذ أبو الحسن الندوي عن هذه الثورة "كانت شعبية عامة يقاتل فيها المسلمون والهنادك جنبًا بجنب، ولم تعرف الهند حماسة وطنية ووحدة شعبية قبل هذه، كان للمسلمين السهم الأكبر في القيادة والتوجيه"؛ لذا كان من نصيب المسلمين السهم الأكبر من مذابح وجرائم المحتلِّين من خلال القتل والتشريد والنفي خاصة للقادة والزعماء.

ومع ذلك شارك الزعماء المسلمون في أنشطة المؤتمر الوطني العام منذ بداياته سنة ١٨٨٤ للكفاح من أجل الاستقلال، بما في ذلك مقترحات ودعوات مقاطعة الاحتلال الإنجليزي وبضائعه[٧].

(١) بعد اعتقال ١٠٠ متظاهر | الأزهر يدعو الهند للنظر في «إقصاء المسلمين من الجنسية»، أخبار اليوم، ١٩ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/yoNEn

(٢) الهند ٢٠١٩، موقع Populationpyramid، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/bYK9m

(٣) الأزهر الشريف يدعو الهند إلى تغليب قيم المواطنة ومبادئ العيش المشترك واحتواء الجميع، بوابة الشروق، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/GaOui

(٤) بالأرقام.. أعداد المسلمين والمسيحيين بعد ٤ عقود، الحرة، ٢ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/dXJdj

(٥) شادي صبحي، المسلمون حول العالم: الهند.. جالية إسلامية ضخمة وتمثيل سياسي ضعيف، المصري اليوم، ٢٣ يونيو ٢٠١٦، ٢٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/xbB5h

(٦) قصة الإسلام في الهند من الفتح إلى السقوط، موقع قصة الإسلام، ٢٩ أبريل ٢٠١٠، ٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/Z9Om2

(٧) أبو الحسن علي الحسني الندوي، المسلمون في الهند، (دمشق – بيروت: دار بن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م)، ص ١٧٦.

لكن المحتلَّ البريطاني لجأ إلى سياسة "فرق تسد" لإشعال فتيل الطائفية بين المكوِّنين الرئيسيَّيْن للشعب الهندي –المسلمين والهندوس– من خلال إثارة زعماء هندوس للدعوة لمعتقداتهم والمطالبة بإعادة تنظيم الشعب على أساس ديني قومي؛ وهو ما أدَّى لظهور دعوات مضادة من قبل زعماء مسلمين، على نحو أشعل اضطرابات طائفية. يقول الندوي: "لم يستطع زعماء المؤتمر (الوطني) وحركة الخلافة (الإسلامية) أن يوقفوا هذه الاضطرابات"، حتى قُسِّمَت الهند إلى دولتين دون مراعاة الاعتبارات الدينية أو العرقية أو اللغوية بشكل دقيق، ما أدَّى لاستمرار الصراعات داخل الهند وبين الدولتين الوليدتين"[١].

ومنذ التقسيم؛ برزت مشكلات رئيسية بالنسبة للمسلمين في الهند وعلاقاتهم بالدولة وبأصحاب دين الأغلبية، وأدَّى عدم حلِّ تلك المشكلات لتفاقمها، حتى وصل المشهد إلى المجازر والجرائم والإرهاب الذي يرتكب عام ٢٠٢٠؛ أي بعد نحو ٧٣ عامًا من الانقسام.

وقد لخَّص الندوي التحديات التي واجهت المسلمين في الهند بعد الانقسام مباشرة في ٦ مشكلات رئيسية: أولها– إقامة الحواجز في سبيل الدعوة الإسلامية بسبب الصراعات الطائفية والحروب مع باكستان، وثانيها– محاولات فرض قانون مدني موحد على الأحوال الشخصية لجميع الهنود دون مراعاة الاعتبارات الشرعية الإسلامية، وثالثها– الفجوة بين نصوص الدستور الهندي التي تنصُّ على علمانية الدولية والواقع العملي خاصة في المنظومة التعليمية القائمة على نشر وتمجيد المعتقدات الهندوسية المنافية للإسلام بل وتشويه الرموز والشخصيات والشرائع الإسلامية، ورابعها– فرض اللغة الهندية في المنظومة التعليمية على حساب اللغة الأردية بما شكل تهديدًا للثقافة والكيان المسلمين وخامسها– وهي بمثابة مشكلة في حد ذاتها كما أنها تعتبر نتاجًا للمشكلات الأربع السابقة وقد سماها الندوي "الأمن الطائفي" في إشارة إلى الصراعات التي تحدث بين الأغلبية الهندوسية والأقلية المسلمة بين الحين والآخر. يقول الندوي عنها إنها "اشتباكات تستخدم فيها القوة والأسلحة وآلات التدمير والإحراق وتسفك الدماء وتنتشر حوادث القتل والإحراق والنهب والسلب إلى مناطق مجاورة ويستغرق الوضع مدة طويلة.." ويشير في هذا الصدد إلى عدم حياد أجهزة الأمن والسلطات الهندية وعدم محاسبة المتطرفين ما أدَّى لتكرار هذه الجرائم.

أما المشكلة السادسة– فتتعلَّق باستبعاد المسلمين من الوظائف الحكومية خاصة الوظائف المهمَّة، فعلى سبيل المثال كان المسلمون يمثِّلون نحو ٣٢٪ من قوام الجيش الهندي قبل التقسيم وتراجعت هذه الحصة إلى ٢٪ فقط بعده، وكان عدد المسلمين في بوليس (شرطة) ولاية دهلي ١٤٧٠ فردًا، وانخفض بعده بسنوات قليلة إلى ٥٦ فقط، لم يُعَيَّنْ منهم بعد التقسيم سوى شخصين فقط[٢].

إن هذه النبذة التاريخية الموجزة مهمة لدراسة السياسات الهندية الراهنة تجاه مسلمي البلاد في إطار الحاضنة التاريخية للظاهرة؛ على نحو يسهم في فهم تحديد الجديد في هذه السياسات إذا كان هناك جديد.

ثانيًا– الهند في عهد حزب الشعب الهندوسي: من العلمانية إلى التطرف الديني

تشير الدراسات إلى أن بهاراتيا جاناتا بارتي (حزب الشعب الهندوسي) هو الجناح السياسي للأصولية الهندوسية المعروفة باسم "هندوتفا" التي تعني "الهند للهندوس"[٣]. ولهذه الحركة ٣ أجنحة، أولها شبه عسكري ويشير إلى "منظمة المتطوعين القومية" (راشتريا سواياميسيفاك سانغ) والتي تمثِّل أحد جذور حزب الشعب الهندي،

(١) المرجع السابق، ص ص ١٩٥ – ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٠١ – ٢٢٦.

(٣) أحمد عمرو، الهند وتداعيات فوز حزب بهاراتيا جانتا الهندوسي، مركز البيان للبحوث والدراسات، ٩ يونيو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/JWs8A

ونشأت سنة ١٩٢٥ لمواجهة المحتل البريطاني والمسلمين في نفس الوقت، وأنشأت منظمات عسكرية متطرفة أخرى تركِّز نشاطها بشكل رئيسي في أعمال العنف ضدَّ المسلمين والمسيحيِّين، والحركة هي المسؤولة عن اغتيال المهاتما غاندي(١).

أما الجناح الثاني فهو الديني ويتعلَّق بـ"المجلس الهندوسي العالمي" (فيشا هيندو باريشاد) وهو بمثابة المرجعية الدينية الأولى لليمين الهندوسي المتطرِّف، فيما يمثِّل حزب بهاراتيا جاناتا الجناح السياسي للحركة الأصولية الهندوسية(٢).

وبالمجمل فإن حزب بهاراتيا جاناتا هو حزب قومي هندوسي، وهو الحزب الحاكم في الهند منذ عام ٢٠١٤. تعود جذور الحزب (سياسيًّا) إلى حزب "بهاراتيا جانا سانغ" المؤسس عام ١٩٥١، والذي اندمج سنة ١٩٧٧ مع حزب "جاناتا بارتي" عام ١٩٧٧ بغرض منافسة حزب المؤتمر الوطني الذي هيمن على الحياة السياسية الهندية منذ الاستقلال. وفي الثمانينيات حلَّ محلَّ هذا التحالف حزب "بهاراتيا جاناتا" الذي فاز بمقعدين في انتخابات ١٩٨٤، وشارك في التسعينيات بحكومتين ائتلافيَّتين ثم قاد حكومة ائتلافية سنة ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ ليخلفه حزب المؤتمر الوطني حتى ٢٠١٤ حين استعاد حزب بهاراتيا جاناتا السلطة بشكل منفرد(٣)، ولا يزال يحكم حتى الآن في الهند بعد تعزيز مقاعده في انتخابات ٢٠١٩.

أسفرت الانتخابات العامة الهندية سنة ٢٠١٩ عن هيمنة حزب الشعب الهندوسي على المشهد السياسي الهندي بحصوله منفردًا على ٣٠٣ مقاعد بنسبة ٥٥,٩% من إجمالي المقاعد البالغة ، فيما حصل التحالف الوطني الديمقراطي الذي يقوده الحزب على ٣٦٣ مقعداً تمثل ٦٥,١% من إجمالي المقاعد.

في المقابل حصد حزب المؤتمر الوطني الهندي ٥٢ مقعدًا تمثِّل ٩,٥% من إجمالي المقاعد، وبلغ نصيب التحالف التقدُّمي المتَّحد الذي يتزعمه الحزب ٩١ مقعدًا تمثل ١٦,٨% من مقاعد البرلمان، ليمنى بذلك الحزب بالهزيمة الثانية على التوالي بعد انتخابات ٢٠١٤، بعد عقود من هيمنته على المشهد السياسي الهندي(٤).

تكتسب هذه النتائج أهميتها من طبيعة النظام السياسي الهندي باعتباره برلمانيًّا وباعتبار أن حزب أو ائتلاف الأغلبية هو الذي يشكِّل الحكومة التي ترسم سياسات الهند لمدة ٥ سنوات وهي مدة الدورة البرلمانية(٥).

بل إنه رغم تعدُّد أسباب اكتساح حزب الشعب الهندوسي للانتخابات؛ فإن البعد الأيديولوجي القومي يعده محللون العامل الرئيسي وراء تحقيق هذا التفوق فقد ركَّز الحزب وقياداته على المعتقدات الهندوسية موجِّهين انتقادات لحزب المؤتمر باسترضاء المسلمين على حساب المعتقدات الهندوسية، وفي هذا السياق تأسَّس ٤٥ ألف فرع للمنظمة الهندوسية المتطرفة "راشتريا سوايامسيفيك سانج" (Rashtriya Swayamsevak Sangh) التي قامت بحشد التصويت لصالح الحزب الهندوسي في مختلف الولايات. ويبرز هذا البعد القومي بقوة في حالات العنف التي تقع بين المسلمين والهندوس فضلًا عن أوقات التوترات مع باكستان والتي استغلها حزب الشعب الهندوسي مطلع عام ٢٠١٩ لحشد التأييد لصالحه عندما هاجمت جماعة تسمى "جيش محمد" حافلة جنود هنود ما أدَّى لمقتل نحو ٤٠ منهم وهو ما ردَّت عليه الحكومة بمهاجمة مقار للجماعة داخل باكستان التي ردَّت بإسقاط

(١) عماد يوسف قدورة، نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ مايو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ١٩ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/TywQr

(٢) أحمد عمرو، الهند وتداعيات فوز حزب بهاراتيا جانتا الهندوسي، مرجع سابق.

(٣) عماد يوسف قدورة، نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية، مرجع سابق.

(٤) منى مصطفى، هيمنة القوميين: كيف تمكّن حزب "بهاراتيا جاناتا" من حسم الانتخابات الهندية؟، مرجع سابق.

(٥) أحمد عمرو، الهند وتداعيات فوز حزب بهاراتيا جانتا الهندوسي، مرجع سابق.

طائرتين هنديَّتين واعتقال أحد الطيَّارين إلى أن تمَّ الإفراج عنه؛ على نحو عزَّزَ فرص نجاح الحزب الهندوسي[١].

لكن الدلالة الأبرز لصعود حزب الشعب الهندوسي أنه كان إيذانًا بتغيير وجه الهند العلماني الذي نصَّ عليه الدستور الهندي وحرصت حكومات حزب المؤتمر على تأكيده؛ وإن شهد خروقات من حين لآخر؛ إلى الوجه الديني الهندوسي القومي الذي يمثله حزب الشعب الهندي أو حزب بهاراتيا جاناتا، أي إن هذه النتائج وضعت الأيديولوجية القومية الهندوسية موضع التنفيذ بحيث لم تبق فقط مجرَّد أفكار أو نظريات[٢]؛ فكيف ترجم الحزب أفكاره وشعاراته في سياساته تجاه المسلمين في الهند؟

ثالثًا- حكومة ناريندرا مودي وسياسة فرض الأمر الواقع على المسلمين

يؤمن حزب الشعب الهندوسي (بهاراتيا جاناتا) بالهندوسية معتبرًا إياها الهُوية الأصلية الوحيدة للبلاد وأنه لا مكان للمسلمين فيها، ومن ثم لا بدَّ أن يرحلوا إلى باكستان تطبيقًا لشعار "الهند للهنود". وفي هذا السياق ركَّزت خُطب مرشَّحي حزب الشعب الهندي منذ انتخابات ٢٠١٤ مرورًا بانتخابات ٢٠١٩ على عدَّة مواقف أبرزها: ضرورة مراجعة مكتسبات الأقليات في الهند لتقليصها، وفرض قانون مدني موحَّد على جميع الهنود بما في ذلك المسلمين؛ ما يعني إلغاء المرجعية الإسلامية للأحوال الشخصية للمسلمين، وإنهاء الحكم الذاتي في إقليم كشمير ذي الأغلبية المسلمة، وهدم المساجد الكبرى للمسلمين بدعوى أنها بُنيت على أنقاض معابد هندوسية، واعتبار باكستان عدوًّا تجب الحرب ضدَّه[٣]؛ فكيف انعكست هذه المواقف في سياسات الهند تجاه المسلمين تحت حكم حزب بهاراتيا جاناتا وحكومته بزعامة ماريندرا مودي رئيس الوزراء.

(١) منى مصطفى، هيمنة القوميين: كيف تمكّن حزب "بهاراتيا جاناتا" من حسم الانتخابات الهندية؟، مرجع سابق.

(٢) أحمد عمرو، الهند وتداعيات فوز حزب بهاراتيا جانتا الهندوسي، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

- **إلغاء الوضع الخاص لإقليم كشمير**

يعتبر وضع إقليم كشمير إحدى القضايا الشائكة التي نتجتْ عن تقسيم الهند وباكستان والتي كانت ولا زالت سببًا في تأجيج الصراع داخل الهند وبينها وبين باكستان؛ فقد منحت بريطانيا عند التقسيم لما يُعرف بالدول الأميرية التي كانت جزءًا من شبه الجزيرة الهندية وخاضعة للاحتلال البريطاني حق الانضمام إلى الهند إذا كانت ذات أغلبية هندوسية، وحق الانضمام لباكستان إذا كانت ذات أغلبية مسلمة؛ غير أن حاكم إقليم كشمير -وكان هندوسيًّا- اختار الانضمام إلى الهند رغمًا عن رغبة الأغلبية المسلمة في مقابل الحصول على دعم نيودلهي لكبح الاحتجاجات وحركات التمرُّد التي قام بها مسلمون رغبة في الانضمام إلى إسلام أباد؛ مؤسِّسًا بذلك لصراع ممتدٍّ داخليًّا وخارجيًّا منذ أكثر من ٧ عقود[٤].

بعد أسابيع قليلة من التقسيم اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الأولى والمعروفة بحرب كشمير الأولى سنة ١٩٤٧ والتي أسفرت عن خضوع ثلثي الإقليم للهند، وتعرف هذه المنطقة باسم ولاية جامو وكشمير وهي ذات أغلبية مسلمة ويطالب أغلبية سكانها بالاستقلال عن الهند والانضمام إلى باكستان معتبرين نيودلهي قوة احتلال للإقليم، فيما سيطرت باكستان على ثلث مساحة الإقليم وتعرف باسم "أزاد كشمير". وكان يفترض تنظيم استفتاء لتقرير المصير ولم يتم حتى الآن، ثم وقعت حرب كشمير الثانية سنة ١٩٦٥ ولم تسفر عن تغيير وضع الإقليم[٥].

ووفق إحصاءات سنة ٢٠١١ فإن عدد سكان ولاية جامو وكشمير بلغ ١٢,٥ مليون نسمة، ويعتبر الإقليم الوحيد ذو

(٤) نجاح محمود، التوتر الهندي الباكستاني إلى أين؟، ٥ مارس ٢٠١٩، موقع الميادين، تاريخ الاطلاع ٣ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Joe50

(٥) وفد إعلامي تركي يزور "كشمير" المتنازع عليه بين باكستان والهند، ترك برس، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

الأغلبية المسلمة في الهند، وتنشط فيه حركات تمرد تطالب بالاستقلال عن الهند منذ التقسيم سنة ١٩٤٧. وبموجب المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي فإن ولاية جامو وكشمير تتمتَّع بالحكم الذاتي بما يتضمَّنه ذلك من الحق في تسيير كافة شؤون الولاية باستثناء أمور الدفاع والاتصالات والشؤون الخارجية، وكانت هذه المادة تمنح للولاية دستورًا وعلمًا منفصلين[١].

وفي إطار محاولات تنفيذ الأجندة السياسية الهندسية لحزب بهاراتيا جاناتا؛ أعلنت السلطات الهندية يوم ٥ أغسطس ٢٠١٩ إلغاء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي، وترتب على هذا الإجراء أيضًا إلغاء مادة دستورية أخرى بشكل تلقائي كانت تحظر شراء الأجانب أو عملهم بالولاية؛ بما أثار المخاوف حول إمكانية تغيير التركيبة السكانية للإقليم لتغيير هويته الإسلامية[٢].

وأتبعت الحكومة الهندية قرار إلغاء الحكم الذاتي بتقسيم الولاية إلى إقليمين اتحاديَّيْن في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، الإقليم الأول جامو وكشمير وهو ذو أغلبية مسلمة وسيكون له مجلس تشريعي والثاني لاداخ دون مجلس تشريعي، وهو ذو أغلبية بوذية[٣].

وتعكس هذه الإجراءات الأفكار القومية الهندوسية المتشدِّدة بشأن الموقف من المسلمين والتي يتبنَّاها الحزب الحاكم، كما أنها تتنافى مع الموقف الدولي بشأن النزاع على الإقليم والذي تمثَّل في قرارات مجلس الأمن التي قرَّرت حق الإقليم في تقرير المصير[٤]. ولم يتوقَّف الأمر على ذلك، فقد لجأت الحكومة الهندية لتعزيز تواجدها الأمني والعسكري في المنطقة لمصادرة حق سكَّان جامو وكشمير في الاحتجاج الذي كان وسيلتهم خلال عقود ما بعد التقسيم للتعبير عن حقوقهم والدفاع عنها. وفي محاولة لاحتواء رد الفعل المسلم؛ لجأت الحكومة الهندية إلى قطع خدمات الاتصال الهاتفي والإنترنت والبث التلفزيوني في الإقليم مع فرض قيود على التنقُّل والتجمُّع[٥]؛ لتبدأ بذلك حلقة جديدة في مسلسل معاناة شعب كشمير، وهو المسلسل الذي تتعدَّد قنوات عرضه لتشمل قانون الجنسية.. وغيره.

- **قانون الجنسية: بوابة أخرى لاضطهاد المسلمين**

اتَّخذت الحكومة الهندية من قانون الجنسية بوابة أخرى لتشديد الخناق على المسلمين هناك؛ عبر إقرار تعديلات تحرم ملايين المسلمين من الجنسية وتمنحها للمهاجرين من ٦ طوائف أخرى على نحو يعمِّق الصبغة الدينية الهندوسية التي تحاول حكومة حزب الشعب صبغ البلاد بها على حساب الطابع العلماني الذي أرساه دستور ما بعد الاستقلال إليها والذي ينص في مادَّته الـ ١٤ على أنه "يجب على الدولة أو الولاية ألَّا تحرم أيَّ شخص من المساواة أمام القانون أو المساواة في حماية القوانين داخل الهند" وتنص المادة الـ ١٥ على أنه "لا تمارس الدولة التمييز ضدَّ أيِّ مواطن على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الميلاد أو أي منها"[٦].

ويمكن توضيح تداعيات هذه التعديلات على المسلمين في الهند من خلال لمحة تاريخية على أبعاد القضية. ففي سبعينيات القرن العشرين، طالب سكان ولاية آسام شمال شرق الهند بإخراج المهاجرين من الولاية للحفاظ على فرص العمل والثقافة المحلية،

https://2u.pw/RGSVv

(١) إلغاء الحكم الذاتي في كشمير الهندية.. ٤ أسئلة حول قرار خطير، الجزيرة. نت، ٦ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/j3DtW

(٢) المرجع السابق.

(٣) متاجر مغلقة وشوارع مهجورة.. بدء سريان قرار التقسيم بكشمير الهندية، الجزيرة. نت، ٣١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/hbkxN

(٤) راجع هذه القرارات في: البروفيسور أليف الدين الترابي، قضية كشمير المسلمة: المبادئ الأساسية والحقائق الثابتة، (إسلام أباد: المعهد العالمي للدراسات والبحوث الاستراتيجية بإسلام أباد، الطبعة الأولى، جمادى الثانية ١٤٣١ هـ/ يونيو ٢٠١٠ م).

(٥) وفد إعلامي تركي يزور "كشمير" المتنازع عليه بين باكستان والهند، مرجع سابق.

(٦) دستور الهند الصادر عام ١٩٤٩ شاملًا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٢، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/rKIEB

فأُبرم اتفاق مع الزعماء المحليِّين والولاية منتصف الثمانينيات لإجراء إحصاء لسكان الولاية يتم بمقتضاه سلب الجنسية عن كل من دخل الهند بعد ١٩٧١ وهو العام الذي شهد نشأة بنجلاديش عن باكستان. واستهدف ذلك حرمان المسلمين من الجنسية باعتبار أنهم أغلبية المهاجرين الذين قدموا للولاية؛ غير أن الإحصاء الذي تم تنفيذه بالفعل عام ٢٠١٩ بين أن الولاية بها نحو مليوني أجنبي أغلبهم من الهندوس وليس المسلمين[(١)].

بناءً على ذلك استقرَّت حكومة الهند على تعديل قانون الجنسية المشرع سنة ١٩٥٥ للسماح بتجنيس المهاجرين من ٦ طوائف من غير المسلمين (الهندوس والسيخ والجاينيين والبوذيين والمسيحيين والبارسيين)، والقادمين من ٣ دول إسلامية (أفغانستان وبنجلاديش وباكستان)، والذين دخلوا الهند قبل نهاية ٢٠١٤[(٢)].

وأبرز تبعات هذا القانون على المسلمين هناك أنه فضلًا عن التمييز الديني ضدَّهم واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية[(٣)]؛ أنه بالفعل يستهدف نزع صفة المواطنة عن ملايين منهم فلن يصبحوا حتى مواطنين درجة متدنية لأنهم سيكونون من "البدون" أي بدون جنسية نهائيًّا؛ فوفقًا لقانون الجنسية سيُطلب من كل شخص في الهند تقديم ما يثبت إقامة والديه في البلاد قبل سنة ١٩٧١ بالنسبة لولاية آسام وقبل سنة ١٩٨٧ بالنسبة للولايات الأخرى. وبالفعل يفترض بداية عملية تجديد سجل الجنسية القومي في الهند خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ وحتى نوفمبر من نفس العام؛ في الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى أن ما يقارب ٤٥٪ من سكان الهند أميون أو مقيمون في القرى والمناطق النائية ولا يمتلكون أوراقًا تثبت جنسيتهم؛ بما يهدِّد مئات الملايين منهم بالحرمان من الجنسية.

بالنسبة لغير المسلمين فإن تعديلات قانون المواطنة تضمن لهم تخطِّي هذه العقبة بخلاف المسلمين الذين يتعرَّضون لخطر الحرمان من الجنسية. وفي هذه الحالة سيتعرَّض هؤلاء لمخاطر الاحتجاز في المعسكرات أو الترحيل والحرمان من الخدمات الحكومية مثل التعليم المجاني والعلاج والوظائف الحكومية والتسهيلات البنكية أو الحصول على وثائق كجوازات السفر ورخص القيادة وغيرها. وسيستمر هذا الوضع طالما بقيت الحكومة الهندوسية المتشدِّدة في موقعها.

وقد لاقت التعديلات احتجاجات واسعة من المسلمين والمعارضين الهندوس الذين يرون في القانون تشويهًا لصورة الهند العلمانية التعدُّدية ومن سكَّان آسام أنفسهم الذين يرون أن التعديلات لم تستجب لمطالبهم فضلًا عن المسلمين المستهدفين بالقانون بشكل رئيسي[(٤)].

ورغم تورُّطها في صور متعدِّدة من التمييز الديني ضدَّ المسلمين؛ حاولت الحكومة الهندية تصوير التعديلات على قانون الجنسية بأن له أبعادًا إنسانية من خلال الادِّعاء بأن الطوائف الست التي يُسمح لها بالتجنيس لا يجدون مكانًا آخر يذهبون إليه في ظلِّ معاناتهم على أسس دينية في بلدانهم الأصلية[(٥)]؛ على نحو تبيَّن ضحالته بالنظر إلى مجموع السياسات الهندية تجاه المواطنين المسلمين مثل الموقف من إقليم كشمير والعنف المفرط تجاه الاحتجاجات، والتواطؤ مع الجماعات الإرهابية التي ارتكبت مجازر ومحارق بحق المسلمين ومقدَّساتهم.. إلخ.

---

(١) قانون الجنسية بالهند.. القصة في نقاط، الجزيرة. نت، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CbNIv

(٢) بعد اعتقال ١٠٠ متظاهر | الأزهر يدعو الهند للنظر في «إقصاء المسلمين من الجنسية»، مرجع سابق.

(٣) الأوبزرفر: ما يجري في دلهي "وحشية ضد المسلمين"، موقع بي بي سي العربي، ١ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/THDA8

(٤) قانون الجنسية بالهند.. القصة في نقاط، مرجع سابق.

(٥) الهند: يجب منح المهاجرين غير المسلمين الجنسية، المصري اليوم، ٨ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/05wit

- **ممارسة العنف ضد المسلمين: بين الدولة والعصابات الهندوسية**

كانت الاحتجاجات الشعبية هي الوسيلة الرئيسية التي يلجأ إليها مسلمو الهند للتعبير عن مطالبهم وفي مقدمتها المحافظة على المكتسبات التي حصلوا عليها خلال فترة ما بعد التقسيم والوقوف في وجه التشريعات المدنية المخالفة للشريعة الإسلامية والتي حاولت بعض الحكومات فرضها عليهم خاصة في مجال الأحوال الشخصية[١].

وردًّا على سياسات حكومة حزب الشعب الهندوسي؛ لجأ مسلمو الهند إلى الاحتجاجات للتعبير عن رفضهم لسياسات التمييز الديني. واجهت الحكومة هذه الاحتجاجات منذ بدايتها وتورَّطت في أعمال عنف من قتل وضرب للمتظاهرين وغيره.

لكن مع استمرار وتيرة الاحتجاجات الشعبية؛ تدخَّلت العصابات الهندوسية المتطرِّفة بعنف ضدَّ المسلمين ومساجدهم ومنازلهم ومتاجرهم واتَّسع نطاقها اعتبارًا من الأحد ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ ما أدَّى لسقوط أكثر من ٤٠ قتيلًا؛ وسط اتهامات للسلطات الهندية بالتواطؤ وعدم القيام بدورها في ردع مرتكبي هذه الجرائم.

وتعليقًا على ذلك؛ قالت السلطات الهندية إنها اعتقلت نحو ٥٠٠ شخص على خلفية "أعمال عنف" شهدتها دلهي كما عزَّزت الحماية على مساجد المسلمين خلال صلاة الجمعة[٢].

ويمكن رصد ملاحظتين رئيستين في إطار قراءة ردِّ الفعل الشعبي المسلم وقمعه من جانب الحكومة والعصابات الهندوسية المتطرفة: الملاحظة الأولى– رغم بشاعة الجرائم والمجازر التي ارتكبتها العصابات الهندوسية المتطرِّفة ورغم أنها ارتكبت على أساس ديني؛ فإن السلطات الهندية أسْمت هذه المجازر والجرائم "أعمال عنف" وأسمت من ارتكبها "أشخاصًا" ليبدو الأمر كما أنه مجرد شجار أو صراع عابر قد تمر به أي دولة في ظروف معينة أو على أنه مجرد اضطراب أمني؛ فالمجازر الواقعة تُصوَّر على أنها عنف وليست إرهابًا والقائمون بها أشخاص عاديون وليسوا إرهابيِّين، كما يبدو من تصريحات المسؤولين الهنود.

قارن ذلك بموقف السلطات الهندية من المسلمين ومن حركاتهم المطالبة بالاستقلال في كشمير، فما يصدر عنهم يوصم بأنه "إرهاب" وهم "إرهابيون"! تخيَّل أن مسلمين قاموا بحرق معابد الهندوس وقتلوا من فيها وحاصروهم وحرقوا متاجرهم ومنازلهم مرددين شعارات إسلامية؛ فكيف سيكون التوصيف!

ما حدث في الهند أن العنف الذي شهدته خلال ٢٠٢٠ استهدف المسلمين بشكل رئيسي على يد عصابات قومية هندوسية يعتبر عناصرها بشكل رئيسي من مناصري حزب الشعب الحاكم. وخلال ممارستهم هذه الأعمال الدموية كانوا يرددون شعارات من قبيل "المجد للإله راما، والهند للهندوس"[٣]؛ فلماذا تتباين التوصيفات؟

الملاحظة الثانية– أن الدولة في كثير من حوادث العقود السابقة سواء قبل التقسيم سنة ١٩٤٧ أو بعده؛ كانت تنأى بنفسها عن التورط في الجرائم ضدَّ المسلمين بشكل مباشر، وإن كانت تورَّطت في بعضها بشكل مباشر، وتورَّطت في الجانب الأكبر منها بشكل غير مباشر عبر عدم محاسبة المتورِّطين في هذه الجرائم، والسكوت على المحرِّضين عليها، إلى جانب تواطؤ أجهزة الأمن ضدَّ المسلمين.

لكن خلال الموجة الأخيرة من العنف ضدَّ المسلمين اجتمع كل ذلك في موقف الدولة الهندية فقد شاركت في أعمال العنف ضدَّ المسلمين، وتواطأت مع العصابات الهندوسية؛ فما الذي حدث هذه المرة؟

---

(١) أبو الحسن الندوي، المسلمون في الهند، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٩.

(٢) اعتقال ٥٠٠ في الهند بأحداث عنف طائفي حول «قانون الجنسية»، المصري اليوم، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/oBvJ9

(٣) الأوبزرفر: ما يجري في دلهي "وحشية ضد المسلمين"، مرجع سابق.

إن الذي تغيَّر في المعادلة بشكل رئيسي هذه المرة هو اتحاد العصابات المتطرِّفة والسلطات الرسمية من خلال حزب الشعب الهندوسي وامتداداته فتشير تقارير إلى أن اعمال العنف قد اتَّسع نطاقها بشكل رئيسي عقب تصريحات صادرة عن أحد المسؤولين في حزب الشعب الهندوسي وهو كابيل ميشرا خلال تجمُّع شعبي قال فيه " إنه إذا لم تتدخَّل الشرطة لإخلاء الشوارع من المتظاهرين ضدَّ قانون الجنسية، فإنه وأنصاره سيقومون بالمهمَّة". وبعد هذا التهديد بساعات بدأت الجرائم بحق المسلمين في الهند وسط تواطؤ حكومي وأمني[١].

وبالتوازي مع ذلك لم تكن يد الدولة مغلولة في القيام بأعمال عنف ضدَّ المتظاهرين من شعب كشمير؛ فوسعت حملات الاعتقال واستخدمت العنف أيضًا ضدهم[٢].

- **المشاركة في موجة الإسلاموفوبيا عبر الجوار:**

اتبعت حكومة رئيس الوزراء الهندي الحالي سياسة تعسُّفية ضدَّ اللاجئين المسلمين من دول أخرى المتواجدين في الهند من خلال الترحيل إلى بلدانهم الأصلية وسط مخاوف من تعرضهم لأعمال عنف ومن المعاملة غير الكريمة.

من بين هؤلاء اللاجئين أبناء الروهينغا الفارين من التطرُّف البوذي ضدَّهم في ميانمار لكنهم فوجئوا بتطرُّف هندوسي في المكان الذي ظنُّوه آمنًا فجرى ترحيل من أُلقي القبض عليه منهم إلى موطنه ليحصلوا فيه على بطاقات إقامة يعامل صاحبها معاملة أقل من درجة المواطنين رغم أنه موطنه الأصلي. ولتبرير هذا السلوك قالت الهند إن هؤلاء اللاجئين لم يدخلوا البلاد بوثائق رسمية[٣]؛ دون مراعاة الظروف التي فرُّوا منها ولا الأحوال التي سيعيشون فيها بعد العودة. وهل يفترض باللاجئ أصلًا أن يحمل وثائق رسمية!

لكن إذا كان هذا انتقادًا موجَّهًا إلى الهند فقد سبقتْها إليه دول إسلامية قامت بترحيل الإيغور إلى الصين.

- **الأبقار والعنف.. إرهاب باسم المقدسات**

تعتبر الهند أكبر مصدر للأبقار في العالم كما أنها خامس أكبر مستهلك له. ومع ذلك فإن تجارة وذبح الأبقار تعتبر محظورة في بعض الولايات التي يقدِّس فريق من سكانها هذه الماشية. لكن الفترة التي تلت وصول حزب الشعب الهندوسي بقيادة ناريندرا مودي رئيس الوزراء الحالي للسلطة عام ٢٠١٤ شهدت تصاعد أعمال العنف والإرهاب بحق تجار وآكلي لحوم الأبقار على يد متطرِّفين من الهندوس؛ وسط تواطؤ شرطي أحيانًا فيما يتعلق بتعقُّب الجناة.

فعلى سبيل المثال نقلت التقارير في ٢٠١٧ خبرًا عن ضرب نحو ٢٠ هندوسيًّا لشابَّين مسلمين حتى الموت بدعوى الاشتباه في محاولتها سرقة أبقار لذبحها؛ ومع أن الحادثة مصوَّرة بالفيديو ونقلتها شاشات التلفاز فإن الشرطة الهندية لم تعتقل أحدًا حسب ما نُشر حينها[٤]، كما قام متطرِّفون هندوس في ٢٠١٦ بشنق اثنين من التجار المسلمين في الهند، لكن الشرطة قالت هذه المرة إنها اعتقلت ٥ متهمين على خلفية الحادثة، وفي سبتمبر ٢٠١٥ سحل أحد المواطنين الهندوس بزعم أنه من آكلي اللحوم البقرية!

وفي هذه الأثناء اتَّهم الحزب الشيوعي الهندي حكومة مودي بعدم حماية الأقليات الدينية التي تعمل في تجارة المواشي؛

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الهند تعتقل ٣٠٠ باحتجاجات كشمير.. وباكستان تطرد السفير، المصري اليوم، ٨ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/DpWO9

(٣) الهند ترحِّل ثاني مجموعة من مسلمي الروهينجا إلى ميانمار، المصري اليوم، ٣ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/x9dLT

(٤) ضرب شابين مسلمين حتى الموت في الهند.. و«الشرطة»: لم نعتقل أحدًا، المصري اليوم، ١ مايو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/m8CZY

فيما ذهب معارضون آخرون إلى أن مودي يستغل التوترات الدينية في البلاد لتحقيق مكاسب انتخابية[١].

كان ينبغي على الدولة الوقوف على قدم المساواة تجاه كافَّة الطوائف في الأمور المختلف عليها كأكل وتجارة الأبقار، من خلال محاسبة المتورطين في مثل هذه الجرائم التي ترتكب باسم المقدسات الهندوسية.

وبالمجمل فإن ممارسات حكومة حزب الشعب الهندوسي تحاول التضييق على المسلمين في شتَّى المجالات وفي أدق التفاصيل. لاحظ على سبيل المثال الموقف من الداعية الإسلامي دكتور ذاكر نايك التي تطارده الهند في كل مكان وسط اتهامات بالدعوة للإرهاب والتطرُّف؛ رغم ما يعرف عنه من مواقفه الحادة تجاه مجموعات مثل داعش وغيرها؛ لكن موقف الهند في عهد الحكومة الهندوسية المتطرفة نابع من السعي لوقف الدعوة الإسلامية بالكلية وإرغام المسلمين على تقديس ما هو مقدس عند الهندوس وإن تنافى مع دينهم.

ولأن المستبدَّ مولعٌ بالتدخُّل في أدقِّ تفاصيل شعبه؛ لم تتوقَّف السياسات الاستفزازية بحقِّ المسلمين في الهند على المجال العام؛ فقد نقلت تقارير إخبارية أنباءً عن تعقب سياسيِّين وشرطيِّين هندوس لفتاة هندوسية وشاب مسلم عندما شوهدا معًا في مكان عام يشربان الشاي، واتُّهم الشاب بـ"الانغماس فى فعل فاحش فى مكان عام"[٢]!

يأتي ذلك في الوقت الذي تعتبر فيه الهند من أعلى دول العالم في معدَّلات اغتصاب النساء، كما تتهم الشرطة بالتغاضي عن هذه الجرائم، إذ تسجل حالة اغتصاب كل ١٥ دقيقة؛ بإجمالي نحو ٣٤ ألف حالة عام ٢٠١٨ فقط مع العلم أن هذا الرقم لا يشمل كافَّة الحالات لأنه يحظر الإبلاغ عن جرائم الاغتصاب ببعض مناطق الهند فضلًا عن أن بعض الجرائم تسجل جرائم قتل نظرًا لأنها تنتهي بوفاة المجني عليها[٣].

يدعو ذلك للتساؤل عن حقيقة الاتهام الموجَّه للشاب والفتاة؛ بغضِّ النظر عن أن الدراسة ليست بمعرض الحكم على الفعل من حيث شرعيَّته أو جوازه؛ لكنها فقط تحاول تفنيد الاتهامات للوقوف على أبعاد الاضطهاد والإقصاء للأقلية المسلمة في البلاد؛ حتى وإن تطلَّب ذلك القفز على حقوق الهندوس أنفسهم.

قد تكون حالة الشاب والفتاة فردية (وربما غير ذلك) لكنها في النهاية تعكس نمط التفكير لدى قادة الحزب الحاكم في الهند حاليًّا وكيف يجُرُّون الدولة إلى التطرُّف الهندوسي بالوقوف في وجه الأقليات خاصَّة المسلمين.

خاتمة:

إن هذه الورقة استهدفت التعرُّف على جديد السياسات الهندية تجاه المسلمين هناك؛ لكنها تنتهي بطرح سؤال آخر من المهم الإجابة عليه، وهو "ما الذي حدث للشعب الهندي الذي حمل حكومة قومية متشدِّدة إلى سُدَّةِ الحكم بأغلبية غير مسبوقة منذ عدَّة عقود؛ لتتولَّى تحويل وجهة الهند العلمانية والتي كانت مثالًا تتمُّ الدعوة للاقتداء به في إدارة التنوُّع العرقي والديني واللغوي إلى دولة دينية هندوسية منغلقة على أغلبيَّتها؟" أو ما الجديد الذي دفع الشعب الهندي إلى هذا الاختيار بعد عقود من تأييد حزب المؤتمر الوطني ذي التوجُّهات الأكثر اعتدالًا نحو الأقليات وفي القلب منها الأقليَّة المسلمة، وهو الكيان الذي شارك زعماء المسلمون أنفسهم في تأسيسه وتسيير نشاطاته في مواجهة المحتل البريطاني؟

---

(١) اعتقال ٥ متهمين بشنق ٢ من التجار المسلمين بالهند، المصري اليوم، ٢٠ مارس ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/xvwpI

(٢) رباب فتحي، بالفيديو.. سياسية هندية بارزة تصفع فتاة هندوسية بسبب علاقتها مع مسلم، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، اليوم السابع، تاريخ الاطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/XPNa4

(٣) أرقام صادمة عن اغتصاب النساء في الهند! موقع دويتشه فيلله DW، ١٠ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/qCqzs

وربما يكون من المهم طرح هذا السؤال بالنسبة لشعوب دول أخرى تصاعدت فيها أسهم التيارات اليمينية القومية في أوروبا وغيرها.

وفي نفس الوقت يستدعي ذلك استفسارات بشأن المسؤولية الأخلاقية التي تقع على شعوب هذه الدول، وما إذا كان يمكن فصل مسؤولية السياسيِّين عن مسؤولية الشعوب التي اختارتهم رغم سجلَّاتهم الحافلة في مجال التطرُّف القومي والعداء للأقليات خاصَّة المسلمين؛ وخصوصًا إذا أُخذ بعين الاعتبار أن سجل التطرف والإرهاب يعتبر من مقومات نجاح الأحزاب اليمينية في هذه البلاد؛ فالمحلِّلون يفسرون نجاح هذه الأحزاب رغم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بعض الشعوب من بطالة وفساد وفقر بمواقف هذه الأحزاب من المخالفين دينيًّا وعرقيًّا[١]!! فإلى أيِّ مدًى يمكن الفصل بين مسؤوليات الشعوب ومسؤوليات الحكومات!! خاصة إذا كان إقصاء الآخر جزءًا من برامج وأجندات هذه الأحزاب!!

وبالعودة لموضوع الجديد في سياسات الهند تجاه المسلمين هناك؛ يمكن القول إن ما يجري هو صراع بين احتفاظ الهند بعلمانيتها التي تعني الوقوف من كافة الأديان على مسافة واحدة، وبين تحويلها إلى دولة هندوسية منغلقة[٢].

إن التطرف والإجرام في حق الأقلية المسلمة في الهند ليس جديدًا؛ ففي عام ١٩٩٢ قتل نحو ألف معظمهم مسلمون في أعمال عنف وقعت بسبب التصرفات الهندوسية التي قادها حزب الشعب الهندوسي في ظل حكم حزب المؤتمر الوطني آنذاك، كما هدم بالكامل مسجد بابري أعرق مساجد الهند في ذلك العام.

لكن الجديد أن المتطرفين صعدوا إلى سدَّة الحكم فوضعوا أفكارهم في أجندات سياسية وسياسات عامة وبدأوا في تنفيذها، كما يعملون على إنهاء الملفات العالقة في ملف الموقف من الأقلية المسلمة. على سبيل المثال؛ أصدرت المحكمة العليا في الهند تصدر حكمًا بالإجماع خلال نوفمبر ٢٠١٩؛ تمنح بمقتضاه أرض مسجد بابري للهندوس، استناداً إلى تقرير "هيئة المسح الأثري الهندية" الذي يزعم أنه يقدِّم دليلًا على أن هناك بقايا مبنى "غير إسلامي" تحت هيكل مسجد بابري المهدوم، مقرِّرة حقَّ الهندوس في الأرض من أجل بناء معبد الإله راما، على أن يتمَّ منح المسلمين قطعة أرض أخرى في مكان آخر لبناء مسجد عليها مع مطالبة الحكومة بإنشاء هيئة خاصة للإشراف على بناء المعبد.

إن قضية مسجد بابري معلَّقة منذ تقسيم الهند وتحديدًا منذ عام ١٩٤٩ حينما هجم عليها متطرفون هندوس ووضعوا فيه أصنامًا وأغلقته الشرطة ووُضع تحت الحراسة باعتباره محل نزاع، وتمَّ هدم المسجد بالكامل سنة ١٩٩٢ من خلال متعصِّبين يقودهم حزب الشعب الهندوسي، وظلَّ الملف رهن القضاء حتى حُسم في ظل حكم الحزب الهندوسي.

من الجديد أيضًا في سياسة الهند أن الدولة نفسها أصبحت جزءًا من اضطهاد المسلمين ولم تعدْ مجرَّد مشاهد كما كان يحدث في ظل حكم حزب المؤتمر في كثير من الأحيان، فإلى جانب تواطئها أصبحت الأجهزة الرسمية الهندية بكلِّ هياكلها تمارس الاضطهاد الهندوسي على الأقلية المسلمة مستعينةً في ذلك أو غاضَّةً طرفها عن المنظمات القومية الإرهابية.

لم يكن حزب المؤتمر الوطني براءً بالكامل خلال فترات حكمه من ملف الإقصاء والاستبعاد للمسلمين إذ يمكن القول إن تواطؤ قيادات وزعماء منتمين للحزب الذي شارك في انطلاقته زعماء مسلمون لمواجهة المحتل الانجليزي عبر الصمت عن الجرائم التي مارستها منظمات وزعماء هندوس وعدم محاسبة المتورطين فيها هي التي سمحت بالوصول للوضع الراهن الذي تعيشه الهند؛ فضلًا عن أن زعماء للمؤتمر كانت لهم أيضًا سياسات متعصِّبة مشابهة لما يسلكه حزب بهاراتيا جاناتا وإن كانت أقلَّ حدَّة. على سبيل

---

(١) حزب بهاراتيا جاناتا الهندي بزعامة مودي على طريق تحقيق فوز كبير في الانتخابات، فرانس ٢٤، ٢٣ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/djcQ2

(٢) الأوبزرفر: ما يجري في دلهي "وحشية ضد المسلمين"، مرجع سابق.

المثال؛ سمح راجيف غاندي بوضع حجر الأساس لبناء معبد للهندوس في ساحة المسجد البابري[١].

يقول أبو الحسن الندوي في كتابه (المسلمون في الهند): "ويتعرَّض المسلمون لموقف غير محايد من أجهزة الأمن التي تميل إلى الأغلبية التي تنتمي إليها فلا تتَّخذ إجراءات صارمة ضدَّ المشاغبين، كذلك تلعب الصحافة القومية دورًا حاسمًا في تغطية الأحداث فتغفل عن وجهة نظر المسلمين.. وتعقد اجتماعات سرية يشترك فيها المتطرِّفون ويهيجون فيها الأعصاب ضدَّ المسلمين وتنظَّم ٢٢١ عصابات مدربة على أعمال القتل والنهب للهجوم على المساجد والمنازل والمحلات التجارية والمارة بصورة منظَّمة.. ويشكو المسلمون أن أجهزة الأمن تقف متفرِّجة أو محايدة خلال هذه النشاطات المثيرة للفتنة وأحيانًا تتَّخذ إجراءات سلبية وتحول دون الدفاع عن النفس ونتيجة لتحرُّكات ونشاطات المتطرِّفين يتحوَّل المعتدَى عليه معتديًا في نظر القانون والسلطات العليا فيواجه محاكمات ومضايقات إلى أن تتَّضح الصورة"[٢].

إذا لخَّص أحد الكتاب حاليًّا ما يحدث للمسلمين في الهند ربما لا يزيد في توصيفه على ما عرضه الندوي في الخمسينيات سوى التأكيد على زيادة مستوى بشاعة الجرائم التي ترتكب في حق المسلمين وانغماس الدولة نفسها في هذه الجرائم، فلم تعد مجرد مشاهد أو متابع أو متواطئ؛ فضلًا عن زيادة انتكاس أوضاع العالم الإسلامي في مختلف الأرجاء؛ بانتظار تعافي الأمة التي أوجب عليها دينها مبادئ النصرة والإجارة ودفع الظلم.

*****

(١) هدمه هندوس متطرفون وانتصر لهم القضاء.. ماذا تعرف عن مسجد بابري التاريخي بالهند؟، الجزيرة نت، ٩ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CDCDS

(٢) أبو الحسن الندوي، المسلمون في الهند، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠ – ٢٢٣.



مسلمو الإيجور: الملف الضائع بين الحملات الإعلامية المناهضة والموالية للصين

ماجدة إبراهيم عامر(*)

مقدمة:

تم تصعيد ملف مسلمي الإيجور في الصين دوليًّا في السنوات الأخيرة على نحو غير مسبوق. وتعالت في الفترة الأخيرة أصوات متباينة الاتجاهات بين مَنْ يقول بأن واقع الإيجور أكثر فظاعة ويعانون اضطهادًا وقمعًا وحشيًّا غير متصوَّر من قبل السلطات الصينية، واتجاه رأي آخر يقول بأن الأمر محض حملة إعلامية دولية يقودها الغرب ضدَّ الصين التي يصعد نجمها كقطب عالمي بشكل مطَّرد، وأن مقاطعة شينجيانج، أو تركستان الشرقيَّة معقل مسلمي الإيجور، هي جزءٌ مهمٌّ من مبادرة طريق الحرير الجديد، كما أنَّها منطقةٌ غنيَّةٌ بالموارد الطبيعيَّة، ممَّا جعلها محورًا مهمًّا في استراتيجية التنمية الصينية الراهنة، وبالتالي فهي محط أنظار وتركيز منافسي الصين وحملاتهم الإعلامية ضدها. فما واقع الأمر؟ وما أبعاد الحملات الإعلامية والحملات المضادة حول قضية الإيجور؟ ولماذا غاب ملف مسلمي الصين عن الوعي الجمعي الإسلامي بهذا الشكل؟ ولماذا قضية الإيجور بخاصة من مسلمي الصين؟ وكيف نسترد هذا "الملف الضائع" ونستعيد مسلمي الصين المنسيين إلى وعينا؟ وكيف نفعِّل دورنا في نُصرتهم؟ يتناول هذا التقرير هذه الأبعاد على نحو ما يلي:

أولًا- معلومات وحقائق أساسية عن المسلمين في الصين:

ولأن الصين تمثِّل نموذجًا لما يُسمَّى دولة "حضارة"؛ إذ تأسَّست فيها واحدة من أقدم الحضارات والثقافات عبر التاريخ، وعرفت عبر تاريخها كدولة إمبراطورية: شاسعة المساحة، مكتظَّة بالسكان، قوية في مختلف الأبعاد، مهيمنة على ما دونها وما حولها من دول، فهي المركز وما حولها الأطراف أو الهوامش (لذا سُمِّيَتْ بالمملكة الوسطى)، وصعوبة لغتها وتعدُّد لهجاتها، فضلًا عن بُعدها الجغرافي عن حواضر عالمنا العربي والإسلامي...، كل ذلك جعلها يصدق فيها القول: *"المشكلة الحقيقية أن تنفذ إلى أعماق الصين لتصل إلى جوهر أية قضية، المسلمين أو غيرهم"* (١).

وقد تأسَّست جمهورية الصين الحديثة على دعامتين أساسيَّتين: عرقية الهان، والولاء للنظام الشيوعي. فالهان يمثِّلون الأغلبية الساحقة من مجموع السكان (٩٢% من الشعب الصيني)، وعلى الأقليات والعرقيات الأخرى أن تذوب في وسط هذا المحيط البشري الهائل كي تتجنَّب التمييز العنصري، فحتى الصينيون من ذوي الأصول الكورية يعانون من تمييز، رغم أن ملامحهم تكاد تتطابق مع الهان بشكل يجعل من الصعب على الغرباء التمييز بينهم. وشملت سياسات الحزب الشيوعي معاداة جميع الأديان والأيديولوجيات الأخرى، وألزمت الجميع الخضوع للحكومة الشيوعية وشمل الأمر إقليم التبت، التي يمثِّل المسلمون فيه أقلية، فتمَّ اضطهاد كل أشكال التدين فدُمِّرت آلاف المعابد والمساجد، واعتُقل الرهبان وعُذِّبوا بتهمة العمالة للغرب، ومُنع الجميع من ممارسة أي نوع من الشعائر الدينية، وسادت إثرها موجات من الفوضى. وقد مارس "ماو" خلال حكمه الذي امتدَّ لسبعة وعشرين عامًا أشكالًا مختلفة من الدمج القسري للأقليات من أجل أن ينصهر الجميع في سبيكة واحدة، وبلغت هذه السياسة مداها خلال فترة «الثورة الثقافية» الممتدَّة من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦. فخلال هذا العقد تعرَّض المتديِّنون في جميع أنحاء البلاد للتنكيل، حتى أتباع الكونفوشيوسية التي يعتنقها القطاع الأكبر من السكان، وتسبَّبت موجات العنف في مئات الآلاف من الضحايا، وتدمير جزء مهم من تراث البلاد الثقافي الذي لا يتوافق مع الشيوعية.

وعلى الرغم من موت "ماو" عام ١٩٧٦، وانطلاق التحديث الاقتصادي بقيادة "دينج شيبينج"، واستمرَّت سياسة

(*) طالبة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) فهمي هويدي، الإسلام في الصين، سلسلة عالم المعرفة ٤٣، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ١٩٩٨، ص١٢.

"الصيننة" في منحنى تصاعدي بشكل أكثر تخطيطًا من ذي قبل؛ فأصبح تعلُّم اللغة الصينية ملزمًا للأقليات لإثبات ولائهم الوطني، وتمَّ التركيز على شعبي "التبت" و"تركستان الشرقية" بالذات؛ فكلاهما يشغل الدينُ حيِّزًا كبيرًا في حياتهما، ولكل منهما هُويته وثقافته الخاصَّة، بالإضافة إلى نزعة الاستقلال لديهما، وهو ما يشكِّل قلقًا كبيرًا مستمرًّا لدى بكين[(١)].

المسلمون في الصين يمثِّلون أحد العرقيات ضمن ٥٦ عرقية. يشكِّل المسلمون عامة في الصين أقل من ٢% من إجمالي السكان، ويبلغ عدد الأقليات المسلمة في الصين عشرة أقليات تصنَّف إلى أربع مجموعات أبرزها الهُوِي والإيجور[(*)]، وهما الأقليتان اللتان تتقاسمان نفس الجذور العرقية مع المجموعة الرئيسية في البلدان المجاورة (فأقلية الهُوي تنحدر من بلدان كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وروسيا وأفغانستان، وأما أقلية الإيجور فهم مزيج من الأتراك والمغول، وقبائل السكان الأصليِّين)، وتعتبر العلاقة بين المجموعتين المذكورتين وبين الدولة علاقة أكثر أهمية؛ لأنهما يمثِّلان السكان المسلمين بنسبة ٨٩,٢% وهما أكبر أقلية في منطقة الشمال الغربي[(٢)].

أمَّا الإيجور، فلم يندمجوا في شعب الهان، كما أنهم لم يتنازلوا عن هويتهم الإسلامية لصالح هوية الدولة الصينية. فشعب الإيجور مجموعة كبيرة (تقدَّر حاليًّا ما بين ١٠ و١٢ مليون نسمة)، كان أسلافهم من سكان شينجيانج القديمة (تُركستان الشرقية)، وخاصة المنطقة الجنوبية منها. وترجمتها "أرض الأتراك" بلغة الآريين في آسيا الوسطى، فهم مزيج من الأتراك والمغول، وقبائل السكان الأصليِّين. يعيش معهم في شينجيانج ملايين من القرغيز والكازاخ، وبعض الشعوب الصينية كقومية (الهان) بحوالي ٦ مليون نسمة. وعلى الرغم من أن الإيجور عاشوا في شينجيانج لفترة طويلة، فلم يخضعوا للحكم الصيني حتى منتصف القرن الثامن عشر. ولم ينجح أيٌّ من الحكام الصينيِّين من استيعاب الإيجوريِّين في الثقافة الصينية؛ حيث إن أغلب الإيجوريِّين لا يتكلَّمون الصينية، فضلًا عن ندرة التزاوج ما بين شعبي الإيجور والهان، وتزداد الاحتكاكات بين الفريقين؛ بسبب كثرة الخلافات العرقية بينهما. لقد أثبت التاريخ أن قيادة شعب الهان، باعتبارهم المجموعة الحاكمة، عادة ما تطبِّق وسائل قمعية لتأمين سيطرتها في إقليم شينجيانج؛ لأنها تستبعد وجود فكرة الانتماء لدى الإيجوريين إلى الأمة الصينية الكبرى[(٣)].

وأمَّا شعب الهُوِي، فرغم أنهم أكبر جماعة مسلمة من حيث العدد في الصين، فهم خلافًا للإيجور، اندمجوا إلى حدٍّ كبير من حيث اللغة والثقافة في شعب الهان ذي الأغلبية؛ ممَّا انعكس في إضفاء الطابع الصيني على تديُّنهم وإخضاع هُويَّتهم الإسلامية للهُويَّة الصينية الجامعة[(*)]. فأصبح شعب الهُوي يمارس الإسلام من خلال المواد المترجمة إلى اللغة الصينية؛ مما يعكس إضفاء الطابع الصيني في توطين العقيدة الإسلامية للهوي. ولا يرى نظام جمهورية الصين الشعبية عقيدة أقلية الهوي على أنها تشكِّل خطرًا محتملًا على الحكومة؛ لأن معظم المسلمين الهوي يعتبرون أنفسهم

(١) إسلام المنسي، لا مكان للأقليات: بناء الدولة القومية في الصين، ١٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/AY0QQ

(*) راجع بمزيد من التفصيل عن تاريخ المسلمين في الصين حتى الفترة المعاصرة: فهمي هويدي، الإسلام في الصين، مرجع سابق.

(٢) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، تقرير لباحث صيني مترجم ومنشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، ١٨ أغسطس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/ey4yf

(٣) المصدر السابق.

- الإيجور هم قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وقبل الاستقرار في تركستان الشرقية بغرب الصين كان الإيجور قبائل متنقلة تعيش في منغوليا، وقد وصلوا إلى هذا الإقليم بعد سيطرتهم على القبائل المغولية وزحفهم نحو الشمال الغربي للصين في القرن الثامن الميلادي. واللغة الإيجورية هي لغة قارلوقية، من اللغات التركية، ويستعملون الحروف العربية في كتابتها إلى الآن.

(*) يذكر الأستاذ فهمي هويدي بعض معالم غياب الهوية الإسلامية عن مسلمي الهُوِي المعاصرين من خلال الفصل الخامس تحت عنوان: "مسلمون: كيف؟"، في: فهمي هويدي، الإسلام في الصين، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٨١.

صينيِّين، وهذا هو السبب وراء تخفيف القيود الدينية المفروضة عليهم[١].

ثانيًا- اضطهاد الإيجور حلقة من مسلسل متصل مع الحزب الشيوعي

حاول الإيجور الحصول على الحكم الذاتي من الجمهورية الصينية التي حكمت من عام ١٩١٢ إلى عام ١٩٤٩، أحيانا مع السعي إلى الحصول على بعض الدعم الخارجي. لسوء حظهم، كان المصدر الواقعي الوحيد لمثل هذا الدعم هو الاتحاد السوفيتي. في ثلاثينيات القرن العشرين أدَّت ثورة واسعة النطاق إلى إنشاء جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية في كاشغار، لكن موسكو فضَّلت الوقوف إلى جانب الحكم الصيني في حينه؛ فساعدت في سحق الثورة.

في الأربعينيات، دعم ستالين انتفاضة غربي تلك المنطقة ممَّا أدَّى إلى ظهور ما يعرف بجمهورية تركستان الشرقية الثانية حيث نالت استقلالها عام ١٩٤٤. وتم التضحية بتلك الجمهورية عندما أبرم ستالين صفقة مع ماو للسماح لجيش التحرير الشعبي بالسيطرة على الإقليم فسقط وذلك في عام ١٩٤٩. وقام الشيوعيون بمجازر واسعة لا توجد إحصاءات دقيقة لأعداد ضحاياها، وإن قدَّرها البعض بقرابة مليون قتيل. أطلق الصينيُّون على الإقليم اسم "شينجيانج"، وهو ذات الاسم الذي سبق وأطلقتْه مملكة المانشو الصينية على الإقليم بعد احتلاله عام ١٧٦٠. ثم تخلَّى الحزب الشيوعي عن التزامه بحقِّ تقرير المصير فيها، ولم يقدِّم سوى شكل محدود من "الحكم الذاتي الوطني"[٢].

أهمية مسألة شينجيانج، تركستان الشرقية معقل الإيجور:

تفوَّق شينجيانج بكثير كأولوية سياسية بغية تحويل هذه المنطقة الضخمة إلى منصَّة مستقرَّة يمكن من خلالها توسيع مبادرة الحزام والطريق للهيمنة على آسيا الوسطى المجاورة. تلك المنطقة الحدودية الحساسة على المستوى الجيوسياسي ظلَّت محط مساومات ومواءمات سياسية بين الصين وقوى دولية عدَّة. طالما تمَّ اللعب بورقة الإيجور مع الاتحاد السوفيتي سابقًا، وحاليًا تلعب الصين بذات الورقة مع الولايات المتحدة منذ ٢٠٠١ وتدشين الحرب الدولية المزعومة على الإرهاب[٣].

ومنذ منتصف العام ٢٠٠٩ وللآن تتزايد وتيرة العنف الصيني ضدَّ الأقليات المسلمة من عرقية الإيجور، حيث تمثِّل "مجزرة أورومتشي" حدثًا فارقًا في سياسات الصين تجاه الإيجور وتوظيفها القضية إعلاميًّا إزاء الرأي العام العالمي؛ فقد حدثت المجزرة بتاريخ الخامس من يوليو ٢٠٠٩، عندما قُتل المئات من المسلمين الإيجور في إقليم تركستان الشرقية بطرق وحشية على أيدي عناصر موالية للحزب الشيوعي، وفوجئ الساسة في بكين بتسرُّب فيديوهات صادمة إلى مواقع التواصل الاجتماعي وانتشارها على أوسع نطاق حول العالم، وصدور إدانات دولية من منظمة المؤتمر الإسلامي وساسة دول إسلامية ومنظمات حقوقية، ونوقش الأمر في أروقة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى صدور تهديدات من تنظيم القاعدة بالثأر والانتقام، وتسليط الإعلام الدولي الأضواء على المجزرة بشكل لم يسبق حدوثه في مجازر أخرى راح ضحيتها عشرات الآلاف من الإيجور وغيرهم. فحجبت السلطات جميع مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، ووجَّهت مواطنيها لمواقع محلية بديلة، وشدَّدت الرقابة على الإنترنت، وانطلق بث تليفزيون الصين

---

(١) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

(٢) لماذا يشن الحزب الشيوعي بالصين حملات شرسة على الإيغور؟، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/YMpeV

(٣) المرجع السابق.

المركزي باللغة العربية، بعد ٢٠ يومًا فقط من الحادثة، في محاولة لموازنة الدعاية السلبية عنها بين العرب الذين تستورد منهم معظم احتياجاتها النفطية، ويشكِّلون سوقًا مهمة لمنتجاتها. وامتلأ الفضاء الإلكتروني بمواد دعائية مقروءة ومرئية أنتجها موظفو الحزب الشيوعي، تتحدَّث عن حالة التعايش والانسجام التي تعيشها الأقليات الدينية في الصين، والرعاية والاحترام اللذين تتلقَّاهما من الدولة، في محاولة لعكس الصورة السلبية التي تكوَّنت بالخارج[1].

وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢، ظهر جدل حول إصلاح نظام الجنسية الرسمي في الصين، وإلغاء المناطق ذاتية الحكم، وأنه بتغيير أفكار الأقليات ومعتقداتهم وليس سياسات الحزب القمعية، سوف يؤدِّي ببساطة إلى معالجة استياء الناس ويحقق الاستقرار الداخلي!

ويُعَدُّ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الجاني الرئيسي، حيث أمر في عام ٢٠١٤ بتغيير السياسة التي مهَّدت الطريق للقمع الحالي ضدَّ الإيجور والأقليات الإسلامية الأخرى. ومنذ ٢٠١٧ تزايدت وتيرة السياسات القمعية والوحشية ضدَّ الإيجور تحديدًا، ويقول خبراء من الأمم المتحدة إن الصين احتجزت مليونًا من هؤلاء المسلمين في "معسكرات إعادة تأهيل" في شينجيانج. ومنذ منتصف عام ٢٠١٧، تم بناء عدد هائل من مراكز الاحتجاز والسجون التي يبلغ عدد نزلائها المئات من الآلاف اليوم. وتجمع هذه المعسكرات بين الأساليب الوحشية لنظام "إعادة التعليم من خلال العمل" من أوائل الحقبة الشيوعية في الصين وبين أحدث آليات المراقبة والرصد ذات التقنية العالية. وعلى الرغم من أن معظم المعتقلين محتجزون دون توجيه أي تهم إليهم، يجد هؤلاء (ومعظمهم من الإيجور مع بعض الكازاخستانيين) أنفسهم معزولين عن العالم الخارجي في هذه السجون التي يقبعون فيها إلى أجل غير مسمَّى، ويتم الشك فورًا بأي شخص منهم تظهر عليه علامات الالتزام الديني أو ممَّن لديهم اتصالات في الخارج، حتى إن التحدُّث باللغة الصينية بشكل ركيك قد يشكِّل سببًا للاعتقال. أما أولئك الأقل حظًّا فقد يجدون أنفسهم عرضة للتعذيب والاستجواب اليومي. أما المحظوظون فعليهم الخضوع لجلسات "النقد الذاتي" وحفظ الشعارات الوطنية المضنية، المصمَّمة لحثِّهم على نسيان الولاء الديني لصالح الهوية الوطنية. إن هذه المعسكرات ليست سوى أحدث حلقة في سلسلة من السياسات القمعية التي اجترحها سكرتير الحزب الشيوعي "تشن كوانجو" منذ تولَّى حكم شينجيانج في عام ٢٠١٦. مثل: مراكز الشرطة التي توجد الآن عند كل تقاطع رئيسي، ونقاط التفتيش في كل مكان حيث يمر الصينيُّون بسهولة تامة فيما يصطف الإيجور قبل الخضوع لعمليات التفتيش المهينة، والتدريبات التي يجبر خلالها كبار السن من الرجال والنساء على حضور تدريبات مكافحة الإرهاب في الشوارع، في وقت يقوم التلفزيون والإذاعة بملاحقة الإيجور ليلًا ونهارًا لحثِّهم على محبة الحزب الشيوعي وتحميلهم المسؤولية عن كونهم مواطنين من الدرجة الثانية! وأفراد الشرطة المدجَّجين بالسلاح يوقفون الشبان الإيجور في الشوارع للتأكُّد من أن هواتفهم تحتوي على برامج التجسُّس الإجبارية التي تسمح للحكومة بالتلصُّص عليهم. ويغلق الجيش الصيني المدينة ويسيِّر كتائب من جيش التحرير الشعبي الصيني وهم يردِّدون هتافات حول إصرارهم على الحفاظ على "الاستقرار". تظهر سياسات الحزب نظرة الدولة الصينية للإيجور على أنهم عدو داخلي. فوجود الإيجور في حدِّ ذاته هو تذكير غير مريح عن الهوية البديلة

(١) إسلام المنسي، بكين لا تعرف الحب: لماذا تفشل الصين في السياسة الناعمة؟، إضاءات، ١١ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SuSC7

لشينجيانج باعتبارها الحافة الشرقية للعالم الإسلامي الناطق بلغة الترك، وهي حقيقة تفضِّل بكين أن تمحوها إن أمكن. قد لا يكون لدى الحزب أي نية حاليًّا لإزالة الإيجور فعليًّا من المقاطعة، ولكن جهوده لتهميش لغة الإيجور وإعادة كتابة تاريخ المنطقة بما يناسبه هي عملية تخدم أهدافًا مماثلة لسياسة التطهير العرقي[١].

نعم، تقع أعمال عنف إرهابية متفرقة في شينجيانج وأماكن أخرى في الصين، والتي أدَّى بعضها، بشكل مأساوي، إلى مقتل مدنيِّين من قومية الهان. ولقد ذهب ضحية الحرب الصينية على الإرهاب أيضًا المعارضون المعتدلون من داخل الحزب. أما ادِّعاء الحكومة الصينية انضمام بعض الإيجوريِّين لداعش والقاعدة فأمر ضعيف الحدوث فضلًا عن أن الدولة الصينية وحدها من يستفيد من وجود المقاتلين الإيجور في ساحات القتال البعيدة مثل سوريا في نهاية المطاف[٢].

وفي مطلع مارس ٢٠٢٠ تواترت تقارير إعلامية أن الصين نقلت عشرات الآلاف من أفراد أقلية الإيجور المسلمة المحتجزين في معسكرات إلى العمل قسريًّا في مصانع تزود ما لا يقلُّ عن ٨٠ ماركة عالمية تجارية بمنتجات مختلفة، وفق ما قال المركز الأسترالي للاستراتيجية السياسية أن أكثر من ثمانية آلاف من المسلمين الإيجور المعتقلين في منطقة شينجيانج في شمال غرب الصين نقلوا للعمل في مصانع "تملكها شبكات تزويد تابعة لـ ٨٣ ماركة معروفة عالميًّا في مجال التكنولوجيا والنسيج والسيارات".

ورغم أن كثيرًا من أحداث العنف هي ما بين قمع شديد من السلطات الصينية للإيجور وحدٍّ من حرياتهم الدينية، وبين ردودٍ تتمثَّل في هجمات من قِبل إيجوريِّين، والتي تزعم الحكومة الصينية أن المنظمات المؤيِّدة للاستقلال هي العقل المدبِّر وراء هذه الهجمات العنيفة، فإن الأدلة قد أظهرت أن تلك الحوادث تبدو عفوية؛ إذ قام بها دعاة وأتباع جماعات إسلامية سرِّية، حيث إن تلك الحوادث لم تكن مخطَّطة ومنفَّذة من قبل منظمات معروفة مؤيِّدة للاستقلال مثل حركة شرق تركستان الإسلامية (ETIM)، في المقابل ثمة أدلة قليلة جدًّا حول وجود أي علاقة مباشرة بين تلك الهجمات والمنظمات وأحداث العنف، على الرغم من أن الحكومة الصينية تصنِّف تلك المنظمات الانفصالية بأنها "إرهابية"، والتي ثبت ألَّا علاقة لها "بالمنظمات الإرهابية" الأجنبية -مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة- وأن الحركات والمنظمات العنيفة الداخلية تنطلق وتؤثِّر في مستوى القاعدة الشعبية لمجتمع الإيجور ولا صلة لها بالمنظمات الموالية للحركات الاستقلالية (مثل حركة شرق تركستان الإسلامية)، وإنما لها صلة بمعارضة الإيجوريِّين للنظام وسياساته القمعية تجاههم[٣].

ورغم أن القانون الصيني ينص على كفالة حرية اعتناق الأديان رغم إلحاد الدولة وأعضاء الحزب الشيوعي الحاكم، إلا أن ممارسة الحزب والنظام الحاكم تقيِّد حرية العبادة بألَّا تخرج عن الحيِّز الشخصي وألَّا توجد أيَّة مظاهر جماعية أو مميزة لأتباع ديانة أو عقيدة أو أيدلوجية محدَّدة، وتتَّخذ من مبدأ عدم وجود نزعات انفصالية أو هُوية واضحة لأصحاب أية ديانة أو عرقية تكأة لقمع أي عرقية أو ديانة، ومن ذلك منع صوم شهر رمضان بالنسبة للمسلمين، واعتبار عرقية الإيجور ذوي نزعة انفصالية مما زاد من وطأة القمع ضدهم مقابل محاولات انفصالية ومعارضة من الإيجور للتخلُّص من وحشية النظام إزاءهم؛ حيث يمكن القول إن النسخة الصينية للشيوعية (الماوية) لم تأخذ من الشيوعية إلا القبضة الحديدية للحزب الحاكم داخليًّا ومعاداة الأديان في ظل المذهب الإلحادي للدولة، بينما لجأ النظام الحاكم في الصين إلى الكونفوشيوسية القديمة، كواجهة ثقافية للبلاد،

(١) لماذا يشن الحزب الشيوعي بالصين حملات شرسة على الإيغور؟، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

والتي لا تـدعو للقمع ولا لمعـاداة الأديـان، وبـالتـالي لا يعـدو استحضار الكونفوشيوسية سوى أنه نوع من أنواع الدعاية التي لا تمثل الواقع!

هـذا، ويكمن السـبب الحقيقي وراء معارضـة معظم الجماعـات في المجتمع الإيجوري للدولة في عدم قـدرة بكين على تحسـين مسـتوى معيشـتهم، واحترام هُويتهم الإسـلامية، وحلِّ مشـكلة التوترات العرقية بين الهان والإيجور، ووقف التداعيات السـلبية الناجمة عن خطة التنمية الصـينية الاحتكارية. الواقع أن بكين لا تحرِّك ساكنًا في مواجهة هذه المشـاكل المستعصية والتي طال انتظار حلها، وتتجاهل طلبات الإيجور بهذا الصـدد، لا بل بدلًا من حلِّها تلجأ إلى اعتماد طرق وحشـية في التعامل معهم. فما على بكين أن تخشـاه حاليًّا ليس أيًّا من المنظمات الإرهابية الأجنبية، بل هؤلاء الإيجوريون الغاضبون الذين يستشيطون غضبًا من القمع الوحشـي الذي تمارسـه بكين، والتجاهل المتعمَّد لمطالبهم. ولمواجهة ذلك تشرف الجبهة الموحَّدة بالحزب الشيوعي على مبادرة تسـمَّى "طريق الحرير الروحي" بالتنسـيق مع الدول السـوفييتية السـابقة لدعم صـعود نموذج من التديُّن الإسـلامي منزوع الهُوية يخضـع للسـلطات الحاكمة في كل دولة تحت شـعار مكافحة الإرهاب وإبراز سماحة الإسلام(١).

ثالثًا- الحملة الإعلامية الصينية تجاه قضية الإيجور:

تتلخَّص الرؤية الصينية الرسمية تجاه قضية الإيجور في أن ما تقوم به من إجراءات وسـياسـات قمعية مسـتمرة تجاههم كلها مشـروعة ومتوافقة مع القانون الخاص بالأقليات والشـؤون الدينية وفقًا لدسـتور جمهورية الصـين الشـعبية. وما تروِّج له بكين عبر حملات إعلامية دولية وأذرع القوة الناعمة الصـينية المتزايدة البروز والكثافة باطِّراد عبر مختلف أرجاء العالم، وخاصة العالم الإسلامي خلال السنوات الأخيرة، هو أن تطبيق هذه السياسات الصارمة تجاه الإيجور أمر لا بدَّ منه في مواجهة "الهجمات العنيفة" التي قام بها من تصـفهم بالانفصـاليِّين والإرهابيِّين، علمًا بأنه قد تكون الصين غير حريصة على فرض نظام شامل على الأنشطة الدينية، ولا حاجة بها لذلك؛ لأنه سيؤدِّي إلى تداعيات ضدَّ سياسات الحكم الصيني في شينجيانج وهي في غنى عنها(٢).

إن عدم وجود ثقة سياسية للنظام بأقليتي الإيجور والتبت وراء القمع الوحشـي الذي تمارسـه تجاههما، حيث إن الحزب الشـيوعي والـدولـة فشـلا في إدراج أيٍّ منهمـا في الأجهزة الاستخبارية ممَّا صعب من اختراق نسيجهما الاجتماعي وممارسة السـيطرة الكاملة عليهما، فيحاجج النظام بأن لجوء الصـين إلى فرض القيود والحكم العسكري على هاتين الأقلِّيَّتين ليس بسبب العقيدة الدينية وحدها، بل بسـبب تاريخ الحركة الاسـتقلالية وفشـل الرقابة الاجتماعية معًا، لا سيما أنه في الأماكن الأخرى التي توجد فيها أقلِّيات مسـلمة أو بوذية تبتية، لا تطبِّق الصـين هذه السياسة الصارمة -كما هو الحال في شينجيانج والتبت- في مناطق شعب الهُوِي (المسلمين) في المقاطعات الشمالية الغربية الأخرى، كما أنها لا تفعل ذلك مع المنغوليين (البوذيين التبتيِّين) في منغوليا الداخلية؛ لأنه لا مخاوف من هذين النوعين في نظر النظام. قد تصـرُّ الصـين على أن ما تفعله يحظى بشـرعية كاملة استنادًا إلى أنه يخضـع للسـياسـات الخاصـة بالأقليات والشـؤون الدينية التي تطبَّق على جميع القوميات في الصـين على السـواء، وأن تصعيد الإجراءات الأمنية لا يستهدف الإيجوريِّين على وجه التحديد أو الإسـلام؛ لأن هذه الإجراءات يمكن تطبيقها في أي مكان أو على أي مجموعة بُغْية التخلُّص من أيِّ تهديدٍ للأمن الوطني(٣).

(١) إسلام المنسي، بكين لا تعرف الحب: لماذا تفشل الصين في السياسة الناعمة؟، مرجع سابق.

(٢) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

توظِّف بكين فكرة "الحلم الصيني" في التنمية في قضية اضطهاد الإيجور، حيث تزعم أن قوى دولية تدعم معارضة وانفصال الإيجور للتأثير سلبًا على استراتيجية الحزام والطريق ومحورها إقليم شينجيانج الشاسع الذي يمثِّل خُمس مساحة الصين والذي طالما كان يشكِّل هاجسًا أمنيًّا بالنسبة للسلطات الصينية لتقاطع حدوده مع خمس دول مسلمة. والغني بالطاقة؛ إذ يحوي الإقليم أكبر احتياطيات للغاز الطبيعي في الصين، و٤٠% من الفحم الموجود فيها و٢٢% من نفطها. ويمثل محطة لرواسب أكبر من الطاقة في آسيا الوسطى، والحاجة لتحقيق استثمارات ضخمة في البنية التحتية اللازمة للاستفادة من تلك الموارد، بما في ذلك خط أنابيب للنفط يمتد من كازاخستان وخط أنابيب للغاز الطبيعي من تركمانستان[١].

فمن منظور بكين، تنضوي قضية الإيجور على ثلاثة محاور: حركة الاستقلال، والهجمات الإيجورية التي تصفها بكين بالإرهابية، والاندماج الوطني. حيث تصرُّ بكين على عدم السماح لأيِّ تدخُّل أجنبي في قضية الإيجور وتعتبرها من شؤون الصين الداخلية، وقضية "اندماج وطني" ورفض أية حركات انفصالية وتراها مزعزعة للأمن القومي ووحدة الصين الداخلية، فضلًا عن كونها تسمِّي أيَّة معارضة لسياساتها القمعية بأنها هجمات إرهابية وتحاول توظيف ذلك خارجيًّا والتعاون دوليًّا نحو إدراجها ضمن الحملة الدولية للحرب على الإرهاب؛ وهذا ما يفسِّر السبب وراء محاولة الصين الربط المباشر بين أحداث العنف المتكرِّرة في شينجيانج بالمنظمات الإرهابية مثل حركة شرق تركستان الإسلامية، وتنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية، والقصد من ذلك هو تعزيز القول بأن المشكلة الإيجورية متعلِّقة بالانفصال والإرهاب، ولا علاقة لها بقضايا الحكم المرتبطة بالحرمان الذي يعاني منه الإيجور أو قضية حقوق الإنسان. والهدف النهائي هو جعل الإيجوريِّين يضعون في سُلَّم أولويَّاتهم الانتماء السياسي كأعضاء للأمة الصينية الجامعة[٢].

وفي هذا السياق، تعتقد بكين أن تركيا ودولًا ومؤسسات غربية (مثل الصندوق الوطني للديمقراطية في الولايات المتحدة، والمؤتمر العالمي للإيجور، وحركة "الصحوة الوطنية لتركستان الشرقية" الانفصالية، التي تتَّخذ من واشنطن مقرًّا لها) يقدِّمون الدعم بتمويل الحملة على الصين والحشد الإعلامي لها برعاية الحكومة الأمريكية[٣]. بل وترى بكين أن واشنطن تعمل على جلب إرهابيِّين من أفغانستان ومناطق أخرى لداخل الإقليم للقيام بعمليات إرهابية[٤].

ويبقى إشكال كبير أمام حكومة بكين يتمثَّل في أن استيعاب الإيجور في الأمة الصينية الجامعة يتطلَّب مستوى معينًا من هضم الثقافة الصينية، متمثِّلًا في ثلاث خصائص على الأقل؛ أولًا- أن يقتصر الإسلام على المجال الثقافي، ثانيًا- أن تكون الهوية الإسلامية ثانوية دائمًا مقابل القومية الصينية، ثالثًا- يجب تعديل الممارسات والعادات الدينية في حال تعارضها مع سياسات الدولة ذات الصلة. وهذا التعارض بين السياسة العلمانية الإلحادية تجاه الأقليات من جهة والوعي الإسلامي المتنامي من جهة أخرى، هو الذي يُسهِم في تأجيج المعارضة الإيجورية لنظام جمهورية الصين الشعبية، وهو الذي يثير قلقًا واسعًا -أيضًا- في العالم الإسلامي حول مصادرة الحقوق الدينية

(١) راجع بالتفصيل، الآتي:

- Thomashon Wing Polin, Gerry Brown, Xinjiang : The New Great Game, Counterpunch, 24 September 2018, available at: https://2u.pw/y7G2U

(٢) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(4) Cameron Orr, China's alleged anti-Muslim campaign, People's World, February 13, 2020, available at: https://2u.pw/a5rVf

للإيجور، وجعلهم أقلية محرومة في الصين[١]. خاصة مع بروز الاتجاهات السلفية في الداخل الصيني نفسه[٢]؛ وفي الوقت الذي ترى فيه بعض الاتجاهات أن زيادة عامل الوعي الديني أحد أسباب تعقُّد أزمة الإيجور بتأجيج ما تسمِّيه "الإلهام الإثني الديني" في مقابل ما تعتبره إسلامًا "وسطيًّا" معتدلًا" (نموذج مسلمي الهُوِي في الصين) هو في الواقع منزوع الهوية الإسلامية ومتماهٍ في الهوية الصينية بمعالمها الثقافية الهجين بين الوثنية الكنفوشية المتسامحة والشيوعية الإلحادية الرسمية[٣].

وجاء تحرُّك الصين تجاه الحملات الخارجية ضدَّها بخصوص الإيجور على النحو التالي:

قامت وسائل الإعلام الصينية، وكذلك المسؤولون الصينيون، بإطلاق حملة مضادَّة، حيث أكدت أكثر من صحيفة صينية على أن "حماية السلام والاستقرار هي قمة جدول أعمال حقوق الإنسان في شينجيانج"، مؤكِّدين أن القبضة القوية للسلطات الصينية ضدَّ مسلمي الإيجور جنَّبت إقليم شينجيانج مصير أن تصبح "سوريا الصينية" أو "ليبيا الصينية"[٤].

وتصدَّت السلطات الصينية لتقريرٍ صدر عن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري في ٢٠١٨ مفاده أن الصين وضعت أكثر من مليون إيجوري في معسكرات للتأهيل الفكري وتغيير معتنقهم، إضافة إلى تقرير آخر حول نزاع بين السلطات الصينية والمشرفين على توسيع مسجد في مقاطعة نينغيشيا لقومية الهُوِي شمال الصين. حيث أكَّدت السلطات أنه تمَّ تجاوز القوانين في عملية توسيع المسجد، الأمر الذي تطلَّب اتِّخاذ إجراءات رادعة للحفاظ على القانون. ولخَّصت صحيفة "جلوبال تايمز" رؤية الحكومة الصينية للموضوع بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨ بالقول: "إذا لم تتفاعل الحكومة المحلية مع هذا العمل غير القانوني، فإنها ستغذِّي فكرة أن الأديان متفوقة على قوانين الصين. وبالتالي، قد تكون لها أسبقية خطيرة ويمكن أن تحذو المواقع الدينية الأخرى حذوها".

بدورها تحركت وزارة الخارجية الصينية لتوضيح الموقف الصيني، وذلك في تصريح للمتحدِّث باسمها "لو كانغ" الذي قال: "يعدُّ الوضع في شينجيانج مستقرًّا، وزخم التنمية الاقتصادية سليم، وتعيش جميع الجماعات العرقية هناك في تناغم. وأضاف لو: "يقدِّر المواطنون من جميع الجماعات العرقية في شينجيانج حياتهم السعيدة والسلمية"، مؤكِّدًا أن جميع الإشاعات والافتراءات ستكون بدون جدوى. حيث أكَّد لو كانغ أن "بعض القوى المعادية للصين وجَّهت اتهامات خاطئة ضدَّ الصين لأهداف سياسية"، مهاجمًا "بعض وسائل الإعلام الأجنبية (التي) حرَّفت مشاورات اللجنة وشوَّهت التدابير التي تتَّخذها الصين لمكافحة الإرهاب والجرائم في شينجيانج"[٥].

وعلى خلفية ما أثارته سياسات بكين القمعية ومعسكرات الاحتجاز القسري للإيجور ٢٠١٩ من غضب للرأي العام في العالم العربي والإسلامي، صرَّح "لياو لي تشيانج"، سفير الصين في مصر، في حديث متلفز: إن الإعلام الغربي لم يكن عادلًا في نقل ما يحدث في إقليم الإيجور وأن الحملة ضد بكين ممنهجة، وأن هناك شائعات وأكاذيب منتشرة في السوشيال ميديا عن تعذيب الصين للمسلمين في الإيجور. وأكَّد أن تلك الحملة الغربية وراءها أغراض سياسية ؛ مؤكِّدًا أن التعاون بين الصين والعالم الإسلامي والعربي يشهد تقدُّمًا كبيرًا بسرعة فائقة، وهو ما

---

(١) رايموند لي، مرجع سابق.

(٢) راجع في ذلك: روحان جونارانتا، السلفية التقليدية والسلفية الجهادية التكفيرية في الصين، في: أسامة عبد السلام، طوائف المسلمين في الصين.. الوجود والاختلافات، في: مجموعة باحثين، "الإسلام والمسلمون في الصين"، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الشهري، سبتمبر ٢٠١٥).

(٣) راجع في ذلك دراسة: جيان بينغ وانغ، "أزمة المسلمين الويغور في الصين"، ترجمة: عمر الأيوبي، في: مجموعة باحثين، أزمات المسلمين الكبرى: التاريخ – الذاكرات – التوظيف، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الشهري، نوفمبر ٢٠١٦)، ص ص ٤١-٦٠.

(٤) الهجمة على الصين من باب 'حقوق المسلمين'.. بين التهويل والوقائع، موقع العهد الإخباري، ١٦ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/N0gyq

(٥) المرجع السابق.

لا يُرضي بعض القوى الكبرى في العالم. كما دعا سفير الصين في مصر، لاعب كرة القدم الألماني مسعود أوزيل (الذي أعلن تضامنه مع قضية الإيجور ولاقى موقفُه صدًى وقبولًا واسعًا لدى الرأي العام العالمي) لزيارة إقليم شينجيانج حتى يتأكَّد من الحقيقة بنفسه[(١)].

رابعًا- الحملة الإعلامية الدولية ضد الصين: الدوافع والأدلة

كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" عن وثائق حكومية صينية مسرَّبة تكشف تفاصيل قمع بكين للإيجور ومسلمين آخرين في منطقة شينجيانج وذكرت الصحيفة يوم السبت ١٦ نوفمبر ٢٠١٩ أن عضوًا في المؤسسة السياسية الصينية" سرَّب هذه الوثائق التي تظهر أن الرئيس الصيني ألقى سلسلة من الخطب الداخلية على المسؤولين خلال وبعد زيارة قام بها في ٢٠١٤ لشينجيانج عقب قيام مسلَّحين من الإيجور بقتل ٣١ شخصًا طعنًا في محطة للقطارات. ولم تَنْفِ وزارة الخارجية الصينية صحة المستندات لكنها وصفت تقرير صحيفة نيويورك تايمز بأنه "ترقيع أحمق لتفسيرات انتقائية" بعيدة تماما عن الحقائق. وأنها لا تسئ للإيجور بل توفر تدريبًا مهنيًّا للمساعدة في القضاء على التطرف الإسلاموي والانفصالية وتعليم مهارات جديدة. وقال قنغ شوانغ المتحدث باسم الخارجية: "الرأي العام في شينجيانج يؤيِّد الإجراءات الصينية قلبًا وقالبًا للحفاظ على الاستقرار". وقالت صحيفة "جلوبال تايمز" الحكومية في مقال افتتاحي يوم الإثنين ١٨ نوفمبر ٢٠١٩ إن هذا التقرير "يفتقد إلى الأخلاق" واتهم المقال البعض في الغرب "بالحرص على أن يعم العنف والفوضى الشديدة شينجيانج"، وقالت إن الصين اتخذت "إجراءات حاسمة" في المنطقة لضمان عدم تحولها إلى "جمهورية شيشان أخرى"[(٢)].

وفي واشنطن، أعاد السناتور ماركو روبيو تسليط الضوء على مسألة الإيجور ومكانها في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين والأهداف الجيوسياسية الأمريكية في آسيا. في كتابه الموجَّه إلى السفير الأمريكي في بكين، طلب روبيو منه أن ينظر في القضية لأن "الحملة في إقليم شينجيانج تمس بمجموعة من المسائل ذات الأهمية الحاسمة لجهود الولايات المتحدة من أجل تأمين حرية وانفتاح منطقة المحيط الهندي والهادي"، كما قام السناتور روبيو بالإدلاء بتصريحات علنية حول معسكرات إعادة التعليم واحتجاز أفراد أسر موظفي إذاعة آسيا الحرة من قبل الصين. لكن في المقابل من السهل جدًّا على بكين تصوير موقف الغرب المدافع عن الإيجور على أنه مؤامرة غربية، وهو أمر مقنع لبعض الصينيِّين ممَّا يؤدِّي إلى حلقة مفرغة تبتعد عن محاولة إيجاد حلٍّ عادلٍ في شينجيانج، فضلًا عن أن فكرة توحُّد جهود غربية ودولية إزاء القمع الصيني للإيجور على خلفية التنافس الصيني الأمريكي على الهيمنة العالمية في ظلِّ الصعود الصيني الراهن، ليس من شأنه خدمة قضية الإيجور على نحو ما قد يُعتقد، بل يزيد من اتخاذ الحكومة الصينية له كحجَّة مضادَّة لحملاتها القمعية وتحسين صورة الصين في الداخل والخارج في ظلِّ تصاعد جهودها على محور القوة الناعمة. لذلك، من المهم فصل قضية شينجيانج عن المصالح الغربية في آسيا، ووضعها في إطار مختلف يؤكِّد على الرفض الدولي للعنصرية والتمييز[(٣)].

استمرَّت الحملات الإعلامية الغربية في كشف القمع الصيني للإيجور؛ فوفقًا للتقرير الذي نشرته إذاعتا شمال وغرب ألمانيا وشبكة "دويتشه فيلله" الإعلامية وصحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية، تأتي القوائم التي تضمَّنت بيانات شخصية عن أفراد خاضعين للمراقبة من منطقة قاراقاش بمقاطعة شينجيانج. وجاءت القوائم في نحو ١٤٠ صفحة وتضمَّنت

(١) سفير الصين: الحملة ضد الصين في هذا الوقت هي حملة ممنهجة وورائها أسباب ودوافع سياسية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩، بوابة الأهرام، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/ZgCow

(٢) الصين - "سياسي يسرب تفاصيل قمع مليون مسلم في شينجيانغ" - بكين تقول إنها تكافح التطرف والانفصال، موقع قنطرة، ١٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Djpee

(٣) لماذا يشن الحزب الشيوعي بالصين حملات شرسة على الإيغور؟، مرجع سابق.

معلومات مفصلة عن أكثر من ٣٠٠ شخص كانوا أو ما زالوا معتقلين في هذه المعسكرات. إذ كشفت وثائق سرية من جهاز السلطة الصينية عن أسباب تعسُّفية جديدة لاعتقال أفراد من طائفة الإيجور المسلمة في معسكرات "إعادة التأهيل". وبحسب القوائم التي تحدَّثت عنها مجموعة من وسائل الإعلام الألمانية والدولية يوم الثلاثاء ١٨ فبراير ٢٠٢٠، فإن ارتداء الحجاب أو إطالة اللحية أو طلب الحصول على جواز سفر أو السفر للحج أو وجود أقارب في الخارج أو حيازة كتب دينية قد يكون أي منها سببًا كافيًا لإيداع إيجوريِّين في هذه المعسكرات. وقد قام خبراء بفحص صحة هذه الوثائق، وقال الباحث من جامعة نوتينجهام، ريان ثام، بحسب إذاعة شمال ألمانيا، إن هذه الوثائق تثبت "فعلًا هائلًا من أفعال العقاب الجماعي" بدوافع عنصرية[١].

وبتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٠، قدمت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تقريرًا عن وثائق مسربة توضِّح بالتفصيل حياة أولئك المسلمين المسجونين في معسكرات الاعتقال لممارستهم الإسلام. حيث يعيش المئات والآلاف من المسلمين في ظروف حكومية قسرية حيث يتم تكييفهم لقبول الثقافة الصينية ومعاقبتهم على مخالفة قوانين السلوك والتواصل الصارمة[٢].

كما أشارت تقارير صحفية أخرى من جهات متفرقة استخدام الصين أقلية الإيجور في اختباراتها الطبية لإنتاج دواء لفيروس كورونا المستجد في مطلع فبراير ٢٠٢٠، حيث حذَّر خبراء من أنَّ تلك المعسكرات ستكون أرضًا خصبة لتكاثُر الفيروس وذلك للظروف القاسية وانعدام مقومات الحياة الأساسية والإهمال الطبي المتعمد في تلك المعسكرات، وقد نقل التقرير مخاوف نشطاء إيجوريِّين من تجربة الحكومة الصينية أدوية ولقاحات المرض على مسلمي الإيجور.

محصلة الحملة الإعلامية المضادَّة لسياسات الصين تجاه مسلمي الإيجور كانت ذروتها أن حظرت واشنطن إصدارات تأشيرات لمسؤولين صينيِّين لهم صلة بعمليات الاعتقال، وطالبت ألمانيا الأمم المتحدة بإجراء تحقيق أممي، ودعت باريس بكين إلى "وقف عمليات الاعتقال الجماعي التعسفية وإغلاق المعسكرات"، غير أن التنديد لم يصلْ إلى حدِّ وضع قرار للتصويت في مجلس الأمن أو إعلان قطيعة نهائية مع بكين. تَردُّدٌ قد يُفهم منه تنامي النفوذ الصيني في العالم، ومن ذلك "طرق الحرير الجديدة" التي تشارك فيها ١٢٣ دولة من كل قارات العالم، فضلًا عن قدرة التنين الصيني على بناء تحالفات مع قوى عالمية، ترتكز أساسًا على توفُّره على حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن[٣].

وبينما عارضت بعض الدول الإسلامية، صمتت أخرى، ودافعت أخرى عن الصين، وكانت الأسباب والدوافع بين ضعف الاستقلالية الاقتصادية لهذه الدول عن الهيمنة الصينية المتزايدة والتي بدأت تطوق العالم باستراتيجية الحزام والطريق وفي قلبه دول إسلامية مهمَّة، وفي الوقت الذي سبقت دول غربية في الثامن من يوليو ٢٠١٩، بتوقيع ٢٢ دولة، منها ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا واليابان وكندا، رسالة موجَّهة إلى مجلس حقوق الإنسان، انتقدت فيها الصين على سياساتها في إقليم شينجيانج وطالبتها بوقف عمليات الاحتجاز الجماعي، وردَّت بكين بـ"توبيخ" الدول الموقِّعة واعتبرت الأمر تدخُّلًا في شؤونها الداخلية، وقالت لاحقًا إن معسكرات الاعتقال، هي مجرَّد مراكز تعليم مهني، من أهدافها تعليم اللغة المندرينية، وإبعاد السكان عن التطرُّف الديني. الملفت أن مجموعة من ٣٧ دولة، وجَّهت هي الأخرى رسالة إلى الأمم المتحدة لدعم الصين. كان أمرًا عاديًّا

(١) الصين – وثائق سرية جديدة تكشف ملاحقة تعسفية لأقلية الأويغور المسلمة: "هذا ذو لحية وهذه منقبة"، موقع قنطرة، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/nr3yw

(٢) جون سادوورث، معتقلات الصين المخفية: ما الذي جرى لمسلمي الإيغور المختفين في إقليم شينجيانغ؟، موقع بي بي سي عربي، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/xPsNO

(٣) إسماعيل عزام، قمع الإيغور المسلمين في الصين – دول إسلامية صامتة ودول غربية منددة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، موقع قنطرة، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Yo1TQ

ورود أسماء مثل كوريا الشمالية وروسيا والفلبين وكوبا، لكن المثير أن الرسالة حملت توقيع السعودية والجزائر وقطر والإمارات وسوريا وعمان والكويت والسودان والبحرين، كلها دافعت عن الصين التي "حقَّقت إنجازات لافتة في مجال حقوق الإنسان، واتَّخذت إجراءات لمكافحة الإرهاب"، بحسب تعبيرهم. ثم صرَّح ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، أثناء زيارته لاحقًا لبكين، أن بلاده "تثمِّن جهود الصين لحماية الأقليات العرقية"، وأن الإمارات مستعدة لـ"توجيه ضربة مشتركة للقوى الإرهابية المتطرِّفة" إلى جانب الصين[1].

وتشكِّل المصالح الاقتصادية سببًا وجيهًا للمواقف الرسمية لكثير من الدول العربية والإسلامية الصين، فالسعودية هي أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط، وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين ٦٣,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨، بارتفاع نسبته ٢٦,٧٪ عن العام السابق. بينما تصل القيمة الحالية للتبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والصين إلى ٤٣ مليار دولار، وبينها وبين تركيا إلى ٢٦ مليار دولار، وبينها وبين إيران إلى ٣١,٢ مليار دولار، في حين أضحت الصين مستثمرًا مهمًّا في الجزائر، حيث فازت بالكثير من الصفقات العمومية[2].

ويربط رشيد أوراز، باحث اقتصادي بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، مواقف جلِّ الدول العربية والإسلامية بالمشاكل الداخلية التي تعيشها، وبالشلل الكبير للمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولذلك (بحسبه) تنسق غالبًا مع أنظمة سلطوية عالمية لهذا الغرض، وعلى رأسها الصين. ويقول أدريان زينز، الخبير الألماني في الملف الصيني، إن "حكومات المنطقة الإسلامية في غالبها أوتوقراطية، وهي نفسها تنتهك حقوق الإنسان، ولا اهتمام لها بالقيم، وإنما ترغب فقط في أن تحافظ على نفسها"[3].

وبالنسبة لإيران، فلم يظهر لها موقف معارض تجاه القضية. أما تركيا، الدولة التي تمثل الامتداد الطبيعي للإيجور اللذين ينحدرون من أصول تركية، فقد أدان رجب طيب أردوغان منذ كان رئيسا للوزراء سياسات الصين ضد الإيجور، فأدان "مجزرة أورومتشي" في الخامس من يوليو ٢٠٠٩، ودعم عدَّة احتجاجات مناهضة للصين وداعمة للإيجور في تركيا لسنوات حتى الآن.

وزادت حملة أردوغان لانتقاد الصين بشأن الإيجور بين عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، ممَّا فسَّره البعض أن الموقف التركي نابع من العلاقات العرقية التي تربط الأتراك بالإيجور الذين يتحدَّثون اللغة التركية. ورأى آخرون بأن الهدف كان الانتخابات البلدية في تركيا العام الماضي لكسب الرأي العام الداخلي، بيد أن الأمر ضعيف التأثير على الانتخابات البلدية، فضلًا عن استمرارية موقف أردوغان من الإيجور لسنوات حتى قبل تولِّيه الرئاسة التركية. ورأي آخر قال بزعم أردوغان توطين بعض الإيجور في مناطق بسوريا...، لكن الأمر الذي لا يكاد يختلف عليه اثنان أن الرئيس التركي لطالما نجح في توظيف قضايا العالم الإسلامي في سياساته داخليًّا وخارجيًّا بما يحقِّق إلى حدٍّ كبير المواءمة بين المصالح والقيم، وهو ما نفتقده كعالم إسلامي في غالب قادتنا.

ومع دفاعه عن قضية الإيجور، لم يُفقد بلاده قطبًا اقتصاديًّا وسياسيًّا مهمًّا كالصين، ومع بياناته الرسمية المندِّدة باضطهاد الإيجور، جاءت تصريحاته الصحفية شديدة الدبلوماسية تؤكِّد على احترام تركيا لسيادة الصين ووحدة أراضيها، وقوله: "لن نسمح لأحد باستخدام الأراضي التركية لفعل أيِّ شيء يضرُّ بالمصالح الوطنية للصين والأمن القومي الصيني"[4]. ففي فبراير ٢٠١٩، صدر بيان رسمي بأن معاملة الصين للإيجور هي "عارٌ على الإنسانية"، لكن موقفه بدا أكثر لينًا عندما زار بكين، حيث صرَّح لوسائل الإعلام أن هناك "جهات تحاول استثمار قضية الإيجور لزعزعة العلاقات التركية-الصينية".

وذلك على نقيض الموقف غير الرسمي من الرأي العام العربي والإسلامي الذي عكستْه حالة الغضب العارم ضدَّ الصين عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال السنوات والشهور الأخيرة.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

خاتمة:

في الوقت الذي لا تخفى فيه الدوافع السياسية والاستراتيجية لقوى دولية عدَّة في الحملة الإعلامية الدولية ضدَّ الصين فيما يتعلَّق بمسلمي الإيجور، وهو ما ظهر من عناية مؤسسات إعلامية غربية كبرى بريطانية كالإندبندنت وشبكة "بي بي سي"، وألمانية كشبكة "دويتشه فيلله"، فضلًا عن أخرى أمريكية، وبعض القوى العربية والإسلامية، إلا أن الأمر لا يعدو كونه توظيفًا سياسيًّا لواقع مأساوي يعانيه مسلمو الصين من الإيجور خاصَّة في ظلِّ الحكم الشيوعي الشمولي الملحد المعادي لمظاهر التديُّن بمختلف أشكالها. فلقد وجَّهت سُنَّةُ التدافع ملف الإيجور نحو البروز للرأي العام العالمي والإسلامي شاخصًا صارخًا بعد أن كان وبحق يمثِّل "الملف الضائع"(*). ليذكِّر عموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ويقيم الحجَّة على قادة الحكم والرأي فيهم تجاه واحدٍ من شعوب "المسلمين المنسيِّين"(**) عبر المعمورة بواجب النصرة تجاه هؤلاء المستضعفين.

وفي مقابل القمع الوحشي في سياسات الحكومة الشيوعية الصينية تجاه الإيجور، والتي لم تستطع غسل يديها منها رغم جهود الحملات الإعلامية والقوة الناعمة الهائلة التي تقوم بها بكين في هذا الصدد بين ادِّعاء أنها حركات انفصالية داخلية تارة، وتوظيفها في إطار الحملة الدولية على ما يسمُّونه "الإرهاب الإسلامي" أو في إطار حالة الإسلاموفوبيا تارة أخرى.

إذ ليس من المرجَّح أن توقف المعارضة الإيجورية من جهتها أنشطتها، إذ ثبت أنه رغم عنف بعضها فهي غير مرتبطة بعناصر أو منظمات إرهابية خارجية، بل هي محض احتجاج صارخ ضدَّ تعنُّت ووحشية حكومة بكين، والتي إن لم تكن قادرة على كسب قلوب الإيجوريِّين وعقولهم عن طريق حلِّ القضايا التي تثير غضبهم، وأهمُّها -وقبل كل شيء- احترام الهُوية الإسلامية الإيجورية، ليس في الحياة الثقافية وحدها بل أيضًا في المجال السياسي، وهو ما قد يعني منح مزيد من حقوق الحكم الذاتي من خلال رفع سيطرة الدولة عن الحكم المحلي. ثم بعد ذلك يجب على بكين رفع حالة الحرمان التي يرزح تحت نيْره الإيجوريُّون من خلال تحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز القيم الإسلامية، وتطبيق سياسات تفضيليَّة على نطاق واسع. وأما الهدف بعيد الأمد الذي ينبغي على بكين السعي لتحقيقه فهو ليس دمج الإيجور في الثقافة الصينية، بل بناء علاقة بين مختلف الأعراق على قدم المساواة والاحترام، والتوفيق بين شعبي الهان والإيجور. من المفارقات أن جميع التدابير المذكورة أعلاه تتطلب مؤسسة سياسية ديمقراطية لتنفيذها وهو عكس طبيعة النظام الصيني الشمولي الاستبدادي[١].

من جهة أخرى، يمثِّل ضعف وسائل الإعلام العربية والإسلامية الموجَّهة للداخل الصيني عاملًا آخر في اتِّساع الهُوَّة بين مسلمي الصين وبقية مسلمي العالم، ممَّا يجعل أقلِّيات مسلمة كنموذج الإيجور منسيِّين أو متروكين فريسة بين مطرقة قمع أنظمتهم الوحشية وسندان التوجُّهات التكفيرية التي تجد في مثل ذلك المجتمع، الذي يعاني اضطهادًا شديد الوطأة، مرتعًا خصبًا لها.

فضلا عن ضرورة توظيف أبعاد ثقافية مهمَّة في الثقافة الصينية كالفلسفة الكنفوشية وفكرة مركزية التلازم بين الأخلاق الفاضلة والحكم (السياسة والأخلاق). وكذلك بيان أثر وفضل الحضارة الإسلامية على الصين في مختلف المجالات. تشير بيانات

(*) الوصف للأستاذ فهمي هويدي وحمل عنوان فصل من كتابه: الإسلام في الصين، مرجع سابق.

(**) الوصف ورد في العدد الأول لحولية "أمتي في العالم" عن قضايا العالم الإسلامي ١٩٩٨، حيث بدأ عنوان ملف دراسات عن المسلمين في أفريقيا بعبارة: "القارة المنسية".

(١) رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

الواقع أن قدرًا من الامتزاج العرقي ينمو حاليًّا بين قومية الهان الغالبة في الصين وقومية الإيجور في تركستان الشرقية مما يجعل من السهل على الهان فهم أحقية الإيجور في سياسات عادلة والحد من القمع الذي يقع عليهم لمجرد اختلافهم، إذ هو محض تمييز عنصري غير أخلاقي يشابه لحدٍّ كبير ما يواجهه الصينيون عامَّة من تمييز عنصري في أجزاء عدَّة من العالم.

على دولنا العربية والإسلامية إذا ما أرادت نصرة فعلية لمسلمي الصين خاصَّة في ظلِّ ما يتعرَّض له الإيجور من وحشية النظام الصيني، أن توظِّف مصالح بكين الاقتصادية والسياسية مع الأقاليم والبلدان العربية والإسلامية المختلفة خاصَّة في ظلِّ استراتيجية الحزام والطريق الصينية التي تحتاج فيها كثير من مشاركة وتعاون دول إسلامية مختلفة، وتحتاج إلى مشاركة فعَّالة من مواطني الإيجور في إقليم شينجيانج الحدودي المهم في هذا السياق، وإقرار حقيقي للحريات الدينية والحد من حالة التهميش الحاصلة لمسلمي الإيجور.

إذن فمبدأ النصرة الإسلامي يستلزم العمل من مختلف مسلمي العالم المعنيِّين بالقضية على عدَّة محاور داخلية وخارجية لا تستبعد عامل المصالح وتوظيفه، ولا تتخلَّى عن العوامل القيمية والأخلاقية وإبرازها وربطها في ظلِّ استراتيجية حضارية متكاملة واجبة السعي لتفعيلها من قبل كل من له صلة أو معني بالأمر.

*****



نيجيريا ومالي: بين الاقتصاد والحرب على الإرهاب

سارة أبو العزم(*)

مقدمة:

تشهد كل من دولتي مالي ونيجيريا تدهورًا في الأوضاع الأمنية خلال العام ٢٠١٩، حيث تعيش الدولتان حالة من الحرب على الإرهاب في إطار مسلسل تاريخي من عدم الاستقرار وتردِّي الوضع الأمني، تفاقم الأمر مع وجود مشكلات هيكلية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع تعقُّد المشهد مع تعدُّد الفاعلين فيه وتعدُّد مستويات تحليلهم.

غير أن عام ٢٠١٩ شهد عدَّة أحداث هامَّة في هذا الصدد بلغت خطورتها مبلغًا عظيمًا إلى الحدِّ الذي دفع بعض الدول الغربية إلى تنبيه رعاياها في الدولتين إلى هذا الأمر مع توعيتهم ببعض الإجراءات الاحترازية في حالة الإقامة أو السفر إلى الدولتين.

ونظرًا لأن هذه الحروب مستمرة منذ ما يربو على العقد فإن آثارها تطال عدَّة مجالات، ومن أبرزها المجال الاقتصادي والإنساني، ولم يقتصر الأثر على الداخل المالي والنيجيري، إنما امتدَّت إلى الجوار الإقليمي بل وحتى المجال العالمي. وفيما يلي نتناول حرب الدولتين على الإرهاب بشيء من التفصيل نمهِّد بنبذة تاريخية عن الدولتين اللتين تقعان في منطقة غرب أفريقيا.

تتميز نيجيريا بكثافة عدد سكانها ويبلغ ٢٠٥ مليون نسمة تقريبًا، نصفهم من المسلمين ويعيشون في الشمال، بينما تبلغ نسبة المسيحيِّين حوالي ٤٠% ويعيشون في الجنوب إضافة إلى بعض من يعتنقون ديانات أخرى[١]، أما مالي فيبلغ عدد سكانها ٢٠ مليونًا و٨٢ ألف نسمة، تحتل المرتبة الستين بين دول العالم من حيث الكثافة السكانية، تبلغ نسبة السكان الذين يسكنون في المناطق الحضرية حوالي ٤٤% من السكان[٢].

أولًا- أسباب تفاقم أزمات الحرب على الإرهاب في الدولتين

على الرغم من أن ما يقفز إلى الواجهة في الدولتين هي أزمة الحرب على الإرهاب غير أن جذورها العميقة في الدولتين تعزِّز استمراريَّة الأزمة بل وتضاعف من تداعياتها، ومن ثم فإن فهم الحرب على الإرهاب يقتضي الوقوف على هذه الأسباب الكامنة. تعود بعض هذه الأسباب إلى أسباب هيكلية متعلِّقة ببنية الدولة أو المجتمع، وبعضها سياسي متعلِّق بآليات ممارسة السلطة والسياسة، وبعضها اقتصادي متعلِّق بتوزيع الثروات وحجم الفارق بين الطبقات، ففي الحالة النيجيرية على سبيل المثال يعد إخفاق الدولة في القيام بوظائفها والتعامل مع الأزمات التي تواجهها أحد أبرز مسبِّبات تفاقم الأزمة إذ إنها استجمعت عدَّة ملامح من التعريف القياسي لمفهوم الدولة الفاشلة.

تعاني نيجيريا من هشاشة النظام السياسي أي هشاشة مؤسساته وعجزه عن التعامل مع التحديات والمسؤوليات المنوطة به، ويمكن الاستدلال على هشاشة المؤسسات بتتبُّع المؤسسات الأمنية وتحديدًا مؤسسة الجيش النيجيري، فعلى الرغم من نصِّ الدستور على دور الجيش في حفظ أمن البلاد وتجانس أراضيها إلا أنه متواجد بقوة في الحياة السياسية والبرلمانية تحديدًا، ممَّا أدَّى إلى إخفاقه في إدارة بعض الملفَّات، مثل العنف التالي للانتخابات وما رافقه من عدم استقرار سياسي، وهو ما يعني غياب قدرة أي فصيل نيجيري على السيطرة على مجريات الأمور؛ بالتالي تظل هناك عدَّة قوى متنافسة أو متصارعة تكاد تكون متكافئة في موازين القوى فلا يستطيع أيٌّ منها التغلُّب على باقي القوى فتظل حالة عدم الاستقرار السياسي قائمة[٣].

(*) باحثة في العلوم السياسية

(1) Nigeria Population, Worldmeters, accessed: march 2020, available at: https://2u.pw/06G3j

(2) Mali Population, Worldmeters, accessed: march 2020, available at: https://2u.pw/9qpjH

(3) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", the

تتَّضح هشاشة النظام كذلك في إخفاقه في القيام ببعض المسؤوليات بل والإلقاء بمسؤوليتها على فاعلين آخرين فقط لمجرد التنصُّل من المسؤولية، ويتَّضح هذا في الملف الأمني، حيث يعاني الشمال من حالة من الفراغ الأمني تتجلَّى في سرقة البنوك وعمليات الخطف والعنف بعد الانتخابات، فضلًا عن تعرُّض الشركات العاملة في الشمال لمحاولات النهب، على الرغم من فداحة هذا الأمر إلا أن المسؤول عنه لا يزال غائبًا، فالمفترض أن تقوم الحكومة بتحديد المرتكب الحقيقي لمثل هذه الأعمال وذلك بعد بذل الجهود في إنهاء حالة غياب الأمن تلك، وفي الغالب تدور الشكوك حول جماعة "بوكو حرام" وكذلك جماعات أخرى أو أفراد مسلحين يعملون بمفردهم ويقتاتون على هذه العمليات، لكن الحكومة تكتفي أحيانًا باتهام "بوكو حرام" بالقيام بهذا الأمر لتبرير تعاملات الحكومة مع الجماعة، في المقابل لا تتبنَّى "بوكو حرام" كافَّة العمليات كما لا يوجد متحدِّث رسمي لها يمكن الرجوع إليه لإثبات اتهامات الحكومة أو نفيها[١]، ومن ثم تبقى المعضلة الأمنية قائمة ويبقى المتسببون فيها مجهولين ولا يعرف حجم قوتهم، وذلك في ظلِّ عجز الحكومة عن بسط الأمن وعدم شفافيتها فيما يتعلق بالمعلومات اللازمة لهذا الملف.

وقد لفتتْ حالة الفراغ الأمني في الشمال والشمال الشرقي من نيجيريا نظر المجتمع الدولي إلى عجز الحكومة عن بسط نفوذها في تلك المساحات بسبب قصور التجهيزات اللازمة لقوات الجيش للتعامل مع مثل هذه المعضلات، ممَّا دفع بعض أفراد الجيش إلى التسرُّب منه، وقد شهد عام ٢٠١٤ فرار حوالي ٥٠٠ جندي نيجيري إلى الكاميرون هربًا من مواجهة "بوكو حرام"[٢].

ولا يطال الإخفاق الملف الأمني وحده في نيجيريا وإنما يطال كذلك الملفات الخدمية ومنها ملفي التعليم والصحة، إذ يواجه النظام أزمة صحية تتمثَّل في انتشار الأوبئة مثل الإيدز الذي احتلَّت فيه نيجيريا المرتبة الثانية بين دول أفريقيا عام ٢٠١٢ إضافة إلى الملاريا[٣]، أما التعليم فتكمُن أزمتُه في نيجيريا في سياسات التوظيف إذ تخرج الجامعات الطلاب سنويًّا ليواجهوا نسبة بطالة تبلغ تقريبا ١٨% ومع غياب حلول لهذه الأزمة يلجأ الخريجون العاطلون إلى العمل المسلَّح[٤].

أما الوضع السياسي في مالي، فنجد أن أزمة الاندماج الوطني هي من أهم الأزمات التي تواجه النظام السياسي، حيث تتكون مالي من مجموعة من الجماعات الرافضة مختلفة المصالح والأهداف، ومن جانب آخر وما يزيد أزمة الاندماج الوطني سوء في مالي هو فشل النظام السياسي إما للفساد المستشري فيه أو نتيجة ضعف قدرته على الوفاء بمطالب واحتياجات تلك الجماعات[٥].

وأمَّا على الصعيد الاقتصادي: فتُعاني الدولتان جرَّاء الحرب وإن اختلفت سياقات تأثُّرهما، فأمَّا مالي فتتميَّز بأنها دولة منخفضة الدخل عمومًا ذات اقتصاد متنوِّع سريع التأثُّر بتقلُّبات أسعار السلع والخدمات، حيث ظلَّ معدل النمو الاقتصادي منخفضًا في السنوات الأخيرة حتى وصل إلى ٤,٧% عام ٢٠١٨، عند

---

geographical journal, 2014, p. 3, available at: https://2u.pw/TzOyG
(1) Idem.
(2) Oyinloye Gabriel, PROFILE OF SECURITY CHALLENGES IN NORTH-EAST NIGERIA AND GOVERNMENT REACTIONS (1960 - March 2019), PHD: Nasarawa State University, Keffi, Nigeria, 2019, p. 18, available at: https://2u.pw/l2f3j
(3) Olaniyi Evans, The Impact of Poverty, Unemployment, Inequality, Corruption and Poor Governance on Niger Delta Militancy, Boko Haram Terrorism and Fulani Herdsmen Attacks in Nigeria, International journal of management, Economics, and social science, 2019, p. 4.
(4) Oyinloye Gabriel, PROFILE OF SECURITY CHALLENGES IN NORTH-EAST NIGERIA AND GOVERNMENT REACTIONS, Op. cit., p. 16.
(٥) مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي منذ ٢٠١٢، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٣٦، ص ص ٤-٥

الوقوف على أسباب ذلك نجد أن انعدام الأمن وتحديدًا في المناطق الوسطى أحد أهم الأسباب بجانب عدم الاستقرار السياسي[(١)].

ويرتكز الاقتصاد المالي بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري بشكل أساسي إضافة إلى الثروات المعدنية إذ تعد ثالث منتج للذهب في أفريقيا كما يوجد لديها يورانيوم، نظرًا لتمتُّعها بهذه الثروات لطالما كانت مالي محطًّا للأطماع الخارجية خاصَّة فرنسا بما لها من شركات عاملة في مالي يبلغ عددها ستين شركة تقريبًا وما لها كذلك من مواطنين عاملين في مالي يبلغ عددهم حوالي ستة آلاف عامل[(٢)]. ورغم هذه الثروات تواجه مالي العديد من المشكلات الاقتصادية، حيث تصل نسبة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة حوالي خمس الأراضي، ومن جانب آخر فقدان الكثير من أراضي الرعي بفعل الجفاف، وهو ما ينعكس على الثروة الحيوانية فيؤدِّي إلى موت ملايين الأبقار والأغنام والماعز. تعاني مالي كذلك من مشكلة عدم العدالة التي تتسبَّب في مضاعفة الأزمة، خاصة أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فيها تصل إلى ٦٤% تقريبًا من السكان، كما يتَّضح عدم العدالة في تهميش فئات مجتمعية بأكملها مثل "الطوارق" الذين همَّشتْهم الدولة لعقود.

وأمَّا نيجيريا فتبرز مشاكلها في الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، إذ تعاني من عدم العدالة الاقتصادية وتفاوتات الثروة الهائلة، حيث إن معظم الولايات داخل الاتحاد الفيدرالي لديها فقر مدقع تفوق نسبته ٧٠%، يعزى هذا الأمر إلى أسباب جغرافية حيث يتركَّز البترول في الجنوب وبالتالي تتركَّز فيه فرص التجارة الدولية أيضًا، بينما يبقى الشمال على حافَّة منطقة الساحل ويعاني عادة من المجاعات والجفاف[(٣)].

كذلك تعدُّ مشكلة العدالة وبناء الأمة النيجيرية أحد مضاعفات الأزمات في نيجيريا، إذ إن العمل المسلَّح ضدَّ الحكومة لا يقتصر على "بوكو حرام" ولا يتم بدافع نشر الجهاد فقط، إنما توجد جماعات مسلَّحة أخرى لديها مشاكل مع الحكومة لأسباب أخرى منها التوزيع غير المتكافئ لثروات النفط مثل حركة تحرير دلتا النيجر وشعب دلتا النيجر[(٤)]. مما يدفع تلك الحركات إلى الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة وخطف الرعايا الغربيِّين للحصول على فدية مع الاستفادة بعائد هذه الأنشطة لأن عائدها مربح، ولعل من أكثر ما فاقم الأزمة في الدولتين الإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا، إذ إن قوَّاته كانت تضمُّ لها عددًا كبيرًا من المتمرِّدين الطوارق؛ وبالتالي فإن سقوطه يعني عودتها إلى مالي للقتال ضدَّ الحكومة فضلًا عن انتشار الأسلحة وإتاحتها بأقل تكلفة بعد سقوطه[(٥)].

وأما على الصعيد الاجتماعي: فتواجه نيجيريا معضلة البنية المجتمعية، لا سيما في الشمال، إذ لا تزال القبيلة لبنة البناء الاجتماعي، كما تتسبَّب العلاقات الطبقية والعلاقات بين الأجيال المختلفة في العديد من المشكلات الاجتماعية، وممَّا زاد الطين بلة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الشمال وما رافقها من عطالة الشباب عن العمل، ممَّا أدَّى إلى زيادة هائلة في نسبة الفقراء[(٦)].

ومن جانب آخر نجد في نيجيريا أن اختلاف الديانة أحد الأسباب الكامنة خلف اندلاع أعمال عنف بعد الانتخابات مثل هجوم المسيحيِّين على المسلمين في جوس وكادونا ممَّا يعكس صورة

---

(1) The World Bank, The World Bank in Mali, accessed: 17 March 2019, available at: https://2u.pw/T1aXC

(٢) عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، قراءات أفريقية، ٢٢ فبراير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/hc9e7

(3) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", Op. cit.

(٤) هيثم قطب، منتقمو دلتا النيجر.. ثوار عباقرة أم إرهابيون، ساسة بوست، ١٤ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/qjoVE

(٥) سرج دانييل، الطوارق بعد القذافي.. أي مستقبل لمنطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ أكتوبر ٢٠١١، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/aaxfk

(6) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", Op. cit.

هشَّة عن التماسك المجتمعي[١]، وبالتالي فإنَّ الدولة مطالبة بالتفرقة بين اختلافات الجماعات المسلَّحة التي تنشط بداخل حدودها، ومنها: الجماعات الإسلامية المقتصرة على نيجيريا وحدها والتي لها روابط مع مجموعات في داخل مالي أو منطقة غرب أفريقيا أو لها روابط عالمية، والجماعات غير الإسلامية، بحيث تضع استراتيجية مناسبة للتعامل مع كلٍّ من المجموعتين.

كما أن تورُّط الأنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء تعاطيها مع الملفات الحسَّاسة يفاقم الأزمة ويعمِّق الشعور بعدم العدالة، إذ إن القوات التابعة للحكومة النيجيرية سواء الجيش أو الشرطة (المؤلَّفة من قوات مشتركة قوامها من ضباط وجنود من الجنوب) قامت بعمليات قتل خارج القانون أثناء مداهمات لمنازل ومناطق يشتبه في اتِّخادها معاقل لجماعة "بوكو حرام"، حتى إن عدد قتلاها يفوق عدد القتلى الناجمين عن عمليات "بوكو حرام"، إضافة إلى حرق المنازل والقتل العشوائي والمضايقات[٢].

وأما على صعيد مالي، فبجانب غياب الاستقرار السياسي وضعف مؤسَّسات الدولة والقوى المالية في استعادة السيطرة على مجريات الأمور بغية استعادة الاستقرار أو تحقيقه ومع تأثير هذه الحالة على دول الجوار والعالم؛ فإن القوى الكبرى تتدخَّل دوليًّا، وكان آخر هذه التدخُّلات التدخُّل الفرنسي عام ٢٠١٢[٣]. ويتفاقم عدم الاستقرار مع تعدُّد مصادره في مالي وتعدُّد الفاعلين كذلك، فجانب من عدم الاستقرار ينبع من الأزمة الدستورية والسياسية التي أعقبت الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سونجو ومجموعة من ضباط الصف ذوي الرتب المتوسطة (officers of the middle rank) ، فأطاح بالحكم المدني وعلَّق الحكم الدستوري، لكنه سلَّم السلطة لاحقا إلى الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري بسبب الضغط الدولي.

كما تُزعزع تمردات الطوارق في الشمال بزعامة الحركة الوطنية لتحرير أزواد الاستقرارَ في مالي، لا سيما مع سعي الحركة إلى إقامة دولة مستقلة في الشمال، وبلغت الاضطرابات أوجها عام ٢٠١٢، حتى إن الحكومة عجزت عن مواجهتها، لا سيما مع قيام تحالف بين الحركة وبين جماعة "أنصار الدين" –إحدى الجماعات الإسلامية في مالي– لإحكام السيطرة العسكرية على شمال مالي، تم الإعلان عن دولة مستقلة للطوارق في إبريل ٢٠١٢م، ظل الاستقرار غائبا عن المشهد حتى التدخل الفرنسي في شمال مالي بمباركة الإيكواس• ECOWAS، ممَّا ساهم في وأْد تمردات الطوارق وإعادة قدرة الحكومة على بسط نفوذها وسيطرتها على أراضيها[٤].

لا تتوقَّف معضلات مالي عند عدم الاستقرار فحسب، بل تعاني مالي كذلك من غياب الهوية الجامعة التي يمكن أن يلتفَّ حولها الماليون أو تمثِّل كلمة سواء بين الفرقاء الماليِّين، وانطلاقًا من الهُوية يتَّخذ الفاعلون الماليُّون مواقف مختلفة في تفاعلاتهم وتمثِّل بعض هذه المواقف تحدِّيًا لسيادة الدولة وعائقًا أمام الحكومات المتعاقبة لبسط نفوذها، ويبرز هذا بشدَّة في تمرُّدات الطوارق، لكنه كان أكثر جلاءً في الجماعات الإسلامية الجهادية المتعدِّدة، لأن لها روابط إقليمية وعالمية تزيد من تعقيد المشهد، تشمل هذه الحركات:

أ. جماعة أنصار الدين: ويقودها إياد غالي الذي عمل كقائد سابقًا في الطوارق لكنه انشقَّ عنهم.

---

(١) أحداث ولاية بلاتو، الجزيرة.نت، ٢٥ يونيو ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/YG2Ep

(2) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", Op. cit.

(3) Maxim Ananyev, Michaelpoyker, State Capacity and demand for identity: Evidence from political Instability in Mali, Institute for New Economic Thinking, 26 June 2019, accessed: 10 March 2020, available at: https://2u.pw/j4UWq

• الإيكواس هي منظمة إقليمية إفريقية حكومية تجمع ١٥ دولة من بلدان أفريقيا الغربية، تستهدف هذه المنظمة تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة وتعزيز الاندماج في مجالات مختلفة كالصناعة والنقل والقطاعات المالية والنقدية وغيرها من القطاعات.

(4) David Francis, The regional impact of the armed conflict and military intervention in Mali, Norwegian Peace Building resource center, 2013, p. 2.

ب. القاعدة الإسلامية في بلاد المغرب العربي: والتي تعمل كجناح للقاعدة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

ت. المجموعات أو الفصائل المنشقَّة عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي: وتنقسم إلى مجموعتين: الأولى بقيادة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو، وتدعو إلى نشر الجهاد العالمي في منطقة غرب أفريقيا، بينما يقود الأخرى مختار بلمختار الجزائري وتتمتَّع بعلاقات قوية مع أنصار الدين.

ث. الحركة الإسلامية بأزاواد: وهي مجموعة منشقَّة عن أنصار الدين وتعلن معارضتها الإرهاب والتطرُّف، والأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد هو العباس أغ انتالا Alghabass Ag Intalla الذي كان قياديًّا بارزًا في أنصار الدين سلفًا[(١)].

في المقابل، تعاني مالي كذلك من رواسب الاستبداد وآثاره على بنية النظام السياسي، إذ إنها شهدت خبرة استعمارية تلاها نظام الحزب الواحد وحكم الجيش والديكتاتوريات المتعاقبة، فبالتالي لم يكتمل بناء المؤسسات عقب الاستعمار فسُيِّرت لصالح نخب فاسدة تسعى لمصلحتها الشخصية البحتة[(٢)].

تعاني نيجيريا سياسيًّا هي الأخرى، لكن لا يتعدَّد الفاعلون فيها مثل مالي، إذ تواجه الدولة جماعتين فقط: أولاهما "بوكو حرام" ويتركَّز وجودها منذ ٢٠٠٧ في ثلاث ولايات في شمال شرق نيجيريا هي ولايات بورنو وأداماو ويوبي[(٣)] غير أنها تمتدُّ أيضًا إلى كل من الكاميرون وتشاد والنيجر، وتهدف إلى إقامة دولة في نيجيريا وغرب أفريقيا؛ ولذلك تحرص على زعزعة استقرار الحكومة النيجيرية والقضاء على النفوذ الغربي في البلاد. كانت "بوكو حرام" على ارتباط بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم أعلنت الولاء لداعش في ١٢ مارس ٢٠١٥ ثم انقسمت في أغسطس ٢٠١٦ إلى فريقين: الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا ISWA ولا زالت تحمل ذات الأفكار تجاه الحكومة ولا زالت تدين بالولاء للدولة الإسلامية في العراق والشام و"بوكو حرام" أو JASDJ[(٤)]، أما ثانيهما فهي أنصار المسلمين في بلاد السودان وظهرت عام ٢٠١٢ وترتكز في شمال نيجيريا. وفيما يلي سنتناول أهم الحوادث في الدولتين خلال عام ٢٠١٩.

ثانيًا– أبرز العمليات الإرهابية في الدولتين منذ عام ٢٠١٩

تتنوَّع الهجمات والعمليات التي تتم في الدولتين وتتنوَّع مقاصدها كذلك، إذ تستهدف أماكن العبادة والأسواق ومراكز التسوق والفنادق والحانات والمطاعم ومراكز مشاهدة كرة القدم ومعسكرات النزوح ومحطات النقل والمباني الحكومية والمؤسسات الأمنية والتعليمية والمنظمات الدولية وكذلك خلال الفترات الانتخابية.

ففي نيجيريا، نفَّذت جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان النيجيرية عدَّة هجمات وعمليات اختطاف واغتيالات لغربيِّين في شمال نيجيريا، آخرها كان خلال عام ٢٠٢٠ حين أعلنت الجماعة أنها نفَّذت عملية أسفرت عن مقتل ستة أشخاص على الأقل ولا زال العدد مرشَّحًا للزيادة وخطف العشرات وتدمير عدَّة سيارات في كمين على طريق كادونا زيرا السريع في ولاية كادونا.

ووقع هجوم في ٩ فبراير ٢٠٢٠ أسفر عن مقتل ٣٠ شخصًا على الأقل واختطاف نساء وأطفال، حيث وقعت الاغتيالات للأفراد في سياراتهم، وكان قد سبقه هجوم يومي ١٤–١٥ يناير قتلت فيه جماعة أنصار المسلمين ما لا يقل عن ستة أشخاص وتدمير العديد من المركبات على طريق كادونا زيرا السريع في ولاية كادونا.

وفي ٢٠١٩ قُتل أربعة عمال إغاثة في ١٣ ديسمبر على يد الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (ISWA) إضافة إلى عامل آخر في سبتمبر ٢٠١٩، وفي ١٧ يونيو قُتل ما لا يقل عن ٣٠

(1) Idem.
(2) Ibid. p3
(3) Humanitarian Implementation Plan (HIP) West Africa, 21 May 2019, accessed: 13 march 2020, p. 3, Ref Ares: (2019) 3315246, available at: https://2u.pw/OyIA9
(4) Who are Nigeria's Boko Haram Islamist group?, BBC, 24 November 2016, accessed:10 March 2020, available at: https://2u.pw/LOikb

شخصًا وأصيب ٤٠ آخرون في تفجير بولاية بورنو استهدف مدنيِّين مشجِّعين لكرة القدم، كما نفَّذت الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هجومًا آخر في فبراير ركز على غرب المدينة في المنطقة المحيطة بالمطار والتجمع العسكري، فضلًا عن مقتل ٢٠ شخصًا في مايدوجوري في فبراير أيضًا[١].

أما في مالي، فطالت العمليات المسلحة كافة المدن بما في ذلك العاصمة باماكو، تستهدف على حدٍّ سواء كلًّا من المواطنين والأجانب، وقد شهد العامان الأخيران عمليات بارزة، منها عملية وقعت في ٢٦ يناير ٢٠٢٠ استهدفت ثكنة عسكرية في سوكولو في منطقة سيجو، ما أسفر عن مقتل ٢٠ جنديًّا، كما شهد عام ٢٠١٩ ثلاث عمليات بارزة كانت أولاها عملية محكمة التنسيق في يناير ضدَّ معسكر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعدِّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمعروفة باسم مينوسما MINUSMA القائمة في أغليهوك بمنطقة كيدال ممَّا أسفر عن مقتل ١٠ أفراد من قوات حفظ السلام فضلًا عن إصابة العديدين[٢].

بعد هذه العملية بشهر تقريبًا وقع هجوم آخر وتحديدًا في ٢٤ فبراير ٢٠١٩ استهدف مركز التدريب الموجود في كوليكورو يقع على بعد حوالي ٥٥ كم شمال شرق باماكو والذي يتَّخذه أعضاء بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي مقرًّا رئيسيًّا للتدريب، وراح ضحيته ٤ عسكريِّين ماليِّين، كما شهد نوفمبر من ذات العام هجومًا على موقع عسكري مالي على مقربة من الحدود مع النيجر ممَّا أسفر عن مقتل حوالي ٥٣ جنديًّا ومدنيًّا[٣].

ثالثًا- تداعيات الحرب على الإرهاب على المستويات الإنسانية والاقتصادية

أ- الأزمة الإنسانية

تكبَّدت كل من مالي ونيجيريا تكلفة باهظة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي أثناء الحرب على الإرهاب، فأما على الصعيد الإنساني فقد غاب الأمن الإنساني بمعناه الشامل خاصة الاحتياجات للغذاء والمأوى، فيما يلي تفصيل ذلك.

ففي نيجيريا دُمِّرَتْ قرى بالكامل وأفرغت من أهلها ممَّا أدَّى إلى أزمات النزوح، وقد بلغ معدَّل النزوح في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي حيث تتركَّز "بوكو حرام" ١,٧ مليون نازح داخليًّا، كما فاق عدد النازحين ١٠٠ ألف ما بين ديسمبر ٢٠١٨ ويونيو ٢٠١٩ لأن هذه الفترة شهدت مواجهات كثيفة بين الحكومة و"بوكو حرام". تكمن كارثة النزوح في أنها تؤدِّي إلى الضغط على الخدمات في المناطق التي نزح إليها السكان، كما أنها تؤثِّر سلبًا على البنية الأسرية إذ ينتج عنها تفكُّك وتفريق الأسر، إضافة لما يفرضه ذلك من تحديات أمام عملية التنمية والتي تعاني بالفعل من تحديات أخرى غير تلك التي تفرضها الحرب[٤].

كما عانت الدول المجاورة حيث فاق عدد اللاجئين إلى البلاد المجاورة لنيجيريا مثل الكاميرون وتشاد والنيجر في ٣٠ أبريل ٢٠١٨ ما يقرب من ٢١٣٤٠٠ لاجئ في جميع أنحاء المناطق المجاورة، كما وردت معلومات من الوكالات الإنسانية العاملة في نيجيريا تؤكِّد وجود حالات عودة قسرية للاجئين النيجيريِّين من الكاميرون، وقد شهد عام ٢٠١٩ وحده تهجير ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص من مالي[٥]. كذلك تعذَّر الوصول إلى مئات الآلاف من المناطق حيث تشير التقديرات إلى أن تعداد النازحين إلى مناطق يتعذَّر الوصول لها بلغ ٨٠٠ ألف شخص، وتكمن صعوبة ذلك في صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه الفئات المتضررة[٦].

والخسائر في نيجيريا لم تقتصر على المواجهات مع الجماعات الجهادية فقط إذ تسبَّبت "حرب المزارعين والرعاة" في

(1) Foreign travel advice: Nigeria, Gov. UK, available at: https://2u.pw/FRDeI
(2) Foreign travel advice: Mali, Gov. UK, available at: https://2u.pw/CRoZj
(3) Idem.
(4) Humanitarian Implementation Plan (HIP) West Africa, Op. cit.
(5) The New Humanitarian, 2019 in Review: Militancy in Africa, 29 December 2019, accessed: 16 March 2019, available at: https://2u.pw/jNkV6
(6) Humanitarian Implementation Plan (HIP) West Africa, Op. cit.

خسائر بشرية فادحة في العام السابق وصلت إلى ١٩٤٩ قتيلًا ويمثِّل هذا العدد تقريبًا ستة أضعاف عدد القتلى بسبب المواجهات مع جماعة "بوكو حرام" في ذات العام.

وقد أدَّت المواجهات مع "بوكو حرام" التي استمرَّت إلى ما يزيد عن عقد من الزمان إلى أسوأ كارثة إنسانية في المنطقة، إذ تسبَّبت في وجود أكثر من ١٠ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة إضافة إلى مليوني نازح في منطقة بحيرة تشاد والدول المحيطة بها(١).

وتعدُّ القطاعات التالية الأكثر تضرُّرًا من جرَّاء هذه الأزمات: التعليم والمساعدات الغذائية والصحة، ويعدُّ كلٌّ من النساء والأطفال من الفئات الأكثر تضرُّرًا، وبشكلٍ خاص الأطفال، إذ إن هناك واحدًا من كل أربعة نازحين داخليًّا تحت سنِّ الخامسة، كما أن ٧٩% منهم من النساء والأطفال، وقد تحسَّنت الظروف في بعض المناطق مثل ولاية يوبي وأداماوا وبعض أجزاء ولاية بورنو(٢).

أمَّا مالي فشهدت نهب وتدمير عشرات القرى، إضافة إلى مقتل ٣٠٠ مدني على الأقل في حوادث العنف الطائفي في الوسط والشمال، ولم تقتصر الخسائر البشرية على المدنيِّين، فقد كانت هناك روايات أفادت بمقتل ٦٠ جنديًّا يشتبه في دعمهم أفرادًا مسلَّحين تابعين للجماعات الجهادية وتمَّ دفنهم في مقابر جماعية، إضافة إلى اعتقال وكالة الاستخبارات الوطنية العديد من الرجال المتَّهمين بجرائم ذات صلة بالإرهاب دون الالتزام بالإجراءات القانونية العادلة(٣).

كما كانت شريحة الأطفال من أكثر الفئات تضرُّرًا من الأزمة، إذْ قُتل أكثر من ٢٥ طفلًا في وسط وشمال مالي وأصيب آخرون بسبب المتفجرات، بالإضافة إلى نزوح الأطفال بسبب إطلاق النار والاشتباكات الطائفية، مما خلق أزمة أخرى هي "الأطفال المفقودين" أثناء عمليات النزوح، لم تقتصر أزمات الأطفال على النزوح بل أيضًا عانىَ الأطفال من غلق المدارس، إذ ظلَّت أكثر من ٧٣٥ مدرسة مغلقة كما حُرِمَ حوالي ٢٢٥ ألف طفل من التعليم بسبب النزوح وانعدام الأمن(٤).

ب- الأزمة الاقتصادية

تباين أثر الحرب على القطاعات المختلفة في مالي، فبينما لم تتضرَّر بعض القطاعات بشكلٍ مبالغٍ فيه نجد أن هناك قطاعات أخرى تضرَّرت، ومنها قطاع الاستثمار، وانخفض بنسبة ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ممَّا دفع الحكومة إلى زيادة النفقات استجابة لانخفاض الإيرادات فتراجع حجم التضخُّم من ١,٨% عام ٢٠١٧ إلى ١,٧% عام ٢٠١٨(٥).

كما أسهمت صادرات القطن والذهب القوية في تقليل عجز الحساب الجاري الخارجي من ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ إلى ٣,٧% عام ٢٠١٨، وقد تمَّ تمويل العجز من خلال مزيج من الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٪) والقروض الميسَّرة الخارجية (٨٠٪)(٦). كما ارتفع عجز الموازنة من ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٧ إلى ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٨، بينما انخفضت الإيرادات بنسبة ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. قد يعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة لتدهور الوضع الأمني، والتهرب الضريبي، وزيادة الإعفاءات من ضريبة الوقود الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، فضلًا عن تباطؤ النمو والتأخير في إصدار رخصة اتصالات جديدة(٧).

(١) داليا قانصو، نيجيريا والعنف المتنقل: حرب أهلية كامنة، العربي الجديد، ٤ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/ywBut

(2) Hajer Naili, What you should know about the humanitarian crisis in north-east Nigeria, 21 June 2018, Norwegian Refugee Council, accessed: 16 march 2020, available at: https://2u.pw/9MCBn

(٣) مالي: أحداث عام ٢٠١٨، هيومن رايتس ووتش، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/hDcsE

(٤) المرجع السابق.

(5) The World Bank, The World Bank in Mali, Op. cit.

(6) Idem.

(7) Idem.

استجابت الحكومة لذلك بتخفيض الإنفاق العام من ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ إلى ٢٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، ومع ذلك زاد العجز وتمَّ تمويله إلى حدٍّ كبير من خلال إصدارات السندات الإقليمية، بسبب عدم كفاية المساعدة الخارجية(١).

وأمَّا نيجيريا فالأزمة فيها أقل حدَّة من مالي، إذ إنها أكبر اقتصاد في أفريقيا، كما تتَّجه إلى أن تحتلَّ المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠، ونظرًا لانتشار الفقر في أنحاء البلاد فإن من شأن مثل هذه النزاعات أن تتسبَّب في أزمة في الغذاء وزيادة الإصابة بالأمراض وازدياد معدلات الفقر، فضلًا عن أن بعض الفئات التي يعوَّل عليها للتخفيف من حدَّة الأزمة لن يُسعفها الواقع، وتندرج النساء تحت هذه الفئات حيث إن عمل النساء قد يخفِّف حدَّة فقر أسرهم، وقد بلغت نسبة الفتيات ٦٠% من بين جميع الأطفال الذين خرجوا من المدارس(٢).

وأما التداعيات الإقليمية للأزمة فقد تورَّطت نيجيريا في التدخُّل في مالي تحت ظلِّ قوات African-led International Support Mission to Mali AFISMA)) فزاد الاحتقان ضدَّ حكومة نيجيريا من قبل الجماعات التي تسعى لإقامة حكم إسلامي أو تطبيق الشريعة، خاصَّة مع انتشار الشائعات التي صدَّقها عموم الماليِّين بخصوص إساءة معاملة الجنود النيجيريِّين لعموم السكان(٣).

وتثير الأزمات في الدولتين مخاوف دول الجوار التي تخشى تسرُّب الأزمات إليها، إذ هناك خطر انتشار الحرب الأهلية والنزاعات إلى الوسط المحيط Regionalization of the civil war وما يصحبه من تدفُّق المسلَّحين إلى الدول المجاورة وما قد يوازيه من عدم استقرار لهذه الدول، حيث تتخوَّف هذه الدول من تحوُّل مالي إلى دولة فاشلة تقودها التيارات الجهادية وبالتالي يصدِّرون أفكارهم إلى الدول المحيطة والعالم، خاصَّة مع تحوُّل الحركات الجهادية من اتِّخاذ جنوب آسيا إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كنقاط انطلاق وانتشار، كما تخشى دول الجوار أيضًا من إقامة مناطق تدريب على حدودها مع مالي لا سيما في ظلِّ الطبيعة الجغرافية لمالي، إذ إن هناك العديد من الجبال والوديان فيها ممَّا يجعلها ملاذًا آمنًا للحركات الجهادية وكذلك مشكلات الفقر والحكم غير الرشيد وغيرها التي تدفع باتجاه انتشار هذه الجماعات، أبرز الدول التي يهدِّدها هذا التخوُّف الجزائر التي تقع على مقربة من مناطق آجلهوك وتيسالي إحدى أبرز معاقل التدريب، لعلَّ ذلك قد يفسِّر سبب معارضتها لتدخُّل الناتو في ليبيا للإطاحة بالقذافي(٤)، وذلك لأن قوات الأخير كانت تضمُّ عددًا كبيرًا من المتمرِّدين الطوارق وبالتالي فإن سقوطه يعني عودتها إلى مالي للقتال ضدَّ الحكومة فضلًا عن انتشار الأسلحة وإتاحتها بأقل تكلفة بعد سقوطه(٥).

كما أن توجُّهات الفرق الإسلامية داخل مالي ليست واحدة ولا متجانسة، إذ يدين معظم الماليِّين بالإسلام الصوفي، بينما تسعى جماعة أنصار الدين لتطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي لكن تحديدها لمعنى الشريعة مختلف عن مفهومها عند الصوفيِّين ممَّا يسبِّب تصادمًا بين التوجُّهين، بالتالي لن يؤدِّيَ التصالح مع طرف واحد منها إلى تهدئة الأزمة.

يعدُّ وضع مالي مسألة أمن قومي بالنسبة للحكومة النيجيرية، ربما الهاجس المشترك بين الدولتين هو الجماعات المسلحة في كلا البلدين والتي توفِّر الدعم لبعضها، فبينما تحارب نيجيريا "بوكو حرام" نجد أن "بوكو حرام" تلقَّت الدعم والتدريب من قبل القاعدة في بلاد المغرب العربي وجرتْ هذه التدريبات في شمال مالي، كما درَّب تنظيم "الشباب المجاهدين" -أحد فصائل القاعدة في بلاد المغرب العربي- "بوكو حرام" أيضًا لكن في الصومال، بالتالي فإن دفع نيجيريا منظمة "الإيكواس" التي تقودها للتدخُّل العسكري في مالي إنما هو في المقام الأول

(1) Idem.
(2) Feargal O'Connell, Nigeria faces rising violence in 2019, Financial Times, 9 January 2019, accessed: 10 march 2020, available at: https://2u.pw/JahjR
(3) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", Op. cit.
(4) Ibid. p. 11
(٥) سرج دانييل، الطوارق بعد القذافي، مرجع سابق.

لإضعاف يد الدعم المقدَّمة لجماعة "بوكو حرام" بما يعزِّز مصالح الدولة النيجيرية، كما أن مصالح نيجيريا بالقطع تتضمَّن الحفاظ على عدم تحوُّل مالي إلى دولة فاشلة[1].

كذلك تثير الأزمات في الدولتين مخاوف القوى الكبرى عالميًّا، خاصَّة مع استغلال حكومة نيجيريا فزاعة الأمن للضغط على القوى الدولية، فمثلًا في مارس ٢٠١٢ كانت هناك عملية تحرير رهائن فاشلة قامت بها نيجيريا وعلى إثرها طالب الرئيس جوناثان بضرورة التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب.

ويتَّصل بذلك الذعر من توسيع رقعة المنضمِّين للجماعات المسلَّحة سواء كأفراد أو مؤسسات إضافة إلى توسيع رقعة النشاط بحيث لا يكون قاصرًا على مالي والنيجر وحدهما، إنما يطال قلب الدول الكبرى مثل التهديد بتنفيذ عمليات داخل فرنسا على خلفية غزوها مالي، إضافة إلى استهداف رعايا هذه الدول ومصالحها في مالي والنيجر.

وبالتالي يخشى أن تتحوَّل دول الساحل عمومًا ومالي خصوصًا إلى ملاذ لحركات الجهاد العالمي، لا سيما وأن معظم الحركات الجهادية في هذه المنطقة لها صلة مباشرة مع حركات عالمية كالقاعدة في بلاد المغرب العربي أو صلة غير مباشرة حيث تقدِّم لها التدريب، واستجابة لهذا الوضع الحرج أعلنت لجنة الأمن الداخلي بمجلس النواب الأمريكي جماعة "بوكو حرام" عام ٢٠١١ أنها تمثِّل تهديدًا متصاعدًا للمصالح الأمريكية والأراضي الأمريكية كذلك وأنه لا يجب الاستهانة بقدرات "بوكو حرام"، كما عقدت مقارنة بينها وبين "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية وبين طالبان، كما سمَّت ثلاثة من أعضائها باعتبارهم إرهابيِّين دوليِّين.

ومن جانب آخر، فإن أمن الأجانب في منطقة غرب أفريقيا دومًا في حالة تهديد لا سيما مع تعدُّد عمليات الخطف وطلب الفدية، فبعد الاحتلال الفرنسي لمالي كان هناك خطف لسائحين أجانب في الكاميرون، اشترطت جماعة "أنصار المسلمين" على الحكومتين النيجيرية والفرنسية إطلاق سراح أتباعها القابعين في سجون نيجيريا مقابل إطلاق سراح السائحين.

ومن جانب ثالث، تعدُّ منطقة الساحل بيئة خصبة لتجارب أسلحة وقدرات القوى الكبرى، فعلى سبيل المثال؛ سهَّل التدخُّل الفرنسي الطريق لتوسُّع حرب الطائرات الأمريكية بدون طيار في منطقة الساحل، ووجود هذه القدرات لدى الولايات المتحدة الأمريكية قد يسهِّل مهمَّات دول أخرى في حربها ضدَّ الإرهاب كما فعلت في الصومال وأفغانستان.

خاتمة:

بعد مرور عقد من الزمان تقريبًا على البدء في الحرب على الإرهاب في المنطقة، كيف يمكن تقييم تلك الحرب في دولتي مالي ونيجيريا؟

الأمر يحتاج إلى وضع معايير للتقييم، وقد جرى اتخاذ معيارين هما تحقيق الحرب لمقصدها وهو القضاء على الإرهاب، سواء تمَّ على يد أجهزة الدولة أو على يد جماعات خارجة عن الدولة، إضافة إلى موازنة المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه الحرب، ونجد أن كليهما يؤدِّي للحكم على هذه الحرب بالفشل، فأمَّا عن الهدف الأول فلم يتحقَّق نظرًا لأن الحرب مستمرَّة منذ ما يربو على العقد في الدولتين، ولم يشهد عام ٢٠١٩ أو العام الحالي أي تطور في هذا الصدد.

وعلى مستوى المعيار الثاني، فإن كفة الخسائر راجحة أكثر بكثير من المكاسب بل إن المكاسب لا تكاد تُذكر، إذ تشمل هذه الخسائر خسائر الأمن الإنساني، لا سيما في ظلِّ غياب الاحتياجات الإنسانية الأولى، ومنها: الغذاء والمسكن، كذلك خسائر الاقتصاد التي سبق تفصيل الحديث عنها، بالإضافة إلى عجز الدولة عن القيام بوظائفها كاملة ممَّا يؤثِّر على سيادتها سلبًا.

ويتجلَّى هذا العجز في الملف الأمني تحديدًا ما يعطي الحجَّة لكلٍّ من التدخُّلات سواء كانت إقليمية أو عالمية مثل تدخُّل قوات الإيكواس وقوات الاتحاد الإفريقي في مالي وكذلك

(1) Stuart Elden, The geopolitics of Boko Haram and "Nigeria's war on terror", Op. cit.

التدخُّل الفرنسي في مالي عام ٢٠١٣ مستهدفًا منع إقامة دولة إسلامية على مقربة من فرنسا وأوروبا وغيرها.

وعند البحث في أسباب إخفاق الدول في هذا الملف نجد أن الأمر قد يعزى لثلاثة أسباب: أولهما يتعلَّق بمفهوم الدولة وخبراتها في السياقات المختلفة، فبينما تعني الدولة في السياق الغربي (الدولة الأمة) بمعنى أن دورها هو رعاية الأمة، نجد أن الدولة في خبرات الجنوب عامة، ومنها أفريقيا، هي دولة وحسْب، أي دولة لفرض السلطة وامتلاك أدوات قهر، أمَّا دورها فيما يتعلَّق برعاية الأمة الذي يبدأ بصياغة عقد اجتماعي ملائم لخبرتها التاريخية، ويمتد حتى استكمال بناء المؤسسات وتأديتها للوظائف المنوطة بها فهذا ممَّا لم يحدث حتى الآن أو في أحسن الأحوال لم تكتمل مسيرته.

أمَّا السبب الثاني فهو أن الحكومات أحيانًا تتوسَّع في بعض الأدوار غير المفترض أن تكون ضمن أولوياتها الأولى، فمثلًا تسعى نيجيريا لحيازة مكانة إقليمية؛ ومن ثم تستضيف على أرضها منظمات إقليمية وتشارك في ميزانيتها بينما يمكن توجيه الموارد إلى مكافحة الفقر أو النهوض بالتنمية في المقام الأول.

بينما يكمن السبب الثالث في أن معالجة الأمور تقتصر على المعالجة السطحية التي تكتفي بالتعامل الأمني ولا تتعمَّق لمعالجة الأزمات الهيكلية التي تساعد على إعادة توليد الأزمات.

*****



الصومال وحالة غياب الدولة وتجدد الصراع

مروة يوسف(*)

مقدمة:

دخلت الصـــومال(**) في العقد الرابع من غياب الدولة منذ الإطاحة بنظام محمد ســياد بري في أوائل تســعينيات القرن الماضـــي، ومنذ ذلك الحين ظهرت محاولات عدة لإقامة حكومة منتخبة في مقديشـــو لتســتعيد الســيطرة على البلاد التي فرقتها الحروب والمليشـــيات وتدخلات دول الجوار والدول الإقليمية والكبرى، لم تسفر أي منها عن استقرار الأوضاع في الصومال، وإن كانت تخللت تلك الفترة فترات هدوء؛ لكن ذلك لم يستمر وعاد الصــراع مرة أخرى ليتصــدر المشــهد الصــومالي منذ عام ٢٠١٧ وزاد بشـــكل حادّ في أواخر ٢٠١٩ وبدايات ٢٠٢٠، ويتناول هذا التقرير الوضـع في الصـومال وأسـباب تجدد الصـراع والفاعلين فيه ومن المســتفيد منه، وهل تشـــهد الصـــومال في المسـتقبل القريب نهاية لحالة غياب الدولة بها أم أن وضـع غياب الدول سيستمر؟

أولًا- خلفية تاريخية:

كان ســياد بري وســياســاته مهدًا لقيام حرب أهلية ستنشـب عقب رحيله في الصـومال بين عدد من القبائل الذين يتحملون سـواء كانوا في صـف الدولة أو في المعارضـة المسـلحة مسؤولية قيام الحرب الأهلية التي دمرت البلاد، وكان من نتائجها إســقاط الدولة، ومعاناة الشــعب الصــومالي، حيث عملت الأطراف المشاركة بعد ذلك على استقطاب السياسيين والضرب على وتر العصـبية[١]، وأعلنت أرض الصـومال، التي كانت تحت الاستعمار البريطاني سابقًا، الاستقلال من جانب واحد[٢].

وفي مطلع عـام ١٩٩٢ وقع أمراء الحرب هـدنـة لوقف الاقتتال بينهم برعاية من الأمم المتحدة، وفي ديسمبر ١٩٩٢ أقر مجلس الأمن الدولي التدخل العســكري في الصــومال بقيادة الولايات المتحدة بهدف وقف الحرب الأهلية الدائرة، وبعد أسبوع من القرار بـدأت قوات من المارينز الأميركية -ما يقرب من ٣٠ ألف جندي- النزول في ميناء العاصمة مقديشو في عملية سميت إعادة الأمل[٣]، وحاربت الولايات المتحدة الأمريكية ميليشــيات محمد فارح عيديد الذين قتلوا عشرات الجنود الأمريكيين وأسقطوا مروحية لهم، وخرجت الولايات المتحدة منها بعد معارك دامت

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(**) الصومال دولة تقع في شرق قارة إفريقية على منطقة ما يعرف باسم القرن الإفريقي، وهو ما جعل موقعها مميزًا وهدفًا للقوى الإقليمية والدولية. يحدها خليج عدن والمحيط الهندي من الشرق، إثيوبيا من الغرب وجيبوتي من الشمال الغربي، كينيا من الجنوب الغربي، والصومال دولة تقع في جزء أساسي من القرن الإفريقي ذي الأهمية الاستراتيجية الدولية البالغة، وهو القرن الذي طالما انفرد الاستعمار الغربي باحتكار مواقعه وثرواته ومراكزه الحاكمة. وهو أيضًا القرن الذي يطل مباشرة على حقول إنتاج البترول الضخمة في الجزيرة العربية والخليج وإيران، كما يطل في نفس الوقت على خطوط نقله ومروره إلى الغرب الصناعي، سواء عبر خليج عدن إلى مضيق باب المندب فالبحر الأحمر والبحر المتوسط متدفقًا إلى أوروبا وأمريكا، أو عبر بحر العرب فالمحيط الهندي عبر قناة موزمبيق إلى رأس الرجاء الصالح فالمحيط الأطلنطي حيث أوروبا وأمريكا.

(١) د. محمد إبراهيم عبدي، الإسلاميون والحكم في الصومال من الإستقلال إلى إنهاء المرحلة الإنتقالية، موقع أفريقيا ٢٠٥٠، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3eSce

(٢) الصومال بعد حوالي ٦٠ عاماً من الاستقلال، موقع بي بي سي العربية، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/y3iFs

(٣) أبرز محطات النزاع الصومالي، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٦، تاريخ الإطلاع ١٧ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/4BF92

ستة أشهر[١]، ومع منتصف التسعينات دخلت الصومال حالة من الجمود السياسي وذلك بعد انسحاب القوات الدولية في مارس ١٩٩٥، وفشل العديد من مبادرات دول الجوار الإقليمي لحل الأزمة.

ظل الوضع على هذا الحالة من غياب الدولة ودخول البلاد في الكثير من الأزمات الإنسانية –ومنها مجاعة كانت قد بدأت مع الحرب الأهلية ١٩٩٢ وعدت أسوأ مجاعة حصلت في القرن العشرين[٢]– ولم ينتج عن محاولات المصالحة ومؤتمرات التسوية التي عقدت أية نتيجة ملموسة على الأرض مثل مؤتمر عرتا في جيبوتي عام ١٩٩٩.

نتيجة للفراغ الناجم من انسحاب القوات الدولية من الصومال وفشل الفصائل المسلحة، وحالة الجمود التي سادت عملية عقد مؤتمرات المصالحة وتلاشي أمل استعادة الدولة، ثم توقف الحروب الشاملة التي كانت تجتاح البلاد، كان ذلك إيذانا بمرحلة اعتماد كل عشيرة على نفسها في تسيير شؤونها، فبدأ إنشاء المحاكم الإسلامية(***) في شمال مقديشو وترأس الشيخ على طيري أولى تلك المحاكم ثم انتشرت في المحافظات في بلدوين وبيدوا، وكانت في المرحلة الأولى تقوم بتنفيذ الحدود، بينما اقتصرت عملياتها في نهاية التسعينيات على التوعية والفصل في الخصومات وإعادة التأهيل.

وبدأ نجم المحاكم الإسلامية في السطوع في الصومال نتيجة لتطورات إقليمية ودولية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، منها:

١. هزيمة حركة الاتحاد الإسلامي في أوجادين واحتلال إثيوبيا لقواعدها في محافظة جدو الصومالية عام ١٩٩٦، وهروب بعض قياداتها إلى مقديشو، حيث نقلت إثيوبيا معركتها مع حركة الاتحاد إلى مقديشو والداخل الصومالي.
٢. تفجير سفارتي الولايات المتحدة في شرق أفريقيا، واتهام الولايات المتحدة بعض العناصر الصومالية بالمشاركة في العملية واستخدام تنظيم القاعدة ملاجئ له في الأراضي الصومالية[٣].
٣. بدء الولايات المتحدة ما أسمته الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من ستبمبر ٢٠٠١، ومع تصاعد حربها في أفغانستان والعراق، زادت من تحالفاتها ضد صعود الإسلاميين في الصومال المتمثلين في المحاكم الإسلامية وبدأت تحالفاتها مع أمراء الحرب للقضاء على العناصر التي تراها الولايات المتحدة تهديدًا، مما أدي إلى خروج المحاكم من سلطة العشيرة وأصبحت كيانا أكثر استقلالا، واتخذت مسارًا أكثر تشددًا، في الوقت الذي اشتدت عمليات القتل والاغتيالات المنظمة التي تتبادلها أطراف الصراع الصومالية المرتبطة بالأطراف الإقليمية والدولية.

تحولت المحاكم الإسلامية في السنوات التالية لتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في أمريكا من جهاز تابع للعشائر مخول فقط لاستتباب الأمن والفصل في الخصومات ولا علاقة له بالعمل السياسي ولا بشؤون القبائل الأخرى، إلى جهاز مستقل لديه أجندة سياسية وعسكرية، يدافع عن نفسه وعن قياداته ضد

---

(١) الولايات المتحدة تعود إلى الصومال بعد غياب دام ثلاثة عقود، موقع بي بي سي العربية، بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Lvux8

(٢) مجاعات الصومال منذ "جفاف المعكرونة"، موقع الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع ١٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/9u4gU

(***) وكان للاتجاه الصوفي وجماعة آل الشيخ بقيادة الشيخ محمد معلم حسن دور كبير في فكرة إنشاء محاكم أهلية إسلامية وكانت الفكرة والشعار الإسلامي عمومًا يلقى تأييدًا واسعًا من عامة الشعب والإسلاميين الذين كانوا يرون إعلان تطبيق الشريعة بمثابة حل سحري للفوضى العارضة التي عاشوها، وعقابًا صارمًا للعصابات التي تمارس القتل والنهب، وشارك مختلف الأطياف الإسلامية من السلفية والصوفية والإخوان في إنشاء وإدارة وتوجيه المحاكم الإسلامية منذ عام ١٩٩٤.

(٣) أحمد عسكر، مستقبل الأمن في منطقة القرن الإفريقي عقب انسحاب القوات الإفريقية من الصومال، قراءات أفريقية، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٩، تمت الزيارة في ١١ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Hjoq0

الفصائل المسلحة وأمراء الحرب المتعاونين مع الأطراف الخارجية[١]، وفرضت الضغوط المحلية والدولية عليها أن تقوم بالتنسيق والتعاون فيما بينها وصولًا إلى إنشاء تحالف يجمعها وتحت قيادة واحدة تحت اسم "اتحاد المحاكم الإسلامية"؛ وذلك منذ عام ٢٠٠٤، وانضمت إليه جميع المحاكم في مقديشو، إضافة إلى المجموعات الإسلامية المسلحة؛ وأهمها المجموعات المرتبطة بالقاعدة (حركة الشباب فيما بعد) وبدأت تقوم بتنفيذ عمليات مشتركة لها.

ومن ناحيتهم، قام أمراء الحرب أيضًا –بعد المقاومة الشرسة التي واجهوها في معاركهم ضد المحاكم– بإنشاء تجمع سموه بـ"تحالف إرساء السلام ومحاربة الإرهاب"، وكان مما عجل في خوض الطرفين في المواجهات العسكرية تلاشي خطر الحكومة الانتقالية التي انتقلت إلي بيدوا منذ عام ٢٠٠٥م؛ واستطاعت المحاكم إلحاق الهزيمة بأمراء الحرب وطردهم من مقديشو مع حلول عام ٢٠٠٦، وتوحيد العاصمة لأول مرة منذ عقد ونصف، وتمكنت المحاكم قبل نهاية عام ٢٠٠٦ من السيطرة على معظم المحافظات في وسط وجنوب الصومال[٢]، إلا أن ذلك لم يستمر وقامت إثيوبيا بدخول الصومال للقضاء على المحاكم ونجحت في مهمتها.

دخل الصومال بعد الإزاحة بالمحاكم الإسلامية في واحدة من أسوأ مراحل الحرب الأهلية، فقد بدأت فلول المحاكم بحرب عصابات على الحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية ومنعتها من بسط سلطتها في البلاد[٣]، وكان من تبعاتها تدمير ما تبقى من العاصمة ونزوح مئات الآلاف من سكان العاصمة والمحافظات الجنوبية، وكانت المحصلة النهائية لتلك الجولات من الحروب المدمرة قبول جناحٍ من المحاكم غير فاعل عسكريًا في الداخل –وبضغط من المجتمع الدولي وبعد سنتين من المعارك المتواصلة– بدخول مفاوضات والتوصل إلى اتفاق جيبوتي ٢٠٠٩، والذي بموجبه تم انتخاب شريف شيخ أحمد رئيسًا للحكومة الانتقالية دون أن تنتهي الحرب [٤].

وفي الوقت الذى تحاول الصومال البحث عن مقومات بناء الدولة كان لديها من الأزمات المتداخلة المعقدة ما عجل بانتهاء فترة ولاية شريف شيخ أحمد؛ ومنها:

١. مجاعة ٢٠١٠-٢٠١٢ والتي تسببت في وفاة ٢٦٠ ألف شخص نصفهم من الأطفال، وبحسب تقرير صادر عن منظمة الغذاء العالمية التابعة للأمم المتحدة توفي في ذلك الوقت ما يقدر بـ٤,٦% من مجموع سكان البلاد، بالإضافة إلى ١٠% من الأطفال دون سن الخامسة في جنوب الصومال ووسطه، وتسبب غياب الاستقرار الأمني والسياسي إلى نزوح أكثر من مليون صومالي داخل بلدهم، خاصة من المناطق القروية والزراعية، ولجوء قرابة مليون آخرين إلى الدول المجاورة، حيث تقلصت المساحات المزروعة، وفاقم ذلك موجات الجفاف، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، واستشرى الفقر المدقع[٥].

٢. أعلن شريف شيخ أحمد حل ميليشيات المحاكم الإسلامية، ومع ذلك استمرت فصول الأزمة الصومالية التي دخلت مرحلة جديدة بنجاح مقاتلي حركة الشباب المجاهدين في السيطرة على مناطق واسعة من الصومال الأمر الذي استمر حتى الآن[٦].

---

(١) اتحاد المحاكم الإسلامية، موقع الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع ٢٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/d4LNj

(٢) أحمد عسكر، مرجع سابق.

(٣) فاطمة الزهراء حسن، المحاكم الإسلامية في الصومال : سيناريو الصعود والإنهيار، بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٢، تاريخ الإطلاع ١٩ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/PwaVN

(٤) انظر الآتي:

- د. محمد إبراهيم عبدي، مرجع سابق.
- اتحاد المحاكم الإسلامية، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق.

(٥) انظر الآتي:

- مجاعات الصومال منذ "جفاف المعكرونة"، مرجع سابق.
- المجاعة في الصومال تودي بحياة ٢٦٠ ألف شخص، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ٢ مايو ٢٠١٣، تاريخ الإطلاع ١٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Bop34

(٦) أميرة شريف، هند الضوى، شريف شيخ أحمد... من "المحاكم الإسلامية" إلى "رئاسة الصومال"، بوابة الحركات الإسلامية، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠،

٣. تصاعد تهديد القراصنة لممر باب المندب الملاحي، والتي بدأت بقرصنة البضائع في الساحل الصومالي، قبل أن يتحول إلى تهديد لخطوط الملاحة الدولية، لتصل إلى أقصى نشاطها في ٢٠١١ [١]؛ مما أدى إلى تدخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بنشر قطع بحرية في المنطقة؛ وذلك عقب اصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا سمح بدخول القوات الأجنبية للمياه الإقليمية الصومالية[٢].

ثانيًا– أزمة غياب الدولة

لدى الصومال العديد من الإشكاليات المتداخلة المعقدة التي تجعل من تفكيك المشهد الصومالي لفهمة أمر غاية في الصعوبة؛ نتيجة أن العامل الواحد مرتبط بعوامل أخرى يؤثر فيها ويتأثر بها، ومن تلك العوامل التدخل الخارجي، بناء حكومة قوية، وتجدد الصراع من قبل جماعات مسلحة مثل حركة شباب المجاهدين.

أ– التدخل الخارجي: وتتعدد أطرافه سواء كانت جماعية بشكل منظمات أو فردية وفيما يلي تفصيل ذلك:

- (أميصوم): وهي قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي دخلت إلى الصومال وذلك عقب خروج إثيوبيا من مقدشيو، وكان هدفها الأساسي مواجهة حركة شباب المجاهدين في البلاد المناهضة للحكومة، والحد من تهديداتها، وتقديم الدعم لجهود مؤسسات الدولة الرامية إلى ضبط الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى خلق ظروف مواتية على المدى البعيد للاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية، فيما أصدر مجلس الأمن الدولي في فبراير ٢٠٠٧م قرارًا برقم ١٧٤٤/٢٠٠٧م أكَّد فيه دعمه لخطوة الاتحاد الأفريقي لنشر بعثة حفظ السلام الأفريقية في الصومال، وترحيبه بإعلان إثيوبيا الاستعداد لسحب قواتها العسكرية من الصومال. وتتألف البعثة من حوالي ٢٢ ألف جندي من أكثر من دولة أفريقية (هي أوغندا وبوروندي وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي)، كما انضمت عناصر من الشرطة الأفريقية (من دول غانا ونيجيريا وكينيا وأوغندا وسيراليون).

وخلال تلك الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٠) لعبت قوة الاتحاد الأفريقي دورًا بارزًا في مكافحة تهديدات حركة الشباب في الصومال؛ حيث استطاعت بشكل كبير ملء الفراغ الذي خلَّفه الجيش الوطني الصومالي منذ سنوات؛ بسبب ضعف قوته وقدراته والتمويل اللازم له في ظل التحديات السياسية والأمنية التي تواجه دولة الصومال منذ تسعينيات القرن الماضي.

وقد تمكَّنت قوات حفظ السلام الأفريقية من تحقيق بعض المهام المنوطة بها؛ على الرغم من محدودية قدراتها، حيث وفَّرت الأمن نسبيًّا في بعض أنحاء البلاد، كما دعمت العملية الانتقالية التي أفضت إلى تشكيل البرلمان وإصدار الدستور وانتخاب الرئيس السابق حسن شيخ محمود كأول رئيس غير انتقالي للصومال في عام ٢٠١٢م. كما أجبرت حركة شباب المجاهدين التي تُمثّل صداعًا في رأس حكومات مقديشو المتعاقبة على التخلي عن معقلها الأساسي في ميناء كسمايو، والتراجع نحو مناطق أخرى نائية في جنوب البلاد؛ بحيث استطاعت أن تبسط سلطة الدولة بشكل تدريجيّ أدَّى إلى فقدان الحركة لمواقع كثيرة بعد أن كانت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد عند انتشار البعثة الأفريقية. أضف إلى ذلك نجاحها في طرد عناصر الحركة

تاريخ الإطلاع ٢٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mn0z1

(١) الصومال بعد حوالي ٦٠ عاماً من الاستقلال، مرجع سابق.

(٢) انظر الآتي:

– القرصنة البحرية: الظاهرة تنحسر في الصومال، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الإطلاع ٢٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MJXPn

– القحط والمجاعة "يؤججان" القرصنة في الصومال، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/S4Czp

من العاصمة مقديشو بشكل كامل؛ الأمر الذي أعاد الأمن بشكل نسبيّ، وأسهم في عودة السكان إلى منازلهم مرة أخرى، كما شكَّلت هذه الخطوة انتصارًا سياسيًّا[١].

وفي يونيو ٢٠١٦م قرَّر مجلس السلم والأمن الأفريقي إجراء تخفيض تدريجي لقوات الاتحاد الأفريقي يتبعها الانسحاب الكامل من الصومال، ونقل المسئولية الأمنية إلى الجيش الوطني الصومالي، وبناءً على هذا القرار فقد قامت الحكومة الأوغندية بسحب ٢٨١ جنديًّا من قواتها في البعثة الأفريقية في نهاية ديسمبر ٢٠١٧م كجزء من عملية تخفيض أعداد القوات الأفريقية، كما أعلنت الحكومة المركزية الصومالية وضع خطة أمنية في مارس ٢٠١٨م إزاء تسلُّم مهام أمن البلاد من بعثة الاتحاد الأفريقي في حال انسحابها من الصومال.

وقد تزامن ذلك مع فشل المساعي الإقليمية والدولية في بناء القوات الوطنية الصومالية وتمويلها خلال السنوات الماضية، وكان من بينها انعقاد المؤتمر الأمني في ديسمبر ٢٠١٧م في العاصمة الصومالية مقديشو بمشاركة جهات دولية، والذي تم فيه الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية قوامها ١٨٠٠٠ جندي من كافة الأقاليم الصومالية؛ من أجل تدريبهم وتجهيزهم بهدف استلام المهام الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم"؛ كما لم تنجح برامج التدريب التي قدَّمها الاتحاد الأوروبي للقوات الصومالية ودول أخرى مثل إثيوبيا وجيبوتي في ظل تعامل القوات الصومالية المنخرطة في تلك البرامج باعتبارها ميلشيات قَبَلِيَّة وليست قوات نظامية[٢].

ويرجع هذا الفشل بسبب الظروف المالية وغياب الرعاية اللازمة للجنود، فضلًا عن عملية حظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على الصومال في أوائل تسعينيات القرن الماضي بما يَحُدّ من قدرات الجيش الصومالي العسكرية برغم تخفيف الحظر ليسمح بتقديم الأسلحة الخفيفة لقوات الجيش الصومالي، علاوةً على تقلبات الأحداث السياسية في الصومال.

بالإضافة إلى زيادة الأعباء المادية على القوات، وتخاذل القوى الدولية عن الالتزام بمسؤولياتها تجاه القوات الأفريقية المنخرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، فضلًا عن نقص التسليح ممَّا جعلها عاجزة عن هزيمة حركة الشباب؛ حيث أشار عدد من التقارير إلى أن البعثة الأفريقية لا تستطيع هزيمة حركة الشباب بمفردها، ولم تَجِد مطالب الاتحاد الأفريقي صدًى دوليًّا واسعًا؛ حيث اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قليل من الدعم المالي والتسليحي، فيما سيطرت استراتيجية الاقتراب الحذر على سلوك الأمم المتحدة تجاه الصومال دون التورط المباشر فيها، كما قرر الاتحاد الأوروبي خفض رواتب الجنود والعاملين في البعثة بنسبة ٢٠% في يناير ٢٠١٦م، وطالب الاتحاد الأفريقي بالبحث عن مصادر بديلة للتمويل؛ الأمر الذي دفع عددًا من الدول الأفريقية المشاركة في البعثة إلى التهديد بالانسحاب؛ مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا التي تعتبر المساهم الأكبر في البعثة الأفريقية في الصومال.

كما لعبت الأزمات داخل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعقبات والقيود التي تُعيق بناء قوات الأمن الصومالية، فضلًا عن تأزم الأوضاع السياسية في البلاد، علاوةً على تصاعد التصورات المحلية السلبية بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دورًا في عرقلة عمل بعثة حفظ السلام الأفريقية، وانتهى الأمر بإقرار انسحاب القوات الأفريقية في نهاية عام ٢٠٢٠م[٣].

---

(١) خالد محمود، الصومال: الأمم المتحدة تمدد مهمة قوات أميصوم، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨، تاريخ الإطلاع ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/4dVWG

(٢) أحمد عسكر، مرجع سابق.

(٣) لمزيد حول دور أميصوم في الصومال ونهاية ومهتمها، انظر الآتي:
- أحمد عسكر، مرجع سابق.
- جهاد عمر الخطيب، مشهد متأزم.. هل الصومال مؤهَّل لانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي؟، العين الأخبارية، بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JmIjh

- الولايات المتحدة الأمريكية: بعد فشلها في بسط السيطرة العسكرية عام ١٩٩٢، تقوم الاستراتيجية الأمريكية على التدخل في الصومال من الخارج؛ سواء بالحرب بالوكالة كما فعلت مع كل من أمراء الحرب وإثيوبيا في حربهم ضد المحاكم الإسلامية أو القصف الجوي ضد حركة الشباب، إلا أن ذلك لم يقضِ عليها خاصة تزايد هجماتها خارج الصومال منذ هجوم ويست غيت عام ٢٠١٣، وهو الهجوم الذي أربك حسابات واشنطن في التعاطي مع ملف حركة الشباب بجدية أكثر من أي وقت مضى؛ إذ بلغت تهديدات الحركة ذروتها لتشكل تهديدًا محتملًا بالنسبة للمصالح الأميركية في كلٍ من كينيا وبعض الدول الأفريقية الأخرى، التي هي الأخرى لم تَسْلَمْ من هجمات حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة.

ومنذ خروج حليفة واشنطن إثيوبيا من الصومال والولايات المتحدة متمثلة في القوات الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" تقوم بتوجيه ضربات جوية لحركة الشباب على الأراضي الصومالية منذ ٢٠٠٧ وحتى الآن، وكان بعض الضربات الجوية قاتلة لحركة شباب المجاهدين خاصة في ٢٠٠٨ عندما أعلنت واشنطن أن ضربتها الجوية استهدفت آدم حاشي عيرو، زعيم حركة شباب المجاهدين يوم الأول من مايو ٢٠٠٨، ومازالت الضربات الجوية الأمريكية ضد حركة الشباب باعتبارها جزء لا يتجزأ من القاعدة حتى الآن[1].

- محمد طارق، مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة "أميصوم" في الصومال لعام جديد، وكالة الأناضول، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/mBSoZ

(١) لمزيد حول الضربات الأمريكية لحركة الشباب ودورها في الصومال، انظر:
- الشافعي ابتدون، استراتيجية أميركا في مواجهة حركة الشباب: الثابت والمتغير، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٧، ص ص٢-٥.
- الولايات المتحدة تعود إلى الصومال بعد غياب دام ثلاثة عقود، مرجع سابق.

والتدخل الأمريكي في الصومال لا يرتكز فقط على التدخل العسكري بل يذهب أيضًا للتأثير على المشهد السياسي في الصومال بالضغط على الرؤساء المتعاقبين من خلال تقديمها المساعدات العسكرية واللوجستية للجيش الصومالي ودعمها للحكومات الصومالية؛ ما أكسبها زخمًا وصوتًا مسموعًا في المشهد السياسي في الصومال، فعلى سبيل المثال لم تكن الولايات المتحدة مرحبة برئاسة حسن شيخ محمود[2].

- إثيوبيا، يرجع التدخل الإثيوبي في الصومال إلى حرب أوجادين والصراع الحدودي الممتد منذ الاستعمار بين الدولتين، إلا أن إثيوبيا كانت لها يد في الأزمات الصومالية اللاحقة ومنها التدخل الإثيوبي العسكري بهدف إزاحة المحاكم الإسلامية من الحكم ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومع صعود أبي أحمد لرئاسة وزراء إثيوبيا عام ٢٠١٨، بدأت محاولات بين البلدين لتجاوز السنوات الماضية وفرض مصالحة إقليمية جديدة، وبناء على هذا، فإن إثيوبيا ستدعم الرئيس، محمد عبد الله فرماجو، للعودة إلى الرئاسة لفترة ثانية، كما أبدت رغبتها في انتخابات ٢٠١٧ في عودة حسن شيخ محمود رئيسًا للصومال لولاية جديدة، لكن بتدخل أقل وأكثر نعومة من السابق، عبر توظيف سياسة التعاون مع النتائج النهائية للانتخابات المقبلة؛ وهي سياسة تنتهجها دول كثيرة في التعاطي مع المسألة الصومالية[3].

- رداً على هجوم مقديشو.. غارات أمريكية ضد حركة الشباب الصومالية، موقع دوليشيه فيله، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/1tiMa

(٢) الشافعي ابتدون، التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٠، ص ٤.

(٣) للمزيد حول العلاقات الأثيوبية الصومالية، انظر:
- المرجع السابق، ص ٦
- مصطفى محمود عبداللاه، الدور الإثيوبي الجديد ومقوماته في القرن الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٢٠ يوليو

إذا كان التدخل الأمريكي والإثيوبي وحتى الكيني في الصومال تدخلًا يعد تقليديًا قديمًا طبقًا للمعطيات الإقليمية والدولية إلا أن هناك قوى بدأت في الظهور بقوة على ساحة المشهد الصومالي، ومنها:

- تركيا، يصنف الباحثون الدولة التركية بأنها اللاعب القديم الجديد في القرن الأفريقي؛ فمنذ عام ٢٠١١، حسث بات التدخل التركي عبر البوابة الإنسانية يزداد قوة، بدءا من توفير الدعم الإغاثي العاجل إلى استثمارات تركية في أهم القطاعات الحيوية مرورًا بدعم الحكومات الصومالية عسكريًا وسياسيًا؛ وهو ما جعلها بالنسبة للمجموعة الأوروبية دولة استراتيجية منافسة بشكل قوي، تسعى لضخ استثماراتها الاقتصادية في أفريقيا من بوابة الصومال[1]، وقد تطور الدور التركي إلى تواجد عسكري تمثل في افتتاح أكبر قاعدة تركية في الخارج، وفق ما أعلنه مسؤولون أتراك؛ وتتولى هذه القاعدة في مقدشيو، حسب الأهداف المعلنة لها، تدريب أفراد الجيش الصومالي، وقد بلغت نفقات إقامة القاعدة حوالي ٥٠ مليون دولار حسب بعض المصادر ويمكنها أن تأوي حوالي ١٥٠٠ جندي، لكن مراقبين يرون أن هدف الوجود العسكري التركي في الصومال يتجاوز الأهداف المعلنة ويأتي في إطار سعي تركيا إلى تعزيز نفوذها العسكري في القارة عبر بوابة الصومال[2].

- قوى أخرى: هناك بعض الدول التي لها دور محدود في الصومال مثل قطر والتي تمتلك مركزَ تدريبٍ عسكري في الصومال ويبدو أن قطر دخلت بذلك في تحالف لتعزيز دورها مع تركيا، إلا أن الإمارات والسعودية –على الجانب المقابل– دخلتا في اللعبة الصومالية من أجل تقويض هذا التحالف، عبر القاعدة العسكرية التي أنشأتها الإمارات في ميناء بربرة في إقليم أرض الصومال أو عبر تفضيل فصيل سياسي على آخر، ومن ضمن اللاعبين الإقليميين في الصومال نجد إيران إلا أن تأثيرها يأتي عبر العلاقات بين حركة الشباب واليمن، ورغبتها في التأثير على الحركات السنية الجهادية، ونتيجة لتلك العلاقات القوية بين الحركة وإيران قامت الحركة بمهاجمة المصالح التركية في الصومال[3].

ب- الأزمة السياسية:

على مدى ١٦ عاما من انهيار الدولة، عقد ١٤ مؤتمرًا للمصالحة لحل الأزمة الصومالية منذ ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٠ [4]، وكلها باءت بالفشل، ومع نهاية حكم المحاكم الإسلامية عقب التدخل الإثيوبي في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبعد محادثات عرتا

٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ٢٦ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/uRWeS

- هاشم على حامد، رؤية إثيوبية: إثيوبيا والقرن الإفريقي، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/kx4W6

- محمد عبد العاطي، العلاقات الصومالية الإثيوبية.. صراع لا يتوقف، موقع الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/LlFjY

(١) الشافعي ابتدون، التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، مرجع سابق، ص ٥

(٢) للمزيد حول الدور التركي في الصومال، انظر:

- القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ٢٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/B7Vnl

- عبدالرحمن بخاري، التواجد التركي في الصومال.. بوابة لنفوذ أكبر في إفريقيا، موقع العربية، بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الإطلاع ٢٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/louxX

(٣) للمزيد انظر:

- أحمد عسكر، مرجع سابق.
- الشافعي ابتدون، التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، مرجع سابق، ص ص ٥-٨

(4) Ken Menkhaus, The Crisis in Somalia: Tragedy in Five Acts, African Affairs, Oxford

وجيبوتي ظهرت الحكومة الوطنية الانتقالية برئاسة شريف شيخ أحمد وتم اختيار برلمان جديد، وبلغ عدد أعضائه ٢٧٥ عضوًا، وأُنيط به انتخاب رئيس ورئيس وزراء جديدين مع نهاية تلك الحكومة في ٢٠١٢؛ مع العلم أن نحو نصف أعضاء هذا البرلمان لم يتم انتخابهم شعبيًا، وإنما اختارتهم عشائرهم، فكان على كل عشيرة من عشائر الصومال الأربع الكبرى (الداروت، والهوية، والدر، والرحنوين)، أن تختار ثلاثين من الزعماء لهيئة تتكون من نحو ١٣٥ زعيمًا، على أن يكمل العدد؛ أي ١٥ عضوًا، من الأقليات[١].

ومع انتهاء الحكومة الانتقالية في ٢٠١٢، انتخب البرلمان بأغلبية حسن شيخ محمود، الذي اتفق مع زعماء العشائر على توسيع الهيئة التي ترشح أعضاء البرلمان، فاختارت الهيئة أعضاء البرلمان الجديد، بمجلسيه: مجلس الشعب ومجلس الشيوخ، لكن طغت العشائرية على انتخابات البرلمان، ثم اختار البرلمان الجديد في عام ٢٠١٧ رئيسًا جديدًا للبلاد؛ هو محمد عبد الله فرماجو وهو الرئيس الحالي للصومال[٢]. إلا أن الشاهد في الأمر أن العشائرية هي المحددة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهو ما يجعل الاستقرار النسبي في الصومال هشًّا ورهن مصالح ضيقة؛ سواء من قبل نواب البرلمان ورغباتهم في تقلد المناصب التنفيذية أو التقسيم بين الرئيس ورئيس الوزراء وفق المحاصصة القبلية للتمثيل وتقاسم السلطة السياسية مما يفاقم أو يرسخ حالة التأزم السياسي وتكرار مشهد انحدار النظام السياسي الصومالي إلى الانهيار[٣].

ومما سبق نجد أن بناء الدولة الصومالية لا يزال يواجه إشكاليات عدة رغم وجود حكومة، فمن جانب توجد قوات أجنبية هي المسؤلة عن حفظ الأمن في الصومال مع عدم قدرة الجيش الصومالي على فعل هذا حتى الآن، ومن جانب آخر توجد دول عدة تسهم في تعقيد المشهد الصومالي الداخلي لحساب مصالحها المختلفة والتي لم تكن إلا في غير مصلحة الصومال، ومن جانب ثالث مازالت العشائرية هي الأساس التي تقوم عليه الحكومة الصومالية الحالية وما يتبعه هذا من إشكاليات تتعلق بالتحالفات والتحالفات المضادة في المشهد السياسي، ونتيجة لما سبق يطرح التساؤل التالي نفسه، هل تسير الصومال في بناء دولة أم أن الاستقرار النسبي الهش الحالي سينتهي مع خروج قوات أميصوم في نهاية ٢٠٢٠؟

ج- تجدد الصراع في الصومال

بعد انتهاء الحرب الأهلية الأولى في أوائل التسعينات والثانية في بدايات الألفية الثالثة ووقوع احتلال عسكري من قبل دولة من دول الجوار، يمكن القول إن المسؤول عن تجدد حالة الصراع الآن هي حركة من حركات العنف؛ ألا وهي حركة الشباب الإسلامية أو حركة الشباب المجاهدين الصومالية، ورغم طرد مسلحيها من معظم مدن الصومال الرئيسية التي كانت تسيطر عليها، ما زالت تشكل تهديدًا واضحًا.

برزت حركة الشباب للمرة الاولى عام ٢٠٠٦ بوصفها تنظيمًا شبابيًا متشددًا تابعًا لاتحاد المحاكم الاسلامية المنحل الذي كان يقاتل القوات الإثيوبية التي كانت قد دخلت الى الصومال لدعم الحكومة المؤقتة الضعيفة، وثمة تقارير كثيرة تتحدث عن توافد الجهاديين الأجانب الى الصومال للقتال إلى جانب الشباب[٤].

University Press, No.204, Vol.106, Pp.395-365.

(١) للمزيد انظر:

- حسن الحاج علي أحمد، عديلة تبار، الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، العدد ٣٩، يوليو ٢٠١٩، ص ٥٠
- انتهاء ولاية الحكومة الانتقالية في الصومال، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٢، تاريخ الإطلاع ١٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vUKHQ

(٢) حسن الحاج علي أحمد، عديلة تبار، مرجع سابق ، ص ٥١.

(٣) عصام حسين الجامع، القيادة الصومالية الجديدة ومتطلبات بناء الدولة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٧، ص ص٢-٦.

(٤) سؤال وجواب - من هم "شباب" الصومال؟، موقع بي بي سي عربي، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣، تاريخ الإطلاع ١٧ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/Ie1T9

وحركة الشباب ذات "توجه إسلامي سلفي" هدفها المعلن إقامة دولة على أسس الشريعة، ارتبطت بتنظيم القاعدة من خلال وساطة بعض مسئولي خلايا التنظيم الدولي في شرق أفريقيا، واستمرت الصلة بين الشباب والقاعدة إلى العام ٢٠٠٩ حين أعلنت الحركة الصومالية الولاء للقاعدة بشكل نهائي، وفي سبتمبر ٢٠١٤، بات أحمد عمر أبوعبيدة على رأس "حركة الشباب الإسلامية" بعد تأكد مقتل زعيمها السابق أحمد عبدي "غودان" الذي لقي مصرعه في ضربة جوية أمريكية، وفي نفس السنة جدد "الشباب" ولاءهم لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة.

سيطرت الشباب الإسلامية في فترة سابقة على معظم أراضي العاصمة مقديشو، وكادت تقضي على الحكومة الصومالية السابقة برئاسة شيخ شريف أحمد المدعومة غربيًا وأفريقيًا، لولا نجاح القوات الحكومية تساندها قوات الاتحاد الأفريقي في طرد عناصر الحركة إلى خارج مقديشو في العام ٢٠١١، وتضم الحركة الصومالية بين صفوفها ما بين خمسة إلى تسعة آلاف مقاتل، بينهم صوماليون ومقاتلون أجانب أغلبهم قدموا من دول عربية إضافة إلى باكستان، وعددهم نحو ٨٠٠ مقاتل، ويُعتقد أن المنتمين إلى الحركة تلقوا تدريبات في إريتريا حيث أقاموا هناك عدة أسابيع في دورة اكتسبوا خلالها مهارات حرب العصابات واستخدام القنابل والمتفجرات[١].

وتصاعدت عمليات الحركة في الفترة الأخيرة حتى لا يكاد يمر يوم إلا ونجد محاولات هجوم هنا وهناك على الجيش الصومالي من حركة الشباب وعلى المصالح الغربية والتركية باعتبارهم حلفاء لحكومة مرتدة فاسدة، بل تقوم الحركة في كثير من الاحيان بمهاجمة قرى بكاملها؛ وذلك على الرغم من الضربات الجوية الأمريكية بالإضافة إلى ضغط القوات الأفريقية (أميصوم) عليها[٢].

خاتمة

السؤال الذي يطرح نفسه هاهنا مع اقتراب منتصف عام ٢٠٢٠ والذي سيشهد تغيرات كبرى –حتى الآن– على الساحة الصومالية مع انسحاب القوات الأفريقية (أميصوم) والتي كانت مسئولة عن الأمن في الصومال طوال العقد الماضي، هل ستشهد الساحة الصومالية استقرارًا في الساحة السياسية لإعطاء مساحة لبناء دولة طال انتظارها؟ مما سبق يترجح القول بلا للأسف الشديد؛ وذلك لعدد من الأسباب منها:

- تعقد الوضع السياسي: حيث تتسع الفجوة والانقسام بين الأطراف السياسية في البلاد؛ مما يزيد من احتمالية اندلاع صراع بين الحكومة المركزية والولايات الصومالية في ظل التنبُّؤ بمحاولات الضغط والمطالبة بالحصول على الحكم الذاتي مِن قِبَل بعض الولايات الصومالية مع ضعف سيطرة الحكومة الفيدرالية على الأوضاع في البلاد خاصة الأمنية؛ الأمر الذي إن حدث يقوّض جهود بناء الدولة في الصومال خلال الفترة المقبلة، وبالأخص في ظل ما يتبدى من

---

(١) للمزيد حول حركة شباب المجاهدين، انظر:

- محمد مصطفى جامع، الصومال: تدهور الأوضاع الأمنية يهدد الاستقرار الذي ينشده فرماجو، موقع نون بوست، بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/evAl0
- أمين زرواطي، من هي حركة الشباب الإسلامية الصومالية ومن يقودها؟، فرانس ٢٤، بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٥، تاريخ الإطلاع ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/k5O7o
- الشيخ محمد، «حركة الشباب» الصومالية تبدأ العام الجديد بالتصعيد الإرهابي، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0O1NJ

(٢) للمزيد انظر:

- حسام الحداد، تطور الوضع في الصومال والجيش يعلن مقتل ٢٠ من حركة الشباب، موقع الحركات الإسلامية، بتاريخ ١٩أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع في ١١ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/6cTQn
- حركة الشباب تعلن مسؤوليتها عن تفجير أودى بحياة ٩٠ شخصا في الصومال، موقع رويترز، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩ ، تاريخ الإطلاع ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/GnfxE

فشل الحكومات المتعاقبة على استغلال وفهم النظام القبلي والعشائري.

● تنامي حالة الفراغ الأمني؛ حيث يزداد الوضع الأمني في الصومال سوءًا، ويصبح أكثر هشاشة؛ فعلى الرغم من جهود الحكومة الصومالية لتعزيز المنظومة الأمنية في البلاد، إلا أنَّ قوات الجيش الصومالي لا تزال غير قادرة بمفردها على منع الهجمات الإرهابية وحماية المنشآت الحكومية في العاصمة مقديشو والمناطق الاستراتيجية في أنحاء البلاد.

● توسع نفوذ حركة الشباب؛ نظراً لضآلة عدد أفراد الجيش الصومالي (٢٠ ألفاً تقريباً)، مقارنة بمساحة الدولة، وامتداد سواحلها، والقصور التدريبي والتسليحي الذي يُعانيه الجيش، واستمرار الحظر الذي تفرضه منظمة الأمم المتحدة على تصدير السلاح للصومال، بالإضافة لاعتبارات أخرى تتعلق بالفساد، وتباين مواقف القوى الصومالية من انتشار وحدات الجيش خارج العاصمة (مقديشو)؛ مما يعطي الفرصة لحركة الشباب في الداخل خاصة مع وجود بعض الحواضن الداخلية لها.

● زيادة التدخلات والتنافس الخارجي على الصومال؛ سواء أكان ذلك على صعيد الجوار من زيادة التدخلات الإثيوبية والكينية، أو الصعيد الإقليمي الأوسع حيث تتنافس كل من تركيا وقطر مع الإمارات والسعودية على الساحة الصومالية، بالإضافة إلى تدخل إيران في الشأن الصومالي من خلال دعمها حركة شباب المجاهدين، وعلى الصعيد الدولي تتجلى رغبة الولايات المتحدة في حماية مصالحها في المنطقة والقضاء على شباب المجاهدين في ظل حربها على الإرهاب.

ولا تقف العوامل التي تسهم في تعقيد المشهد الصومالي عند هذا الحد بل يمكن إضافة الأزمات الإنسانية الطاحنة التي واجهتها وتواجهها الصومال؛ فلم تكن مجاعة ٢٠١٠-٢٠١١ هي الأخيرة؛ بل لقد ضربت الصومال مجاعة أخرى في ٢٠١٧، وهناك تقارير أن عام ٢٠٢٠ من المحتمل أن يشهد مجاعة أخرى في الصومال نتيجة لهجمات الجراد القوية، بالإضافة إلى أزمة جائحة كورونا التي تضرب العالم الآن والتي لا تستطيع النظم الصحية الصومالية التعامل معها إن وقعت لا قدر الله، ليس هذا فقط بل تشهد الصومال أيضًا أزمة اقتصادية نتيجة ما سبق مما يسهم في ارتفاع نسبة الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتي لم يسع هذا التقرير الاستفاضة فيها.

*****



أفغانستان.. بين الصعود والتصدُّع والتربُّص

أحمد خلف(*)

مقدمة

شهدت أفغانستان في الفترة الماضية حراكًا سياسيًّا كبيرًا لا يزال مستمرًّا، إذ تتغيَّر موازين القوى لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية، ممَّا ينبئ بخريطة سياسية جديدة ستشهدها أفغانستان خلال الفترة المقبلة.

إذ يبدو أن تمدُّد طالبان مرةً أخرى وصعود أسهمها في الساحة الأفغانية قد أجبر الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية على تغيير تعاملهما مع الحركة من المعاداة والتجاهل، إلى الحوار والمفاوضة، فتمَّ توقيع اتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يقف الأمر عند الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الأفغانية فحسب، بل كذلك العديد من القوى الأخرى مثل روسيا والصين وإيران ودول الجوار الأفغاني فضلًا عن باكستان بطبيعة الحال، ذهبت هذه القوى إلى طالبان وتفاوضت معها ورتَّبتْ معها سيناريوهات مستقبل أفغانستان.

كما أدَّى إجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان إلى تعميق الصدع الذي أصاب نخبة الحكم الأفغانية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع أسهم طالبان وزيادة قوتها أمام تصدُّع النخبة السياسية الأفغانية المشاركة في الحكم منذ الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١.

في هذا التقرير نحاول إلقاء الضوء على هذا الصعود الطالباني، وتبعات إجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية على تصدُّع النخبة الحاكمة، في ظلِّ التربُّص الأمريكي الذي أعلن الخروج من الساحة الأفغانية ولم ينس أن يدقَّ مسامير تبرِّر عودته مرةً أخرى.

(*) باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

خطاب طالبان الجديد

في ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية مقالًا لنائب رئيس حركة طالبان سراج الدين حقَّاني، تمهيدًا لتوقيع حركته اتفاق سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بموجبه الولايات المتحدة وحلفاؤها بالانسحاب الكامل من أفغانستان ورفع العقوبات عن طالبان مقابل التزام الحركة بعدم تهديد أمن الولايات المتحدة أو مساعدة أي طرف على استخدام الأراضي الأفغانية لتهديدها.

حقاني أكَّد في مقاله على أن الحرب أرهقت الجميع، وأنهم تمسكوا بفتح أبواب السلام حتى عندما أغلقها الرئيس دونالد ترامب، وأنهم يردُّون على المخاوف التي تثار من مختلف الأطراف بأن طالبان ستعتمد في مشاركتها في السياسة الأفغانية مبدأ التشاور والتوافق مع الفرقاء الأفغان، للاتفاق على نظام سياسيٍّ جديد، قائلًا: نحن ملتزمون بالعمل مع الأطراف الأخرى بطريقة استشارية من الاحترام الحقيقي للاتفاق على نظام سياسي جديد وشامل ينعكس فيه صوت كلِّ أفغاني ولا يشعر فيه أيُّ أفغانيٍّ بالإقصاء، وأنه بعد التحرر من الهيمنة والتدخل الأجنبي ، سيجد الأفغان معًا طريقة لبناء نظام إسلامي يتمتَّع فيه جميع الأفغان بحقوق متساوية، حيث حقوق المرأة التي يمنحها الإسلام -من الحق في التعليم إلى الحق للعمل- محميَّة، وحيث الجدارة هي الأساس لتكافؤ الفرص.

وأكَّد حقَّاني على أهمية الدعم الدولي لأفغانستان بعد انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها، بما فيه الدعم الأمريكي، فطالبان تعترف بأهمية الحفاظ على علاقات ودية مع جميع البلدان وتأخذ مخاوفهم على محمل الجد. إذ لا تستطيع أفغانستان أن تعيش في عزلة. متعهِّدًا بأن أفغانستان الجديدة ستكون عضوًا مسؤولًا في المجتمع الدولي.

والتحدِّي العاجل الذي يواجه الحركة سيكون في تفعيل اتفاقها مع الولايات المتحدة. مشيرًا إلى أنه بالرغم من بناء قدر من الثقة من خلال المحادثات مع المفاوضين الأمريكيِّين في قطر،

لكن مثلما لا تثق الولايات المتحدة تمامًا بطالبان، فإن أعضاء طالبان أيضًا بعيدون جدًّا عن الوثوق بها تمامًا[١].

لمحة تاريخية

مثّلت أفغانستان مصدر قلق دائم للولايات المتحدة، منذ أن غزتها إدارة جورج بوش الابن بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فمع نهاية حكم بوش مطلع عام ٢٠٠٩، كان ثمة حوالي ٦٨٠٠٠ جندي أمريكي على الأرض الأفغانية. وفي عام ٢٠١٠، اضطر الرئيس السابق باراك أوباما، الذي كان وعد في حملته الانتخابية بإنهاء التورُّط الأمريكي في حروب خارجية مكلِّفة، إلى رفع العدد إلى ١٠٠٠٠٠، جرَّاء تصاعد عمليات طالبان. وفي العام نفسه، بدأت إدارة أوباما اتصالات مع قادة في الحركة استمرَّت طوال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ولكن لم ينجم عنها اتفاق. وفي عام ٢٠١١، بدأت إدارة أوباما في تخفيض عدد القوات الأمريكية هناك، بحيث وصل عددها بحلول عام ٢٠١٧ إلى ٨٤٠٠ جندي. لكن إدارة ترامب أرسلت تعزيزات من ٣٠٠٠ جندي في العام نفسه جرَّاء تصاعد العنف.

كما أنه من أصل ٣٥٠٠ جندي من قوات "الناتو" قُتلوا في أفغانستان ثمَّة ٢٤٠٠ جندي أمريكي. وكلَّفت الحرب الولايات المتحدة قرابة تريليوني دولار.

وبعد أكثر من ١٨ عامًا من الحرب، باتت طالبان تسيطر على نحو نصف مساحة البلاد، في حين أن الحكومة الأفغانية المدعومة أمريكيًّا والمعترف بها دوليًّا ما زالت عاجزة عن حماية نفسها في غياب الوجود العسكري الغربي. ووفقًا لمسؤول أمريكي، فإن الصراع في أفغانستان الذي وصل إلى "حالة من الجمود الاستراتيجي"، يستنزف الولايات المتحدة[٢].

لا يروق هذا الوضع بطبيعة الحال للأمريكيِّين، وبات قدامى المحاربين كما الشعب الأمريكي بعد حوالي ١٨ عامًا على بدء الحرب في أفغانستان و١٦ عامًا منذ الغزو الأمريكي للعراق، يقولون إن تلك الحروب لم تكن تستحق القتال، وفقًا لمسح لمركز "بيو" للأبحاث.

قال ٦٤ ٪ من المحاربين القدامى إن الحرب في العراق لم تكن تستحق القتال بالنظر إلى التكاليف مقابل الفوائد التي تعود على الولايات المتحدة، في حين قال ٣٣٪ إنها كانت تستحق. آراء الجمهور متشابهة تقريبًا: ٦٢٪ من الأمريكيِّين يقولون بشكل عام إن حرب العراق لم تكن تستحق عناء القتال و٣٢٪ يقولون إنها كانت تستحق ذلك. وبالمثل، تقول أغلبية المحاربين القدامى (٥٨٪) والجمهور (٥٩٪) إن الحرب في أفغانستان لم تكن تستحق القتال. حوالي أربعة من كل عشرة أو أقل يقولون إن الأمر يستحق القتال.

بيَّنَ المسح أيضًا أن المحاربين القدامى الذين خدموا في العراق أو أفغانستان ليسوا أكثر دعمًا لتلك الحروب من أولئك الذين لم يخدموا في هذه الحروب. ولا تختلف الآراء بناءً على الرتبة أو الخبرة القتالية.

تختلف وجهات النظر بشكل كبير حسب الحزب، فالمحاربون القدامى الجمهوريون والجمهوريون عمومًا هم أكثر احتمالا لتأييد الحرب بكثير من الديمقراطيِّين والمحاربين القدامى الذين يتعاطفون مع الحزب الديمقراطي، ٤٥ ٪ من المحاربين القدامى الجمهوريِّين مقابل ١٥ ٪ من المحاربين الديمقراطيِّين يقولون إن الحرب في العراق كانت تستحق القتال، في حين كشف الاستطلاع أن ٤٦ ٪ من قدامى المحاربين الجمهوريِّين و٢٦ ٪ من قدامى المحاربين الديمقراطيِّين يقولون نفس الشيء عن أفغانستان. وذات الفروق الحزبية متطابقة تقريبًا بين الجمهور[٣].

(1) Sirajuddin Haqqani, What We, the Taliban, Want, The New York Times Company, 20 February 2020, available at: https://nyti.ms/39N8emS

(٢) وحدة الدراسات السياسية، اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان: المضمون، والسياقات، والتحديات، ٥ مارس ٢٠٢٠، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3aQbnnq

(3) Ruth Igielnik and Kim Parker, Majorities of U.S. veterans, public say the wars in Iraq and Afghanistan were not worth fighting, Pew Research Center, 10 July 2019, available at:

وكما يقول مايكل هيرش: إن ما تسمَّى الحرب على الإرهاب التي بدأت في ١١ سبتمبر قد تكون أسفرتْ عن أسوأ خطأ استراتيجي ارتكبه أي زعيم عالمي كبير منذ أن قرَّر أدولف هتلر، الذى كان على أعتاب النصر التام على أوروبا وبريطانيا العظمى، غزو الاتحاد السوفيتي[1].

ماذا فعلت طالبان؟

لملمت حركة طالبان المتبقِّي من قوَّتها وتأثيرها على الأرض وتمكَّنت –بعد سنوات عجاف مرَّتْ على الحركة– من فرض نفسها رقمًا يستحيل تجاهله. إلى جانب الروح القتالية والعقيدة المترسِّخة لدى أعضائها، أسعف الحركة في ذلك –كما برز في الكثير من التقارير والوثائق المسربة– الدعم الباكستاني والسعودي. ولكلٍّ من الدولتين حسابات اجتمعت في دعم طالبان وإعادتها إلى الواجهة. فقد أوضحت الوساطة السعودية بين الحكومة الأفغانية وممثِّلي طالبان عام ٢٠٠٨ أن الرياض تنظر بإيجابية لعودة طالبان، الحركة البشتونية الأقرب للأيديولوجية الرسمية للدولة السعودية (آنذاك)، إلى العملية السياسية والحكم. ناهيك عن القيمة التي ارتأتْها السعودية في دعم السياسة الباكستانية باعتبارها منافسًا للنفوذ الإيراني في أفغانستان.

أما في حسابات باكستان، فيمثل حكم حركة طالبان عمقًا استراتيجيًّا لها أمام الهند، ناهيك عن إعطائه باكستان دورًا أكبر في رسم المستقبل الأفغاني وزيادة تأثيرها الإقليمي بالتالي؛ وبالفعل، استطاعت الحركة وعبر تبنِّيها استراتيجية مبنيَّة على مواجهة الاحتلال والحكومة الأفغانية، باعتبارها امتدادًا للاحتلال، أن تعيد السيطرة على أجزاء واسعة من أفغانستان وأن تفرض على سكان تلك المناطق الولاء والقبول بالأمر الواقع. وأهم من ذلك القبول المتدرِّج للأطراف الخارجية المؤثِّرة بالواقع الذي فرضته طالبان عبر ما قارب العقدين من مواجهة العملية السياسية والقائمين عليها عسكريًّا. تسيطر طالبان اليوم على ما يقارب نصف أفغانستان ومحادثات السلام تضفي طابعًا رسميًّا على قوة الحركة، فقد تغيَّرت رؤية الأطراف الدولية المختلفة بما فيها الولايات المتحدة تجاه حركة طالبان نتيجة تغير الظروف الأمنية والسياسية في أفغانستان ونتج عن ذلك التغيير ثلاثة استنتاجات بُنيت عليها ضرورة التفاوض مع طالبان:

أولًا– استحالة سيطرة الحكومة الأفغانية على كامل التراب الأفغاني في ظل سيطرة طالبان على نحو نصف البلاد.

ثانيًا– النتائج العكسية المترتبة على الاستمرار بعزل طالبان سياسيًّا إذ يزيد ذلك من تمسُّكها بالحل العسكري.

ثالثًا– ونتيجة للافتراضين آنفَي الذكر، فإن السلام الأفغاني دون إشراك طالبان بات أمرًا مستحيلًا[2].

تعاملت الأطراف الدولية المختلفة ذات الصلة مع الأمر الواقع في أفغانستان وباتت طالبان فاعلًا معترفًا به ومقصدًا لهذه الأطراف لمناقشة واقع ومستقبل أفغانستان، ففي نوفمبر ٢٠١٨ أشركت روسيا حركة طالبان في محادثات للسلام الأفغاني عُرفت بصيغة موسكو، وكانت تضم إلى جانب روسيا ١٢ دولة منها الصين والهند وباكستان وإيران بالإضافة إلى طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان فضلا عن الحكومة الأفغانية[3]، وقد تكرَّرت زيارات قادة طالبان إلى موسكو في مناسبات ومحادثات أخرى وأثناء تعثُّر مفاوضاتها مع واشنطن. وفي ٢٨ ديسمبر

https://pewrsr.ch/3e3n7VR

(١) مايكل هيرش: يكتب أفغانستان.. الكارثة الاستراتيجية الأكبر لأمريكا، المصري اليوم (نقلا عن مجلة Foreign Policy)، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/bY7dg

(٢) حسن أحمديان، أفغانستان في استراتيجية الأمن القومي الإيراني ورؤيتها لدور طالبان والوجود الأجنبي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/qYSuI

(٣) انظر:

–كابول تسعى لإجراء محادثات مباشرة مع طالبان خلال اجتماعات "صيغة موسكو"، وكالة Sputnik الروسية، ٥ نوفمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/3bUzD7W

– رائد جبر، موسكو تستضيف «طالبان» بحضور «شبه رسمي» لكابل، الشرق الأوسط، ١٠ نوفمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3aK5iJ6

٢٠١٩، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان، تاداميشي ياماموتو، في الدوحة مع ممثلي حركة طالبان لمناقشة عملية السلام وحماية المدنيِّين وإيصال المساعدات الإنسانية[١]، وزارت وفود حركة طالبان الأفغانية العاصمة الإيرانية طهران، حيث عقدت اجتماعات وُصفت بالمهمَّة مع مسؤولين إيرانيِّين بينهم وزير الخارجية الإيراني، حيث تعدُّ هذه المباحثات تعبيرًا عن تغيير نظرة طهران مثل غيرها من الأطراف الدولية الفاعلة لحركة طالبان، وكان كلام وزير الخارجية الإيراني حول عدم إمكانية تصور مستقبل أفغانستان دون طالبان تعبيرًا واضحًا عن هذا التغيير[٢].

الوضع الأمني في أفغانستان

يمثِّل الوضع الأمني في أفغانستان تحدِّيًا كبيرًا بسبب استمرار الاشتباكات والمواجهات بين القوات الحكومية والمنتمين لطالبان و"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان" وغيرها من المجموعات، وبحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن في ١٠ مارس ٢٠٢٠، فإن أفغانستان شهدت من ٨ نوفمبر ٢٠١٩ و٦ فبراير ٢٠٢٠ حوالي ٤٩٠٧ حوادث أمنية، وهو رقم مشابه للحوادث المرتكبة في ذات الفترة من العام الماضي، معظم هذه الحوادث عبارة عن اشتباكات بنسبة ٥٧٪، والفئة الثانية منها هي التفجيرات عن بُعد التي ارتفعت بنسبة ٢١٪ مقارنةً بذات الفترة من العام الماضي، وفي المقابل انخفضت الهجمات الانتحارية بنسبة ٢٥٪، وكذلك انخفضت الغارات الجوية التي شنَّتْها القوات الحكومية بنسبة ١٨٪، وقد بلغ عدد هذه الغارات خلال هذه الفترة ٣٣٠ غارة، استأثرت منطقتي هلمند وغزني وحدهما بنسبة ٤٤٪ من هذه الغارات (وهاتان المنطقتان من المناطق التي لحركة طالبان وجود فيها وإن لم تكن تحت سيطرتها بالكامل)، وأصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ عن حماية المدنيِّين في النزاعات المسلحة في ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، ومنذ أن بدأت عملية التوثيق المنهجية في عام ٢٠٠٩، وثَّقت بعثة الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيِّين، حيث قُتل أكثر من ٣٥٠٠٠ مدني وجُرح ٦٥٠٠٠ مدني. ووثَّقت البعثة ١٠٣٩٢ إصابة في صفوف المدنيِّين في عام ٢٠١٩ (٣٤٠٣ قتلى و٦٩٨٩ جريحًا)، وهي السنة السادسة على التوالي التي تسجَّل فيها أكثر من ١٠٠٠٠ إصابة موثَّقة في صفوف المدنيِّين. وإن كان هذا الرقم يمثِّل انخفاضًا بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. ويعزى هذا الانخفاض إلى تناقص في عدد الإصابات في صفوف المدنيِّين التي تُنسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. وازدادت الإصابات في صفوف المدنيِّين التي نُسبت إلى أطراف أخرى، ولا سيما إلى حركة طالبان والقوات العسكرية الدولية، وشكَّل النساء والأطفال نسبة ٤٢٪ من الإصابات في صفوف المدنيِّين، ويُنسب الجزء الأكبر من هذه الإصابات بحسب بعثة الأمم المتحدة إلى حركة طالبان ثم إلى القوات الموالية للحكومة ثم إلى تنظيم الدولة ثم إلى القوات الدولية، وذلك فضلًا عمَّا وثَّقته بعثة الأمم المتحدة من عمليات تجنيد الأطفال وإلحاق أضرار بالمدارس والمستشفيات[٣].

إتفاق إحلال السلام في أفغانستان

لم يُخْفِ الرئيس ترامب، منذ أن كان مرشَّحًا للرئاسة عام ٢٠١٦، رغبته في سحب القوات الأمريكية ممَّا أسماه "الحرب بلا نهاية" في أفغانستان. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية أواخر عام ٢٠٢٠، فإن ترامب يجد نفسه مضطرًّا إلى أن يثبت أنه يفي بوعوده والتزاماته؛ وهو ما انعكس في بيان البيت الأبيض بعد توقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان من أن "الرئيس ترامب يفي بوعده بإعادة قواتنا إلى الوطن من الحروب

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش لمجلس الأمن في جلسة ١٠ مارس ٢٠٢٠، (THE SITUATION IN AFGHANISTAN AND ITS IMPLICATIONS FOR INTERNATIONAL PEACE AND SECURITY; REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL)، رمز الوثيقة: A/74/753، موقع نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، ص ٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2JKSSok

(٢) حسن أحمديان، أفغانستان في استراتيجية الأمن القومي الإيراني ورؤيتها لدور طالبان والوجود الأجنبي، مرجع سابق.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش لمجلس الأمن في جلسة ١٠ مارس ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ص ٦، ٩-١٠.

التي لا تنتهي في الخارج من خلال العمل من أجل السلام في أفغانستان". وعلاوة على ذلك، يبحث ترامب عن إنجاز يستطيع أن يدعيه في السياسة الخارجية، وخصوصًا أنه فشل في تحقيق ذلك في كوريا الشمالية وفنزويلا وإيران، وغير ذلك من الملفات[1].

وبعد تسعة أشهر من المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة طالبان أُبرم اتفاق بين الجانبين بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، بشأن إحلال السلام في أفغانستان، وقد وقَّع الاتفاق عن الجانب الأمريكي زلماي خليل زاد المبعوث الأمريكي لأفغانستان، وعن "طالبان" الملا عبد الغني برادر رئيس المكتب السياسي لحركة طالبان.

وقد حضر حفل التوقيع على الاتفاق مسؤولون دوليُّون، حيث شهد حفل التوقيع الذي أقيم بهذه المناسبة في فندق شيراتون الدوحة بالعاصمة القطرية، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، ويوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان، ومولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركي، وشاه محمود قريشي وزير خارجية باكستان، و رشيد ميريدوف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية تركمانستان، وعبد العزيز كاميلوف وزير خارجية جمهورية أوزبكستان، وسراج الدين مهر الدين وزير خارجية جمهورية طاجيكستان، ورينتو مارسودي وزيرة الشؤون الخارجية الإندونيسية، وإينا إيريكسن سريدا وزيرة الخارجية النرويجية، وباوكوتا راموسينو الأمين العام لمنظمة الباجواش الدولية، وفلاديمير نوروف الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون وغيرهم[2].

وملخَّص ما تمَّ النصُّ عليه في هذا الاتفاق[3]:

أن كلا الطرفين يتَّفقان على أن الالتزامات على كلا الطرفين متبادلة، وأن التزامات إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان في هذا الاتفاق تكون على المناطق الخاضعة لسيطرتها لحين تشكيل الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة ما بعد التسوية على النحو الذي يحدِّده الحوار والمفاوضات بين الأفغان.

وعلى التزام الولايات المتحدة بسحب جميع القوات العسكرية لها ولحلفائها وشركائها في التحالف الدولي، بما في ذلك جميع الأفراد المدنيِّين غير الدبلوماسيِّين، والمتعاقدين الأمنيِّين الخاصِّين، والمدرِّبين والمستشارين وموظفي خدمات الدعم، من أفغانستان، في غضون ١٤ شهرًا بعد إعلان هذا الاتفاق، وستُتَّخذ الإجراءات التالية في هذا الخصوص:

(أ) الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف سيَتَّخِذون الإجراءات التالية في الأيام الـ١٣٥ الأولى:

١- سيخفضون عدد القوات الأمريكية في أفغانستان إلى ٨ آلاف و٦٠٠، وسينخفض بشكل متكافئ عدد قوات حلفائها والتحالف.

٢- ستسحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف جميع قواتهم من ٥ قواعد عسكرية.

(ب) مع الالتزام والعمل على تعهُّدات إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها كدولة ستنفِّذ الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف في الجزء الثاني من هذه الاتفاقية التالي:

ستكمل الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف سحب جميع القوات المتبقية من أفغانستان في غضون الشهور التسعة والنصف المتبقية.

(ج) الولايات المتحدة ملتزمة ببدء العمل بشكل فوري مع جميع الأطراف المعنية على خطة لإطلاق سراح السجناء السياسيِّين والمقاتلين كتدبير لبناء الثقة بالتنسيق والموافقة مع جميع الأطراف المعنيَّة.

(١) وحدة الدراسات السياسية، اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان، مرجع سابق.

(٢) توقيع اتفاق إحلال السلام في أفغانستان برعاية دولة قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39Rtmsw

(٣) عبد الجبار أبو راس، نص اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة (وثيقة)، وكالة الأناضول، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/34hyViK

سيتم إطلاق سراح ما يصل إلى ٥ آلاف سجين من إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها كدولة والمعروفة باسم طالبان، وما يصل إلى ألف من سجناء الطرف الآخر بحلول ١٠ مارس ٢٠٢٠، في أول أيام المفاوضات الأفغانية.

وتهدف الأطراف المعنية للإفراج عن بقية السجناء على مدار الأشهر الثلاثة التالية. وتلتزم الولايات المتحدة بإكمال هذا الهدف.

كذلك تلتزم إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة بأن سجناءها المفرج عنهم سيكونون ملتزمين بالمسؤوليات المذكورة في هذه الاتفاقية حتى لا يشكِّلوا تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها.

د) مع بدء المفاوضات بين الأفغان، ستبدأ الولايات المتحدة بمراجعة إدارية للعقوبات الأمريكية الحالية وقائمة المكافآت ضدَّ أفراد إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان بهدف إزالة هذه العقوبات بحلول ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠.

هـ) مع بدء المفاوضات بين الأفغان، ستبدأ الولايات المتحدة بالتواصل الدبلوماسي مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن الدولي وأفغانستان لإزالة أفراد إمارة أفغانستان الإسلامية التي تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان من قائمة العقوبات بهدف تحقيق ذلك بحلول ٢٩ مايو ٢٠٢٠.

و) ستمتنع الولايات المتحدة وحلفاؤها عن التهديد أو استخدام القوة ضدَّ السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأفغانستان أو التدخُّل في شؤونها الداخلية.

في مقابل التزام الولايات المتحدة الذي نصَّ عليه الاتفاق فإن طالبان ستلتزم بما يلي لمنع أي جماعة أو فرد، بما في ذلك القاعدة، من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها:

١- لن تسمح لأيٍّ من أفرادها أو أفراد الجماعات الأخرى، بما فيها "القاعدة" من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

٢- سترسل طالبان رسالة واضحة بأن أولئك الذين يشكِّلون تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها ليس لهم مكان في أفغانستان وستصدر تعليمات لأفرادها بألَّا يتعاونوا مع الجماعات أو الأفراد الذين يهدِّدون أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

٣- ستمنع طالبان أي جماعة أو فرد في أفغانستان من تهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها وستمنعهم أيضًا من تجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم ولن تستضيفهم وفقًا للتعهُّدات الواردة في الاتفاقية.

٤- تلتزم طالبان بالتعامل مع طالبي اللجوء أو الإقامة في أفغانستان وفقًا لقانون الهجرة الدولي والتعهُّدات الواردة في هذه الاتفاقية حتى لا يشكِّل مثل هؤلاء الأشخاص تهديدًا على أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

٥- لن تمنح إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها والمعروفة باسم طالبان تأشيرات سفر، أو جوازات سفر، أو تصاريح سفر أو أي من الوثائق القانونية الأخرى لأولئك الذين يشكِّلون تهديدًا على أمن الولايات المتحدة وحلفائها للدخول إلى أفغانستان.

كما نصَّ الاتفاق على أن الولايات المتحدة ستطلب إقرار واعتراف مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بهذه الاتفاقية.

وأن الولايات المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان يسعيان لعلاقات إيجابية مع بعضهما ويتوقَّعان أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة بعد التسوية التي يحدِّدها الحوار والمفاوضات بين الأفغان إيجابية.

كما أن الولايات المتحدة ستسعى إلى التعاون الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار مع الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة ما بعد التسوية التي يحدِّدها الحوار والمفاوضات بين الأفغان، ولن تتدخَّل في شؤونها الداخلية.

- قامت الولايات المتحدة كذلك بالتزامن بإيفاد وزير الدفاع مارك إسبر إلى أفغانستان ليُعلن مع الرئيس الأفغاني والأمين العام لحلف شمال الأطلنطي ينس ستولتنبرج إعلانًا

مشـــابهًا مع الســـلطة الأفغانية الرسمية[١] التي تعترف بها والتي رفضت الاشتراك في المفاوضات مع طالبان ورفضت طالبان أيضًا إيلاءها أيَّ اعتبار، وقد تضـــمَّن اتفاق الولايات المتحدة مع حكومة جمهورية أفغانســتان الإســلامية[٢] مضــمون اتفاقها مع طالبان، بالنسبة لموعد سـحب قواتها، والتزام جمهورية أفغانستان الإســـلامية بما يخصُّـــها من الاتفاق مع طالبان من الإفراج عن معتقلي طالبان لديها، وإجراء مفاوضات معها، وبعض النصوص الإشكالية التي سيرد التعقيب عليها في ثنايا هذا التقرير.

وبدأت الولايات المتحدة في ســـحب بعض قواتها من أفغانســـتان اعتبارًا من ٩ مارس ٢٠٢٠[٣]، وفي ١٠ مارس ٢٠٢٠ قام مجلس الأمن بناءً على طلب من الولايات المتحدة بإصــدار القرار ٢٥١٣ المؤيِّد بالإجماع للاتفاق الموقع بين طالبان والولايات المتحدة، وكذلك الإعلان الأمريكي الأفغاني، ودعا القرار حكومة جمهورية أفغانســتان الإســلامية وحركة طالبان إلى العمل بحســن نية على اتخاذ تدابير إضــافية لبناء الثقة في ســبيل تهيئة الظروف المواتية لتســريع بدء المفاوضـــات بين الأطراف الأفغانية وكفالة نجاحها وتحقيق ســـلام دائم، وأعرب المجلس في قراره عن اســتعداده عند بدء المفاوضــات بين الأطراف الأفغانية للنظر في بـدء إجراء اســـتعراض لحـالـة الأفراد والجمـاعـات والمؤســـســـات والكيانات المدرجين في قائمة العقوبات المنشـــأة والمحدَّثة بالقرار ١٩٨٨ سنة ٢٠١١، وأن سلوك طالبان سيكون له تأثير على هذا الاستعراض[٤].

بداية طريق المفاوضـــات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان

تعود البداية إلى عام ٢٠١١، حين استضـافت قطر قادة طالبان الذين انتقلوا إليها لبحث الســلام في أفغانســتان. ولكن كان مسـار المحادثات متأرجحًا. وافتتحت طالبان مكتبًا سـياسيًّا في الدوحة عام ٢٠١٣ ثم أقفل في السنة نفسها وسط خلافات بشأن رفع أعلام التنظيم.

وفي ديســـمبر عـام ٢٠١٨، أعلن قـادة طـالبـان أنهم سيلتقون بمسؤولين أمريكيِّين لمحاولة إيجاد "خريطة طريق للسلام". لكن الحركة الإســلامية المتشــدِّدة اســتمرَّت في رفضــها إجراء محادثات رسمية مع الحكومة الأفغانية، التي وصــفتْها بأنها مجموعة "دمى" أمريكية[٥].

ثم بدأت المحادثات المباشرة بين الجانبين في يوليو ٢٠١٨، عندما التقى مســؤولون أمريكيُّون ســرًّا بأعضــاء من طالبان في المكتب الســـيـاســـي للحركة في الدوحة. تبع ذلك تعيين وزارة الخارجية الأمريكية في ٥ سـبتمبر من العام نفسـه زلماي خليل زاد –الأمريكي من أصل أفغاني– مبعوثًا خاصًّا لعملية السلام، ليتولَّى إدارة الحوار المباشــر مع الحركة. وبعد حوالي عشــر جولات من التفاوض المباشــر، نجح طرفا الصــراع في الوصــول إلى توافقات محدَّدة، كان أهمها ما عرف بــــ"ورقة التفاهمات" التي تمَّ التوصـل إليها أثناء جولة الحوار الســـابعة (٩-٧ يوليو ٢٠١٩)، والتي تضـمَّنت –حسـب بعض التسـريبات– توافق الطرفين على عدد من المبادئ، شملت الحفاظ على "النظام الإســلامي" للدولة،

---

(١) جوناثان لانداي وحميرة باموق، اتفاق أفغانستان يمنح ترامب دفعة سياسية لكن تنفيذ الانسحاب قد يستغرق سنوات، رويترز، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/JVdpQ

(٢) انظر: نص الإعلان الأمريكي الأفغاني المشترك بشأن اتفاق السلام بالدوحة (وثيقة)، وكالة الأناضول، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/3bYg6U3

(3) Ryan Browne and Kylie Atwood, US begins to withdraw some troops from Afghanistan, CNN, 9 March 2020, available at: https://2u.pw/pYE1d

(٤) قرار مجلس الأمن ٢٥١٣، (ADOPTED BY THE SECURITY COUNCIL AT ITS 8742ND MEETING, ON 10 MARCH 2020 (AFGHANISTAN))، الرمز: S/RES/2513 (2020)، موقع نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2JJoGdj

(٥) اتفاق تاريخي بين واشنطن وطالبان تنسحب القوات الأمريكية بموجبه من أفغانستان خلال ١٤ شهرًا، بي بي سي عربي، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/qZwSr

وحماية المنشـــآت العامة والبنية التحتية، وحماية المدنيين وعدم اسـتهدافهم من قبل الأطراف المتحاربة، والحفاظ على اسـتقلال أفغانســـتان، وإجراء الإصـــلاحات اللازمة في بنية الحكومة الأفغـانيـة، وعودة المهـاجرين الأفغـان من دول الجوار وتوزيع الأراضـــي عليهم، والامتناع المتبادل عن اســـتخدام لغة التهديد والقوة، والعمل على توفير المناخ المناسب لبدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف الأفغانية، بالإضافة إلى أخذ الضمانات اللازمة من دول الجوار بعدم التدخُّل في الشـــؤون الداخلية لأفغانســـتان. كذلك، تمَّ التوافق على عدد من النقاط الأسـاسـية، أبرزها التزام طالبان بعدم استخدام العنف ضد الولايات المتحدة أو حلفائها، وعدم الســـماح باســـتخدام الأراضـــي الأفغانية من جانب أي تنظيمات أخرى لتنفيذ مثل هذه العمليات. لكن هذا التوجُّه لم يكن محـلَّ توافق داخـل الإدارة الأمريكيـة، ممَّـا أدَّى إلى توقُّف المفاوضـــات أكثر من مرة، ولعل بعض التغييرات التي جرتْ في الإدارة الأمريكية مثل إقالة جون بولتون مســتشــار الأمن القومي في ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، تؤكِّد هذا الخلاف، فقد أُبعِدَ بولتون عن الاجتماعات التي تخصُّ ملف التفاوض مع "طالبان"، وأهمها كان الاجتماع الذي عقد على أعلى مســـتوى في منتجع ترامب في ولاية نيوجرسي، في أغسطس ٢٠١٩، لمناقشة مسودة الاتفاق، ولم يُدعَ لحضـوره، على الرغم من حسـاسـية موقعه الوظيفي، وإن كـانـت هـذه الإقـالـة تمَّـت بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونـالـد ترامب فجأة، في ٧ سـبتمبر ٢٠١٩، إلغاء محادثات سـرية كان ينوي أن يجريها شخصيًّا مع طالبان والرئيس الأفغاني أشرف غني، في منتجع كامب ديفيد الرئاسي، متذرِّعًا بهجوم شنَّته الحركة قبل ذلك بيومين في كابول، أودى بحياة اثني عشـر شـخصًـا، أحدهم جندي أمريكي، وإن كان هذا التذرُّع بذلك الحادث غير متوافق مع المعطيات التي كانت ترجِّح استمرار المفاوضات دون تأثيرٍ لهذا الحادث عليها، لكن بعد زيارة مفاجئة قام بها إلى أفغانســـتان في نوفمبر ٢٠١٩، أعلن ترامب اسـتئناف المفاوضـات بين الطرفين، وذلك بعد أن أطلقت طالبان سـراح أسـيرين أمريكي وأسـترالي، مقـابـل إفراج الحكومـة الأفغـانيـة عن ثلاثـة من معتقليهـا. وفي ديسـمبر ٢٠١٩، أعلنت الخارجية الأمريكية اسـتئناف المحادثات في الدوحة. غير أن المحادثات ما لبثت أن توقَّفت مرة أخرى في الشهر نفسه بعد هجوم آخر شنَّته طالبان، ثم جاء التطور الأهم مع الإعلان في منتصــف فبراير ٢٠٢٠ عن توصُّــل الطرفين إلى الاتفاق على تخفيض مستوى العنف في أفغانستان لمدة أسبوع، بـالإضـــافة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى لبناء الثقة. وتم الاتفـاق على "تخفيض العنف" خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، وبعد نجاح هذه التجربة تمَّ توقيع اتفاق الســـلام بين الولايات المتحدة وطالبان في ٢٩ فبراير[١].

تقدير الاتفاق

يعدُّ الاتفاق في نظر كثيرين محقِّقًا لمكاسب كبيرة لطالبان، حيث أكَّد البعض أن الاتفاق يذعن لمطلبهم المنشـــود منذ زمن بانســـحاب "كل قوات الولايات المتحدة العســـكرية وحلفائها وشـــركائها في التحالف، من ضـــمنهم كل الموظفين المدنيِّين غير الدبلوماسيِّين والمتعاقدين الأمنيين الخاصِّين والمدرِّبين والمستشارين وموظَّفي خدمات الدعم في غضـــون أربعة عشـــر شـــهرًا". فلا عجب إذن أن تعتبر طالبان هذه الاتفاقية انتصـارًا، وسـتنسـحب أيضًـا قوات حلف شمال الأطلسي، الذي لم ينلْ اعتبار ذكر اسمه في الاتفاقية. وترفض الاتفاقية رفضًـــا قاطعًا بقاء أيِّ قوة مكافحة للإرهاب أو أي تدريب للجيش الأفغاني. باختصــار، تتخلَّى عن جيش الحكومة الأفغانية وتضـــع مســـتقبل مكافحة الإرهاب في المنطقة في يدَي طالبان ورعاتهم الباكستانيِّين.

---

(١) انظر:

– محمد فايز فرحات، ماذا لو وُقِّعَ اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان؟، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/04tTT

– مالك ونوس، لماذا عارض بولتون اتفاق سلام أفغانستان؟، العربي الجديد، ٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2UJgRe0

– وحدة الدراسات السياسية، اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان، مرجع سابق.

– وحدة الدراسات السياسية، تعثر المفاوضات الأمريكية – الأفغانية: أسبابها واحتمالات استئنافها، ١٧ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2XaX34R

وسيكون من الصعب للغاية على المجتمع الاستخباراتي الأمريكي أن يعمل في هذه البيئة. فغياب أي قوة للحماية، حتى المتعاقدون الخاصُّون منهم، سيمنع عملية جمع المعلومات في المناطق الخطرة. وستزداد الصعوبة كثيرًا في معرفة ما يجري في المناطق الحدودية الأفغانية والباكستانية التي لطالما كانت مركزًا لعدد كبير من المنظّمات الإرهابية.

كما أن حركة طالبان لم تبرِّئْ نفسها في هذه الاتفاقية من تنظيم القاعدة أو من هجمات ١١ سبتمبر، فما تلتزم به طالبان هو الحؤول دون استخدام الأراضي الأفغانية لشنِّ هجمات إرهابية على الولايات المتحدة وحلفائها. وستحول طالبان دون قيام تدريبات وجمع أموال وغيرها من أساليب المساعدة لعمليات ضدَّ أمن الولايات المتحدة وحلفائها. بيد أنَّ هذا وعدٌ وعظي لا أكثر -في نظر البعض- فالاتفاقية لا تذكر بنية طالبان التحتية في باكستان ولا تعاونها مع شبكة "لشكر طيبة" التي تستهدف الهند[(١)].

ويرى آخرون أن ما نصَّت عليه مسودة الاتفاق يعني قبولًا أمريكيًّا بتسليم السلطة مستقبلًا لحركة طالبان وبسحب قوات الناتو من أفغانستان خلال ١٨ شهرًا مقابل تعهُّد طالبان بعدم السماح لأنشطة "القاعدة" و"داعش"، وأيضًا للمسلَّحين الانفصاليِّين الناشطين في جنوب غرب أفغانستان، من استخدام هذه المنطقة كمنطلق لهم في عملياتهم ضدَّ باكستان المجاورة.. إنَّ تداعيات حرب أفغانستان جعلتْها تُشبه إلى حدٍّ كبير الحرب الأمريكية على فيتنام في حقبة الستِّينيات من القرن الماضي، والتي سبَّبت خسائر كبيرة للولايات المتحدة، وانتهت بمفاوضات في باريس أدَّتْ إلى الانسحاب الأمريكي وتسليم الحكم إلى من كانوا يحاربون أمريكا من ثوَّار فيتنام الشمالية "الفيتكونغ"، وإلى التخلِّي عن حكومة فيتنام الجنوبية المدعومة من واشنطن.. حركة طالبان تدرك تمامًا الآن المزيج الحاصل في الولايات المتحدة القائم على الجمع بين المصلحة السياسية الانتخابية لترامب في الاتفاق معها وبين قناعة عموم الأمريكيِّين بوصول الحرب في أفغانستان إلى أفق مسدود، ممَّا يُعزّز الموقف التفاوضي للحركة ويجعلها تراهن على النموذج الفيتنامي الذي كان يُفاوض الأمريكيِّين في باريس بينما المعارك مستمرَّة في فيتنام إلى حين صدور قرار سحب القوات الأمريكية والتخلِّي عن حلفائها في فيتنام الجنوبية[(٢)].

لقد طبع التفاؤل تصريحات الطرفين خلال مراسم التوقيع على الاتفاق، ولكن العقبات التي تعترض طريقه كثيرة، أهمها فجوة الثقة الواسعة بين طالبان والحكومة الأفغانية، وخشية المجتمع المدني في أفغانستان على منجزات تحقَّقت في ظلِّ الاحتلال، إضافة إلى إصرار طالبان على استخدام تسمية "إمارة أفغانستان الإسلامية" حتى في الاتفاق، ولذلك أصرَّ الطرف الأمريكي على إضافة عبارة "التي لا تعترف بها الولايات المتحدة".

وقد تنصَّل الرئيس غني من أيِّ تعهُّد بالإفراج عن ٥٠٠٠ سجين لطالبان، قبل بداية المفاوضات بين الطرفين. كما أن الحكومة الأفغانية ليست طرفًا في المفاوضات بين واشنطن وطالبان ولا في الاتفاق، قائلًا: "إن الإفراج عن السجناء ليس سلطة الولايات المتحدة، ولكنه سلطة حكومة أفغانستان". ولتجاوز هذا التعقيد حرصت واشنطن على إيفاد وزير الدفاع مارك إسبر إلى كابول للقاء الرئيس الأفغاني، وأصدر الطرفان بالتزامن مع التوقيع على اتفاق الدوحة "الإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان". وأكد "الإعلان" من حيث المبدأ بنود الاتفاق مع طالبان نفسها، مع التشديد على "التزام الولايات المتحدة بدعم قوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الحكومية الأخرى، بما في ذلك من خلال الجهود المستمرة لتعزيز قدرة قوات الأمن الأفغانية على التصدِّي للتهديدات الداخلية والخارجية والاستجابة لها"، وتحت ضغوط أمريكية وجهود وساطة قطرية، تراجع الرئيس أشرف غني عن موقفه ووعد بالإفراج عن سجناء حركة طالبان ولكن على مراحل، وصرَّح سهيل شاهين المتحدث باسم طالبان أن الحركة عقدت اجتماعًا عبر دائرة

(١) بروس ريدل (Bruce Riedel)، الفوضى في أفغانستان، مركز بروكنجز، ٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://brook.gs/2Re3ws4

(٢) صبحي غندور، طالبان تراهن على النموذج الفيتنامي في أفغانستان، البيان الإماراتية، ٢٦ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2XiKXXH

تلفزيونية مغلقة في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ مع ممثلين فنيِّين من الحكومة الأفغانية، حيث تناول الاجتماع تبادل الأسرى لبدء تنفيذ اتفاق إحلال السلام، وأوضح أن هذا هو الاجتماع الفني الثاني من نوعه مع الحكومة منذ توقيع اتفاق الدوحة، وكشف شاهين عن أن وفدًا من الحركة سيرحل إلى كابول للتعرُّف على السجناء المقرَّر الإفراج عنهم في قاعدة باغرام الأمريكية.

وهناك تحدٍّ آخر قد يعوق تطبيق الاتفاق، في الأزمة السياسية التي تواجهها كابول حاليًّا؛ إذ يرفض عبد الله عبد الله، النائب السابق للرئيس أشرف غني ومنافسه في انتخابات سبتمبر ٢٠١٩، إلى الآن، الاعتراف بهزيمته في الانتخابات ويصرُّ على أنه الرئيس الشرعي. أما التحدِّي الثالث فيتعلَّق بطالبان نفسها، إذ يبدو أن ثمة أطرافًا في الحركة ترفض الاتفاق، وغير مستعدَّة للتخلِّي عن تحالفها مع القاعدة. والتحدي الرابع أمريكي؛ إذ ينص الاتفاق في أحد بنوده على أن تعمل الولايات المتحدة على رفع العقوبات عن حركة طالبان وأعضائها، ولكن قيادة طالبان الحالية تضم شبكة حقاني، المصنفة أمريكيًّا مجموعةً إرهابية، ويشغل زعيم الشبكة، سراج الدين حقاني، منصب نائب زعيم طالبان[١].

ومن العقبات أيضًا ذلك التململ الموجود داخل الإدارة الأمريكية فرئيس أركان القوات الأمريكية، الجنرال جوزيف دنفورد، لوسائل الإعلام يوم الأربعاء ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ بأنَّ سحب القوات الأمريكية من أفغانستان مرتبط بالوضع الأمني في أفغانستان، وستبقى القوات الأمريكية في أفغانستان إلى أن تتمكَّن القوات الأفغانية من تحمُّل أعباء مكافحة تهديدات الإرهاب كافَّة، وأضاف أنَّه لا يستطيع أن يتنبَّأ بالوقت الذي ستتمكَّن القوات الأفغانية فيه من ذلك، ولما طُلب بعض الجنرالات المتقاعدين (وهم الجنرال كمبرلي فيلد، والجنرال جان كين، وجولن جسكن) كشهود ومحلِّلين للأوضاع الأفغانية إلى اللجنة العسكرية في مجلس الشيوخ الأمريكي، قالوا في شهادتهم أمام اللجنة المذكورة: إنهم لا يؤيِّدون سحب جميع القوات الأمريكية في الظروف الحالية من أفغانستان، لأن أفغانستان ستواجه أزمات جديدة نتيجة هذا الانسحاب المتسرِّع، وستعود أفغانستان ملاذًا للجماعات الإرهابية من جديد، وسيعود الصراع على السلطة بين أمراء الحرب إلى الواجهة من جديد، وسيفتح المجال للتدخل الباكستاني والإيراني والروسي.

وممَّا يثير الشكوك في وفاء الولايات المتحدة بوفائها باتفاقها مع طالبان أنَّ الإعلان الأمريكي الأفغاني المعلن في كابول بعد التأكيد على أكثر البنود الواردة في اتفاق الدوحة على أنَّ أمريكا ستستمر في دعمها للقوات الأفغانية في مواجهتها لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة (داعش) - فرع خراسان، في إطار الاتفاقية الأمنية الموقَّعة بين البلدين كما أنَّ أمريكا أبدت استعدادها للاستمرار في عملياتها العسكرية في أفغانستان بموافقة الحكومة الأفغانية، ويتعارض ما ورد في هذه الوثيقة مع البند الأساسي الوارد في اتفاق الدوحة وهو انسحاب جميع القوات الأجنبية تحت أيِّ مسمًّى من أفغانستان، وهذا الإعلان يوحي بأنَّ الدعم الأمريكي للقوات الأفغانية سيستمر، ويبدو أن الأمريكيِّين يريدون أن يُبقوا باب الرجوع مفتوحًا، وخاصة بعد نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومن هنا صرَّح وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر، أنه إذا لم تلتزم طالبان بعهودها فإنَّ الاتفاقية المذكورة، ستُلغى.

لكن من اللافت أن أمريكا تعاملت مع حركة طالبان كجهة تحكم أفغانستان، مع أنها تكرِّر أنَّ أمريكا لا تعترف بإمارة أفغانستان الإسلامية كدولة، حيث إنَّها طلبت من حركة طالبان أن لا تعطي أيَّ نوع من وثائق السفر والجوازات

---

(١) انظر:

- وحدة الدراسات السياسية، اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان، مرجع سابق.

- Ayesha Tanzeem, US-Taliban Deal Hits First Speedbump, Voice Of America, 1 March 2020, available at:

https://2u.pw/WHELp

- بعد مباحثات استمرت أربع ساعات.. طالبان تؤكد الإفراج عن السجناء نهاية الشهر الجاري، الجزيرة.نت، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2yCJ8dL

والتأشيرات لمن يهدِّد أمن الولايات المتحدة، وهذا لا يملكه إلا من يحكم أفغانستان، وكذلك طلبت من حركة طالبان منع أيَّة جماعة بما فيها تنظيم "القاعدة" من استخدام الأراضي الأفغانية لتوجيه التهديد ضدَّ الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا أيضًا من وظائف الحكومة، مع أنَّ هذه الوثيقة تنصُّ على أنَّ المسؤوليات التي تعهَّدت بها حركة طالبان هي مطالبة بها في المناطق التي تسيطر عليها إلى حين تشكيل الحكومة نتيجة المحادثات الأفغانية.

ويبدو أن بعض ملاحق الاتفاقية لم تُنشر بعد، فالاتفاقية تنص على وجود الضمانات الدولية التي تضمن عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل أي فرد أو مجموعة لتهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ضمانات دولية تضمن أن أمريكا ستسحب جميع قواتها من أفغانستان، وهذه الضمانات لم يتم الإعلان عنها، مَن يضمن أنَّ حركة طالبان وحلفاءها لن يستخدموا الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة، ومن يضمن أنَّ الولايات المتحدة ستسحب جميع قوَّاتها؟ كما أنَّ الدفعة الأولى من القوات الأجنبية ستنسحب من خمس قواعد عسكرية، هذه القواعد العسكرية الخمسة يجب أن يحدِّدها سند رسمي، وهناك ضرورة لبيان كيفية الانسحاب، وهل سيصحب الجيش الأمريكي معه جميع عتاده؟ هذه الأمور كلها غير معلنة وغير واضحة، وقد تكون هناك أمور أخرى تحتويها الوثائق الملحقة التي لم يعلن عنها حتى الآن.

بالنسبة لطالبان فإن الحركة تبدو ملتزمة بالاتفاق الذي تم توقيعه في الدوحة –حسب تصريحاتها– لكن موقفها الرافض للاعتراف بالحكومة الحالية في أفغانستان يهدد مستقبل المحادثات الأفغانية، إذ إنَّ قيادات حركة طالبان تؤكد باستمرار أنَّهم لا يعترفون بإدارة كابول؛ لأنَّها تمَّ تنصيبها في أفغانستان عن طريق استخدام القوة من قبل أمريكا، ويترتَّب على عدم اعترافهم بشرعية الحكومة الأفغانية عدم الاعتراف بها كطرف آخر في المحادثات، وعدم الجلوس معها على طاولة المفاوضات كممثِّل شرعي للشعب الأفغاني، لكنهم يعتبرونها كجهة أفغانية يمكن لها أن تشارك في المحادثات الأفغانية، وكان ذبيح الله مجاهد، الناطق الرسمي باسم حركة طالبان، قد صرَّح كذلك بأنَّ الاتفاق الذي تمَّ توقيعه مع الأمريكيِّين لا يشمل القوات الأفغانية، وأضاف: إنَّنا لا نعترف بالحكومة العميلة لأمريكا، وقد جيء بها للحفاظ على المصالح الأمريكية، نحن لا نعترف بهذه الحكومة العميلة، وسنستمر في نضالنا إلى قيام الحكم الإسلامي في أفغانستان.

أمَّا بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المؤثرة وعامة الشعب الأفغاني فمن الواضح أنها تؤيِّد اتفاق الدوحة[١].

- **انتخابات الرئاسة الأفغانية**

في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٩ جرت الانتخابات الرئاسية الأفغانية وقد تنافس فيها بشكل أساسي الرئيس الحالي محمد أشرف غني الذي فاز بالرئاسة عام ٢٠١٤، والرئيس التنفيذي للحكومة عبد الله عبد الله الذي نافس الرئيس غني في ٢٠١٤ ونافس الرئيس كرزاي عام ٢٠٠٩، وفي كل مرة كان عبد الله عبد الله يرفض نتائج الانتخابات، وهو ما تكرَّر في المرة الثالثة والأخيرة أيضًا.

وقد أعلنت لجنة الانتخابات الأفغانية المستقلَّة في ١٨ فبراير ٢٠٢٠ بعد تأجيلات متعدِّدة فوز الرئيس محمد أشرف غني بنسبة ٥٠,٦٤٪ بعد حصوله على ٩٢٣٥٩٢ صوتًا، وفي المركز الثاني الرئيس التنفيذي للحكومة عبد الله عبد الله بنسبة ٣٩,٥٢٪ بعد حصوله على ٧٢٠٨٤١ صوتًا، وأُلغي حوالي مليون من ٢,٧ مليون صوت جرَّاء مخالفات، ممَّا يعني أن الانتخابات شهدت حتى الآن أقل نسبة مشاركة في أيِّ اقتراع جرى في أفغانستان. ويبلغ عدد سكان أفغانستان ٣٥ مليونًا، ومجموع الناخبين المسجلين ٩,٦ ملايين[٢].

---

(١) مصباح الله عبد الباقي، أفغانستان: هل يختار الأفغانيون الاستقرار أم يرجحون كفة الصراع؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/yh0qq

(٢) انظر:

- Afghanistan 2019 Presidential Election, Independent Election Commission of

بعد أن أعلنت لجنة الانتخابات الأفغانية فوز الرئيس الحالي أشرف غني، أعلن منافسه الرئيسي، عبد الله عبد الله، أن النتائج باطلة وأنه هو المنتصر الحقيقي.

واعتزم الجانبان التخطيط لإقامة مراسم تنصيب متوازية! بعد انتخابات ٢٠١٤ تدخَّل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري بشكلٍ مباشر، فقد توسَّط في اتفاق لتقاسم السلطة بين الرجلين وتشكيل حكومة الوحدة التي قادت أفغانستان على مدى السنوات الخمس الماضية[١]. وقد رفضت الولايات المتحدة تشكيل حكومة موازية في أفغانستان، وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في بيان له: إن بلاده تدعم دولة أفغانستان الموحَّدة والمستقلَّة، وتعارض بشدَّة وجود كيان يحاول تشكيل حكومة موازية فيها[٢].

يرجع هذا الخلاف على الانتخابات، من ناحية أولى، إلى اختلاف الأعراق التي ينتمي إليها الرجلان؛ فبينما يعتبر غني مُرشَّحًا مُنتميًا للأغلبية من عرقية الباشتون، إلا أن عبد الله يُنظَر إليه بوصفه خيارًا أكثر تفضيلًا لبعض من ينتمون إلى عرقيات أخرى، مثل الطاجيك، والأوزبك، والهزارة وغيرهم.

ومن ناحية ثانية، فإن حكومة الوحدة الوطنية التي تشكَّلت بين غني وعبد الله بعد انتخابات عام ٢٠١٤، والتي قسَّمت السلطة بين فريقيهما مناصفةً، كانت سببًا في استفحال الخلافات الداخلية بين نخبة الحكم الأفغانية، لأنها تشكَّلت نتيجة لاتفاق سياسي يتعارض مع الدستور الأفغاني، وكانت هناك خلافات كثيرة حول تقاسم السلطة وتعيين الوزراء، وتوزيع المناصب الحكومية الرفيعة في الهيئات والمؤسسات المختلفة، لا سيما السفارات.

وقد كثَّف الرئيس الأفغاني أشرف غني ضغوطه على عبد الله، ونجح في خلق فجوة بينه وبين أنصاره، عبر سياسة الترهيب والترغيب. واستطاع غني الحصول على تأييد الجنرال عبد الرشيد دوستم الذي وقف إلى جانب عبد الله في الانتخابات الماضية، بل وكان أول من طرح فكرة الحكومة الموازية. لكن في ظل الأزمة الراهنة، كان صمت دوستم مُطبقًا، وحمل تعيين نجله، باتور دوستم، عضوًا في هيئة التفاوض مع طالبان مؤشِّرًا على أن تحالفه مع عبد الله بات ربما من الماضي. وسبق أن نجح غني في استمالة الجنرال عطا محمد نور، والذي وقف علنًا ضد عبد الله، ليقوم غني بتعيين نجله خالد نور عضوًا في هيئة التفاوض مع طالبان، علاوة على ذلك، أوقف غني ميزانية مكتب عبد الله المسجَّل باسم مكتب الرئيس التنفيذي للحكومة، والذي يعتبره حاليًّا أنصار عبد الله مقرًّا للرئاسة، ويبلغ عدد الموظفين فيه ٩٠٠ موظف[٣].

وقد أثَّرَ هذا الخلاف سلبًا على تنفيذ اتفاق الدوحة الموقَّع بين طالبان والولايات المتحدة، ففي حين رفض غني الإفراج عن المعتقلين وماطل، فإن عبد الله أبدى موافقة فوريَّة لتنفيذه، إذ قال فريدون خوازون المتحدث باسم عبد الله: إن طالبان تطالب بالإفراج عن سجنائها قبل بدء أي محادثات سلام، وإن عبد الله يوافق على ذلك، وأضاف: نعتقد أن جميع القضايا المدرجة في مسودة الاتفاق مؤكَّدة ومتَّفق عليها من قبل الجانبين بعد مناقشات مطوَّلة وحذرة، لذلك يجب تنفيذ ما هو وارد باتفاق السلام دون إبطاء.

وقد رفضت طالبان الاعتراف بفريق التفاوض، وقال المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد: إن الحركة ترفض

---

(1) Ayesha Tanzeem, Afghans Weary After Election Dispute Amid Peace Process With Afghanistan, accessed: 5 April 2020, available at: https://2u.pw/bufdh

- بعد ٥ أشهر من الاقتراع.. إعلان أشرف غني رئيسا لأفغانستان لولاية ثانية، الجزيرة.نت، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ULrs8v

Taliban, Voice Of America, 27 February 2020, available at: https://2u.pw/gBktm

(٢) بومبيو: نعارض بشدة تشكيل حكومة موازية في أفغانستان، وكالة الأناضول، ١٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2wdmKXo

(٣) أحمد دياب، أزمة الرئاسة الأفغانية وآفاق تسويتها، مركز الإمارات للسياسات، ١ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mIjUp

التفاوض مع الفريق لأنه لم يتم اختياره بطريقة تشمل "جميع الفصائل الأفغانية"، مضيفًا أن الحكومة تستطيع المشاركة في المفاوضات باعتبارها جهة، وليست ممثلًا للشعب الأفغاني، في حين رحَّبت الولايات المتحدة بإعلان كابول عن الوفد التفاوضي، وقال المبعوث الأمريكي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد إن الفريق "شامل ويعكس تنوُّع البلاد ودور المرأة الأساسي"، وكانت الحكومة الأفغانية قد أعلنت عن فريق المفاوضين برئاسة رئيس الاستخبارات السابق محمد معصوم ستانكزاي، وبتسمية هذه اللجنة، تكون الحكومة قد رفضت اقتراحات الأحزاب السياسية والجهادية من أجل الشراكة في الهيئة، كما سحبت عرض غني للتصالح مع منافسه عبد الله لإنهاء الأزمة السياسية[1].

من جانبها ضغطت واشنطن على أشرف غني وعبد الله عبد الله عندما قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى أفغانستان –بالرغم من ندرة حركة المسؤولين الدوليّين بسبب انتشار فيروس كورونا– التقى خلالها الرجلين لتوجيه رسالة لكليهما برفض تصرفاتهما، وقال في بيان قاسٍ على غير العادة: إن فشلهما أضرَّ بالعلاقات الأمريكية الأفغانية وأن هذا الفشل يشكِّل تهديدًا مباشرًا للمصالح الوطنية الأمريكية وأن الولايات المتحدة ستخفض مساعداتها لأفغانستان بقيمة مليار دولار هذا العام، وأنها مستعدة كذلك لخفض المساعدة بمقدار مليار دولار أخرى في عام ٢٠٢١[2].

يعد خلاف النخبة السياسية الرسمية في أفغانستان عاملًا مهمًّا في إضعاف قدرات الحكومة على إبقاء الاعتبار السياسي لها في الحياة السياسية الأفغانية، وعلى بسط سيطرتها على كامل التراب الأفغاني، وهو ما يصبُّ بطبيعة الحال في صالح طالبان وتوسُّع نفوذها وسيطرتها الفعلية وعودتها السريعة لصدارة المشهد السياسي، وهو ما تمَّت ترجمته في السيطرة على الأراضي الأفغانية، إذ تزيد يومًا تلو الآخر المقاطعات التي تقوم طالبان بالسيطرة عليها وانتزاعها من أيدي القوات الحكومية، فيما تتراجع سيطرة القوات الحكومية ويقل عدد المقاطعات التي تنتزعها من أيدي طالبان، وحسب الأرقام التي نشرها موقع " Long War Journal"، في ٢٠١٨، فإن ثلاثة ملايين أفغاني موجودون في المناطق الخاضعة لحركة طالبان، أما المناطق الخاضعة للحكومة فتضم ١٦ مليون نسمة، والمناطق المتنازع عليها ١٣ مليونًا. وبسبب القتل ينزح الآلاف نحو مناطق أكثر أمنًا واستقرارًا.

ووفق تقرير سلَّمه للكونجرس المفتش الأمريكي الخاص بالإعمار في أفغانستان فإن الحكومة الأفغانية كانت تسيطر في ٢٠١٨ أو لها نفوذ على ٥٦٪ من المقاطعات، وكانت هذه النسبة عند ٧٢٪ عام ٢٠١٥، أما حركة طالبان فكانت تسيطر في العام نفسه على ٧٪ فقط من المقاطعات، لكن نطاق سيطرتها توسَّع إلى ١٤٪، وفق المصدر ذاته، وبالأرقام كانت الحكومة تسيطر في يناير ٢٠١٨ على ٢٢٩ مقاطعة، وطالبان على ٥٩ مقاطعة، في حين أن ١١٩ مقاطعة يتنازعها الطرفان[3].

ووفق آخر تقدير أورده موقع " Long War Journal" تم الاطلاع عليه في الخامس من أبريل ٢٠٢٠، فإن طالبان باتت تسيطر على ٧٥ مقاطعة تضم حوالي ٤ ملايين ونصف مليون أفغاني، مقابل ١٣٣ مقاطعة للحكومة تضم

---

(١) انظر:

– المرجع السابق.

– عبد القادر صديقي، انقسام غني وعبد الله حول إطلاق سراح أسرى طالبان يهدد جهود السلام بأفغانستان، رويترز، ٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/U8tEX

– طالبان ترفض الفريق التفاوضي المعلن من الحكومة الأفغانية، الجزيرة.نت، ٢٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/39JU0n4

– صبغة الله صابر، الأزمة السياسية الأفغانية: غني يناور مستغلاً التفاوض مع "طالبان"، العربي الجديد، ٢٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/2V4etgP

(2) Ayesha Tanzeem, US Slashes Assistance to Afghanistan After Leaders Fail to Reach Deal, Voice Of America, 23 March 2020, available at: https://2u.pw/jpYZI

(٣) خريطة السيطرة بأفغانستان بين الحكومة وطالبان، الجزيرة.نت، ٩ نوفمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/2xNK3aO

حوالي ١٥ مليون أفغاني، ويتنازع الفريقان على ١٨٩ مقاطعة تضم حوالي ١٣ مليون أفغاني[1].

خاتمة

● يوضِّح استقصاء عناصر المشهد الأفغاني بأبعاده المختلفة أن حركة طالبان باتت قوّة لا يمكن الحديث عن مستقبل أفغانستان ليس دون اعتبارها فحسب بل دون التحدُّث معها بشأن هذا المستقبل، والقبول بدورها في تحديده ونصيبها منه.

● وهذا الوزن المتزايد لطالبان على الساحة السياسية الأفغانية وبين القوى الدولية المختلفة تسنده منظومة فكرية عقيدية وقوة عسكرية ونفوذ واقعي وسيطرة حقيقية على ما يكاد يصل إلى نصف مساحة أفغانستان أو يزيد، مع تأييد لقطاعٍ كبير من الشعب الأفغاني يقبل بوجودها ومشاركتها في الحكم.

● بالإضافة إلى ذلك فإن خطاب حركة طالبان تجدَّد بشكلٍ كبير على مستوى القضايا والمفردات بما يساعد الحركة على الانخراط في العملية السياسية بالشكل الذي يطمئن المتوجسين منها خيفة بشكلٍ كبير.

● أكبر ما يساعد طالبان على تنامي وزنها في المعادلة الأفغانية والإقليمية هو ذلك الضعف والتشرذم الذي أصاب النخبة السياسية أو نشأت هي به منذ قبولها بالتعاون مع الاحتلال الأمريكي، والعمل تحت سلطانه.

● يعد الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان دليلًا على فشل السياسة الأمريكية في احتلال الدول وتغيير حكوماتها بالقوة والسعي لتغيير إرادة الشعوب وفرض ما لا يقبلونه من نخبٍ سياسية ومن أفكار تتعارض مع اعتقادات الشعوب وثقافاتها.

● ستحاول الولايات المتحدة الالتفاف على الاتفاق الموقَّع مع طالبان وهو ما بدتْ بوادره في بنود الإعلان الأمريكي الأفغاني المشترك الذي أُعلن من كابول في نفس الوقت الذي وقِّعت فيه اتفاق الدوحة مع طالبان.

● العقبات التي تعترض اتفاق طالبان والولايات المتحدة سيتم التغلُّب عليها في الغالب لمصلحة الطرفين الاستراتيجية في تجاوزها، وهو ما ستحدُّده أكثر أجندة اهتمامات الولايات المتحدة المقبلة، وكذلك تركيز طالبان على توسيع شبكة تحالفاتها بالقدر الذي يكفل لها إقامة توافق وطني داخل أفغانستان على القضايا الكبرى التي تحوز بالفعل على اهتمام المواطنين الأفغان واستبعاد الأطراف غير الفاعلة في المشهد، مع الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الأطراف الخارجية واستقلاليَّتها تجاه داعميها.

*****

(1) Bill Roggio & Alexandra Gutowski, Mapping Taliban Control in Afghanistan, accessed: 5 April 2020, available at: https://2u.pw/SdMfV



تركيا وأزمة شرق المتوسط والتدخل في ليبيا: "الأهداف والمآلات"

شيماء بهاء الدين(*)

مقدمة:

أصبحت الأوضاع الإقليمية سمتها العام التشابك المعقد، الذي ربما في كثير من الأحيان يجعلنا نبدو وكأننا ندور في حلقات مفرغة. ومن ذلك على سبيل المثال ما تعكسه الحالة التي تعيشها السياسة الخارجية التركية في الوقت الراهن، عبر تداخل تحركاتها في سوريا وشرق المتوسط وليبيا.

حيث يبدو جليًا التداخل بين التأزم بخصوص نزاع الطاقة في شرق المتوسط والتدخل التركي في ليبيا، فالحديث عن الحدود البحرية بين البلدين يتجاوز العلاقات الثنائية والصراعات الليبية الداخلية ليؤثر على مجمل التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة شرق المتوسط، التي تشهد في السنوات الأخيرة تصاعدًا في التنافس الإقليمي للسيطرة على موارد الطاقة. كيف؟

فقد أتى الدعم التركي الأبرز لحكومة السراج عبر تصدّيق البرلمان التركي في ٢ يناير ٢٠٢٠ على مشروع قانون لإرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا دعمًا لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعوم من السعودية والإمارات ومصر(١)، وذلك بعد توقيع اتفاق أثار كثيرًا من الجدل في نوفمبر ٢٠١٩ بين أنقرة وحكومة الوفاق الليبية يقضي بزيادة التعاون الأمني بين الطرفين وبترسيم الحدود البحرية بينهما، على نحو يحقق مصالح لتركيا في شرق المتوسط(٢)".

ومن ثم يتم توظيف الصراع في ليبيا لمزيد من التمكين على طاولة المفاوضات حول خريطة الطاقة في المتوسط، التي باتت شغلًا شاغلًا للسياسة التركية ومنافسيها؛ فعلى سبيل المثال مطلع مايو ٢٠١٩، أطلقت تركيا خطوات للتنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل قبرص في منطقة يدور حولها الخلاف؛ حيث تتمسك أنقرة بقول أنها تقع ضمن جرفها القاري، بينما أعلنت قبرص أنها تقع ضمن حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة، فضلًا عن اعتراضات أوروبية ودولية وإقليمية، مما أدى إلى إجراءات لتحجيم الحركة التركية(٣).

ومن ثم تركز هذه الورقة على تناول السياسة التركية فيما يتصل بأزمة شرق المتوسط والتدخل في ليبيا على المستويات التالية: المستوى الأول: الدوافع والأهداف التركية، فيما يتعلق بشرق المتوسط بشكل عام والتدخل في ليبيا بشكل خاص. المستوى الثاني: السياسات والإجراءات التركية. المستوى الثالث: المآلات وردود الفعل.

المستوى الأول– الدوافع والأهداف

فيما يتصل بالتحركات في شرق المتوسط: تعتبر المواجهات والطموحات الناجمة عن اكتشاف حقول كبيرة من الغاز في السنوات الأخيرة في شرقي المتوسط من أبرز عوامل التوتر بين تركيا وأطراف إقليمية ودولية عدة... وإن كانت الدوافع التركية للاهتمام بتلك المنطقة لا تتوقف فقط على الأبعاد الاقتصادية وإنما هناك ما يتصل بالتنافسات الإقليمية وسياسات تركيا في هذا الإطار، وفيما يلي سنتناول مختلف الأهداف:

على صعيد **القيمة الاقتصادية** لتلك المنطقة، فإنه فضلًا عن الأهمية التجارية لكونها تؤمّن الانتقال إلى المحيط الهندي عبر

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) حظي مشروع القانون في البرلمان التركي بتأييد ٣٢٥ نائبًا، في حين عارضه ١٨٤ نائبًا.

(٢) ماذا يريد أردوغان من وراء إرسال قواته إلى ليبيا؟، فرانس ٢٤، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:

https://cutt.us/1JSpq

(٣) ماذا تريد تركيا في شرق المتوسط؟، الشرق الأوسط، ١٦ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/Ztaei

قناة السويس[١]، نجد أن القوى الإقليمية والدولية تحاول إعادة التموضع في شرق المتوسط بسبب الطاقة. فمن أهم تقديرات الأهمية الاقتصادية لهذه البقعة الجغرافية ما تشير إليه تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى أن حوض شرق المتوسط يحتوي على غاز طبيعي بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، وكان يعتبر في مرحلة ما هبة للمنطقة قد تدر إيرادات ضخمة وتساعد في صوغ حل للنزاع القبرصي، إلا أن الأمور باتت معقدة[٢].

وبالنسبة لتركيا، فإنها تستهلك كميات هائلة من الطاقة سنويًا وليس لديها موارد كافية؛ فرغم عمليات التنقيب التي تقوم بها أنقرة[٣]، إلا إنها تعتمد على استيراد الغاز، ويبلغ إجمالي فاتورة الاستيراد السنوي للطاقة حاليًا في تركيا حوالي ٣٠ مليار دولار، مما يجعلها أكثر تلهفًا للتنقيب عن فرص الغاز في جميع أنحاء قبرص.

ونظرًا لأن تركيا لا تعترف بالحكومة القبرصية في نيقوسيا كرئيسة لدولة ذات سيادة، فإنها تعتبر أنه يحق للجزيرة الحصول على ١٢ ميلًا بحريًا فقط من المياه الإقليمية، مما يحرمها من "المنطقة الاقتصادية " الطبيعية المخصصة للدول الأخرى، والتي عادة ما تمتد لأبعد من ذلك بكثير. علمًا بأن تركيا ليست من الدول الموقِّعة على "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، وبالتالي فهي لا تعترف رسميًا بأي حدود للجرف القاري في المنطقة باستثناء تلك التي تفاوضت حولها مع الجمهورية التركية لشمال قبرص في عام ٢٠١١. وبناءً على ذلك، وبموافقة الجمهورية التركية لشمال قبرص، شرعت تركيا في أنشطة التنقيب والحفر والاستخراج المحتملة حول معظم أنحاء الجزيرة[٤].

ومن ثم فإن العديد من صناع القرار في أنقرة ينظرون إلى قبرص على أنها امتداد للقوة البحرية التركية في البحر المتوسط[٥]، وبالتالي تدعم تركيا قبرص الشمالية؛ فعلى سبيل المثال تعارض تركيا أي عملية تنقيب أو استثمار للمحروقات تستبعد الشطر الشمالي من قبرص حيث يقيم القبارصة الأتراك[٦]، ومن ثم يمكن القول إن شمال قبرص بمثابة غاية ووسيلة للسياسة التركية في شرق المتوسط.

تنبع سياسة تركيا أيضًا من **مخاوفها من أن يعمل خصومها في شرق المتوسط على عزلها وتضييق الخناق عليها**، بعضهم قدماء (اليونان وقبرص)، وبعضهم جدد (إسرائيل ومصر). ويعتقد أردوغان –على ما يبدو– أنه قادر على إضعاف هذا "المحور "المناهض لتركيا" من خلال تحدّي المناطق البحرية المحيطة بقبرص[٧].

ومن المؤشرات التي أشعرت أنقرة بهذا القلق، وتيرة التعاون الاستراتيجي الذي نشأ بين تلك الدول في السنوات الأخيرة، بما يشمل المبادرات الدبلوماسية والعسكرية المشتركة ومبادرات في شؤون الطاقة أيضًا. وقد كانت مصر والإمارات العربية المتحدة من أبرز الجهات الفاعلة التي شاركت في بعض هذه المبادرات، مدفوعة في المقام الأول بالمعارضة الشديدة لدعم أردوغان لـ"الإخوان المسلمين"؛ فنجد أن السيسي بعد فترة وجيزة من وصوله إلى السلطة بدأ محادثات مع اليونان لتحديد المناطق

---

(١) إيمان زهران، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، ملف العدد (تركيا.. صناعة الأزمات!)، السياسة الدولية، العدد ٢١٩، يناير ٢٠٢٠، ص١٦٤.

(٢) تركيا وليبيا – دوافع وانعكاسات إقامة منطقة مياه اقتصادية تركية ليبية في البحر الأبيض، القنطرة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Z68oN

(٣) تركيا وغزو ليبيا.. لماذا تسعى أنقرة لدعم طرابلس عسكريا؟، سكاي نيوز العربية، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/G7CkQ

(٤) سونر چاغاپتاي، لماذا ترفع تركيا الرهان في شرق البحر المتوسط، معهد واشنطن، ٤ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gte92

(٥) المرجع السابق.

(٦) مريم أوالي، تركيا وسياسة استعراض العضلات شرق المتوسط.. ضغوط على قبرص والسبب حقول الغاز، يورونيوز العربية، ٢٠ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/G7CkQ

(٧) سونر چاغاپتاي، لماذا ترفع تركيا الرهان في شرق البحر المتوسط، مرجع سابق.

الاقتصـــادية البحرية بين البلدين، وفي نوفمبر ٢٠١٤ عقد قمة ثلاثية مع نظرائه القبارصـة واليونانيين للترويج لصـفقة توريد الغاز من الحقول البحرية القبرصية إلى مصر[١].

كما أنه منذ ٢٠١٥ بدأت مصـر في المشـاركة بتدريبات جوية مشتركة مع اليونان (تدريبات ميدوسا)، وأجريت أولى تلك التدريبات فوق جزيرة رودس اليونانية، على بعد ١٨ كيلومترًا من السـاحل التركي، وبدأت قوات قبرص بالمشـاركة في تدريبات ميدوسا في ٢٠١٨، وأجرت بشكل منفصل ثلاث جولات من التمارين المشتركة مع إسرائيل، في بداية عام ٢٠١٩[٢].

وتتشـكل الحلقة الأبرز في عام ٢٠١٩ حيث تم إقصـاء تركيا عن منتدى غاز شـرق المتوسـط (EMGF) الذي يضـم كلا من (مصر، واليونان، وقبرص، وإيطاليا، والأردن، وفلسطين، وإسـرائيل)، ومـا تبع ذلـك من التخوف التركي من إعطـاء إسـرائيل دورًا محوريًا في المنطقـة، فضـلًا عن تواجـد قبرص اليونانية ضـمن مؤسـسـي المنتدى وإقصـاء قبرص التركية[٣]. وقد رأى معارضـو المنتدى –في هذا الإطار– أنه "منتدى سـياسـي بغلاف غازي"، لكونه يضـم دولًا غير مطلة على حوض غاز شـرق البحر الأبيض المتوسـط، مثل اليونان وإيطاليا، أما الأردن فهو لا يطل على البحر المتوسط أصلاً، بينما تم إبعاد تركيا المطلة على الحوض من شماله[٤].

ومثل هذا المنتدى يؤسـس لسـوق غاز إقليمية يمكن أن يكون لها دور رئيس في معروض وأسـعار الغاز عالميًا، مع الأخذ في الاعتبار أن إسـرائيل كانت السـبّاقة لاسـتثمار الغاز في المياه الاقتصادية المقابلة لسواحلها، وهي توسع منطقتها على حساب منطقة لبنان ومنطقة قطاع غزة، كما تطمع إسـرائيل في أن يكون منتدى الغاز بوابة سـياسـية لتوسـيع التطبيع معها، بما يعني أنها تسـتهدف تحقيق أرباح هائلة، ودخول نسـيج المنطقة من بوابة الغاز، وهو أمر يجب على أعضـاء المنتدى خاصـة العربية الانتباه إليه جيدًا[٥].

لذا فإن التخوف التركي ينصرف أيضًا إلى ظهور إسرائيل على السـاحة الدولية عبر مشـروعها المطروح لنقل الغاز لأوروبا، وبالتالي، فإن وجود حدود مائية ممتدة من تركيا إلى ليبيا وتحديدها قانونيًا سيجعل تركيا إما جزءًا من هذا المشـروع أو بديلًا عنه، في ظل وجود المسـار التركي الأسـهل والأرخص لنقل الغاز، وهو ما سعت إليه تركيا[٦].

تلك السجالات التي عبَّر عنها أردوغان، قائلا: إن مصر وقبرص الرومية واليونان وإسـرائيل بين الحين والآخر، تحاول فرض سـيادتها على المنطقة بمعزل عن تركيا، وأوضـح قائلًا، "أن الدول الأربعة تبنت بين الحين والآخر مواقف شـكلت تهديدات خطيرة على تركيا وليبيا، عبر محاولة عزلهما عن شـرق المتوسـط، ومحاولة منع تركيا من التنقيب في المنطقة"[٧].

أيضًـا ترتبط السـياسـة التركية في شـرق المتوسـط **بمكانة تركيا الإقليمية وما تشـهده من تأزم**؛ حيث تراجع الدور التركي في سـوريا ومخاوف أنقرة من فقدان النفوذ هناك وفي العراق أيضًـا –بسبب رفض بغداد تدخلها في الشـمال العراقي ومعارضـة إيران والولايات المتحدة لإجراءات أنقرة في هذا الصـــدد– وبالتالي تسـعى تركيا إلى كسـب –أو على الأقل التواجد في– محاور جديدة[٨]، ومن بينها شـرق المتوسـط وخاصـة عبر التوجه إلى

(١) المرجع السابق.

(٢) ميسون جحا، لماذا تستفز تركيا جيرانها في شرق المتوسط؟، موقع ٢٤، ٦ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/nPGfJ

(٣) عدنان عبد الرزاق، دلالات إقصاء تركيا عن منتدى غاز شرق المتوسط، العربي، ٢٣ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/E5Xv2

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، الجزيرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/8ghvq

(٧) تركيا تستهدف ٣,٥ ترليون متر مكعب من الغاز شرق المتوسط، وكالة نيوترك بوست، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/iIJCP

(٨) وفاء العرفاوي، الدور التركي في ليبيا: بوابة لتعزيز وتثبيت أقدام تركيا في شمال أفريقيا، المغرب، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LxEaD

البوابة الليبية لما تمثله من أهمية في هذا الإطار، وعليه باتت ليبيا اليوم تمثل ساحة نفوذ لتركيا ومحطة مهمة ضمن الأجندة التركية –كما سنرى[١].

التدخل العسكري في ليبيا:

هناك "أهداف معلنة" لهذا التدخل؛ حيث أكد أردوغان أنّ هدف الوجود العسكري التركي في ليبيا ليس القتال، وإنما الحيلولة دون وقوع أحداث من شأنها التسبب في مآسٍ إنسانية وتقويض الاستقرار في المنطقة[٢]. كما تؤكد أنقرة أنّ حكومة الوفاق المعترَف بها من قِبل الأمم المتحدة طلبت منها دعمًا عسكريًا "بريا وبحريا وجويا" بغية وضع حد لهجوم المشير خليفة حفتر[٣].

لكن "الهدف الحقيقي" لتركيا ليس مجرد دعم حكومة طرابلس لكسب الحرب لمجرد تقارب أيديولوجي، ولكن "لمساعدتها على البقاء"، خاصة عقب الاتفاق الذي يتيح للسلطات التركية التمسك بمطالب سيادتها على مساحات في شرق المتوسط الغني بموارد الطاقة؛ **فجيوبولتيك الطاقة** هو البوصلة[٤].

إذن لا ينفصل التدخل في ليبيا عن سياسات تركيا في شرق المتوسط وما جرى من تأزم (وإن كان هناك دوافع أخرى سنتطرق لها أيضًا)؛ حيث تعتبر تركيا ليبيا جزءًا من المناطق النائية الأوسع في شرق البحر المتوسط[٥]، خاصة أن منطقة غرب ليبيا تمثل نقطة جغرافية قريبة من سواحل اليونان وقبرص، وبالتالي تسعى تركيا لاستثمار دعمها لحكومة الوفاق في هذه المنطقة لامتلاك شريك لها في الصراع الإقليمي والدولي على غاز المتوسط[٦].

ولقد تناول رئيس أركان القوات البحرية التركية اللواء جهاد يايجي –المعروف بأعماله ودراساته التي تشكل مصادر للسياسات– في كتاب "ليبيا جارة تركيا من البحر" أهمية الدور الليبي في تحديد مناطق النفوذ البحري في منطقة شرق المتوسط، إذ رأى أنه: "من المهم والضروري التعجيل بعقد اتفاق تحديد مناطق النفوذ البحرية مع ليبيا لتسجيل وحماية حقوق الشعبين التركي والليبي الشقيق في شرق البحر المتوسط التي تعتبر منطقة ديناميكية تقع في بؤرة اهتمام العالم"[٧].

وفي نوفمبر الماضي، بالفعل وقّعت أنقرة الاتفاقيتين المرتبطتين –المذكورتين سابقًا– بالتعاون الأمني وتعيين الحدود البحرية مع سلطات طرابلس، وقد أرادت تركيا إرسال إشارة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في المنطقة بأنه ما لم يتم ضمّ أنقرة إلى المعادلة، فإن وصول خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا سيكون معقدًا. ومن ثم، فهذا الاتفاق ربما سيفسد السيناريو الذي وضعته اليونان وقبرص اليونانية لتقاسم منطقة شرق المتوسط[٨].

لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام التركي بليبيا لا يرجع فقط إلى ما يتصل بالطاقة في شرق المتوسط، فالصراع الليبي مجال خصب للعبة المساومة التركية على نطاق أوسع، لأنه متداخل مع

(١) المرجع السابق.

(٢) الدور التركي في ليبيا: من الدعم السياسي إلى العسكري، العربي، ٧يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/E4YXC

(٣) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا . حسابات الربح والخسارة، موقع دويتشيه فيليه، ٣ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/YJNjM

(٤) المرجع السابق.

(٥) جوناثان ماركوس، لماذا تخاطر تركيا بتورط أعمق في الصراع في ليبيا؟، بي بي سي العربية، ٤ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zLjrc

(٦) انظر الآتي:
- د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور "لعبة المساومة"، ١٣ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DaUss
- د.خالد حنفي علي، الحسابات المتداخلة للانخراط التركي في النزاع الليبي، ملف العدد (تركيا.. صناعة الأزمات)، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، يناير ٢٠٢٠، ص١٤٣.

(٧) اتفاقية بين تركيا وليبيا يمكن أن تقلب الموازين في شرق المتوسط، يني شفق، ٢٩ صفر ١٤٤١، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/cPhE2

(٨) المرجع السابق.

قضايا ومصالح تعنيها (وتعني منافسيها في الآن ذاته) في الشرق الأوسط وإفريقيا. فليبيا تُعد معبرًا ومخزنًا جيوسياسيًّا للتهديدات والمخاطر المرتبطة بالمنطقتين، سواء المتعلقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة[١]. خاصة حين شعر الأتراك بالإحباط بسبب رغبة بعض حلفائهم في حلف شمال الأطلسي في محاولة الحصول على ما يريدونه في الاتجاهين، إذ توطد فرنسا –على سبيل المثال– العلاقات مع حفتر[٢].

ترغب أنقرة أيضا من خلال انخراطها سياسيًا وعسكريًا في ليبيا في أن تكون قريبة من مصر عن طريق التواجد على حدودها الغربية[٣]، خاصة في ظل التقارب المصري القبرصي لإدارة شئون الغاز في شرق المتوسط، والذي كان من أهم محطاته توقيع اتفاق لإنشاء خط أنابيب في سبتمبر ٢٠١٨ لنقل الغاز الذي ينتج في حقل أفروديت القبرصي لمحطات الإسالة المصرية[٤].

كما ترغب أنقرة في **الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ليبيا**، خاصة في قطاع البناء؛ إذ ستكون مهددة في حال انتصار حفتر[٥]. إذ كانت قد بلغت الاستثمارات التركية في مجالات البنية التحتية الليبية قرابة ٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، كما تواجدت ١٢٠ شركة تركية و٣٠ ألف تركي في ليبيا[٦]، وشاركت شركات الأعمال التركية في نحو ٣٠٤ عقود تجارية في البلاد، إلى جانب وجود مشروعات معلقة لتركيا بقيمة ١٩ مليار دولار[٧].

ذلك فضلًا عن **الأهمية الاقتصادية للنفط الليبي** ذاته، كون ليبيا تعد ثاني أكبر الدول الأفريقية إنتاجًا للنفط، وتمتلك الكثير من الاحتياطات النفطية[٨] تقدر بحوالي ٤٠ مليار برميل (الخامسة عربيًا، ٣,٧٦٪ من الاحتياطي العالمي)، إضافة إلى احتياطيات غاز تُقدَّر بحوالي ٥٤,٦ تريليون قدم مكعب، مما يضعها في المرتبة الـ٢١ عالميا في احتياطيات الغاز[٩].

المستوى الثاني– السياسات التركية

بناءً على ما سبق من أهداف ودوافع تركية للتحرك شرق المتوسط، وتدعيم ذلك بالتدخل في ليبيا (متعدد الأسباب) فقد تعددت الإجراءات والمسارات التي اتخذتها أنقرة لتدعيم موقفها إقليميًا، وقد سبق الإشارة لبعضٍ منها وسنفصل فيها فيما يلي:

- عمليات التنقيب: إذ أرسلت تركيا مرارًا سفن حفر وسفنًا عسكرية إلى حقول الغاز شرق المتوسط؛ منها على سبيل المثال: السفينة فاتح التي قامت بأعمال التنقيب عن الغاز في منطقة كارباز شرقي البحر المتوسط في مايو ٢٠١٩، والسفينة يافوز التي تقوم بأعمال التنقيب في الطرف الجنوبي لحدود قبرص التركية، وتبلغ قيمة سفينتي فاتح ويافوز ٤١٧ مليون دولار[١٠]. فضلًا عن الإعلان التركي في وقت لاحق أن أربع سفن تركية أنهت البحث والتنقيب في أربع مناطق داخل شرق المتوسط، وتأكيد أن تركيا عازمة على الوصول إلى ٣,٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وملياري برميل من النفط في شرق البحر المتوسط.

(١) د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور "لعبة المساومة"، مرجع سابق.

(٢) لماذا تخاطر تركيا بتورط أعمق في الصراع في ليبيا؟، مرجع سابق.

(٣) ماذا يريد أردوغان من وراء إرسال قواته إلى ليبيا؟، مرجع سابق.

(٤) إيمان زهران، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٥) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا. حسابات الربح والخسارة، مرجع سابق.

(٦) د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور "لعبة المساومة"، مرجع سابق.

(٧) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مركز الروابط، ٢١ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/WTHjH

(٨) المرجع السابق.

(٩) مصطفى صلاح، أبعاد ومآلات التدخل التركي في ليبيا، رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٨٢، مارس ٢٠٢٠، ص١٠.

(١٠) فاتح ويافوز وأوروك.. أذرع تركيا البحرية للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، صدى البلد، ١٦ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/5n2Ro

وقد أعلن السفير أتشاتاي إرجيس، مدير عام العلاقات السياسية الثنائية والحدود البحرية في وزارة الخارجية التركية، أن: "الموارد التي يمكن استثمارها من الممكن العثور عليها في منطقة التنقيب ١٠، ونحن نقوم حاليا بأعمال التنقيب في المنطقة ٤"[١]. الأمر الذي أثار إداناتٍ متكررة من أثينا ونيكوسيا والاتحاد الأوروبي (الذي يضم بين أعضائه اليونان وقبرص بالتبعية)، فضلًا عن الجهات الإقليمية الفاعلة في مجال الغاز مثل إسرائيل ومصر (وسنأتي إلى ذلك لاحقًا).

وردًا على ذلك، صرح أردوغان أن أنقرة ستواصل "بحزم" أعمال التنقيب هذه، حتى أنه أُعلن عن قيام مناطق في المياه المحلية يحظَّر على السفن اليونانية والقبرصية الإبحار فيها، وقد أدى هذا الوضع إلى قيام مواجهات بين سفن البحرية التركية وسفن التنقيب التي تعاقدت معها شركات الطاقة الدولية التي حصت على تراخيص من نيقوسيا[٢].

واتساقًا مع تلك السياسات وما تفرضه من مواجهات فإن تركيا تدعم وجودها عسكريًا في شرق المتوسط؛ حيث إنه في ديسمبر ٢٠١٩ وصلت طائرة عسكرية تركية مسيرة إلى قاعدة في شمال قبرص التركية، في مهمة تتعلق بالمساعدة في مشاريع التنقيب عن الغاز وحراسة سفن التنقيب البحري التركية؛ حيث كانت توجد حينها سفينتان هما الفاتح ويافوز في المنطقة[٣].

- عقد الاتفاقات: ومنها الاتفاقين سالفا الذكر مع حكومة السراج الليبية، علمًا بأن أنقرة حاولت التوصل لمثل هذا الاتفاق مع ليبيا قبل عام ٢٠١١، وأن أردوغان حمل الخرائط بنفسه في زيارة لليبيا في نوفمبر ٢٠١٠، لكن وقوع الثورة حال دون التوصل للاتفاق.

كما أن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، قام خلال زيارة له لليبيا من أجل تفاهمات أمنية في نوفمبر ٢٠١٨، بإعادة فتح ملف المباحثات حول اتفاقية السيادة البحرية، مما أكسب المباحثات سرعة أكبر فيما بعد، خاصة في ظل المحفزات والتفاعلات المذكورة آنفًا؛ إذ ترى أنقرة في اتفاقاتها مع حكومة السراج الوسيلة لإحباط أي خطط أو مشروعات تتجاوزها في شرق المتوسط[٤].

ويمكن القول إن إحدى مذكرتي التفاهم تعد مقايضة من جانب تركيا على الأخرى؛ فقد ربطت تركيا الدعم العسكري للسراج بالحصول على الاتفاق البحري الذي يتيح لها التمدد في شرق المتوسط والمشاركة في عمليات ليبيا للتنقيب عن النفط والغاز، وقبلت حكومة السراج ذلك لسعيها لإيجاد حليف خارجي يساعدها في الخروج من حصارها في طرابلس[٥].

وفي الوقت ذاته، فإن الهدف الرئيس لتركيا من الاتفاقية عدم سقوط طرابلس في يد خليفة حفتر لضمان عدم دخوله في أي مفاوضات وألا تكون له يد عليا على الأرض. كما أن تثبيت شرعية حكومة السراج يعني استمرار اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي يجعل من التفاوض مع تركيا بشأن الغاز في المتوسط أمرًا لا مفر منه من قِبل الأطراف الأخرى (يُفترض ذلك على المستوى النظري)[٦]، وفق ما جاء في تصريحات المسئولين الأتراك، على نحو يعكس مدى أهمية الأمر بالنسبة لتركيا بشكل صريح؛ حيث صرَّح الرئيس التركي بأن "اليونان ومصر وإسرائيل وقبرص لن

---

(١) تركيا تستهدف ٣,٥ ترليون متر مكعب من الغاز شرق المتوسط، مرجع سابق.

(٢) سونر چاغاپتاي، لماذا ترفع تركيا الرهان في شرق البحر المتوسط، مرجع سابق.

(٣) تحركات تركيا الأخيرة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط "قد تشعل بؤرة توتر جديدة"، بي بي سي العربية، ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/aqGh9

(٤) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، مرجع سابق.

(٥) ماذا تريد تركيا في شرق المتوسط؟، مرجع سابق.

(٦) هل تصبح ليبيا ساحة مواجهة عسكرية مباشرة بين مصر وتركيا؟، دولشيه فيليه، ٦ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/bl8U

تتمكن من اتخاذ أي خطوة دون موافقتنا، بعد توقيعنا على مذكرة التفاهم مع ليبيا"[١].

كما قال المتحدث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي، إن تركيا وليبيا لن تسمحا بـ"فرض سياسة الأمر الواقع"، بعد الاتفاقية المشتركة بين البلدين المتعلقة بتحديد مناطق النفوذ البحرية، خاصة بعد إعلان مصر واليونان رفضهما تلك الاتفاقية[٢].

وفيما يتعلق بشكل خاص بالاتفاق الأمني، فإنه يعد امتدادً لاتفاقيات سابقة لكنه يشمل السماح لتركيا باستخدام الأجواء الليبية وإقامة قواعد عسكرية والدخول للمياه الإقليمية الليبية، ويضيف الاتفاق لتركيا شرعية في تزويد حكومة الوفاق بالأسلحة بما يمكِّنها من بسط سيطرة حكومة الوفاق خارج طرابلس، ومن ثم المزيد من التمكين لأهدافها في مجال الطاقة[٣].

–ومن ثم ارتبط الأمر بمزيد من الانخراط الفعلي في الشأن الليبي الداخلي (بروز الأبعاد العسكرية): وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالتطورات السياسية للشأن الليبي ليس بجديد على تركيا، ويمكن تتبع الأمر منذ اندلاع الثورة الليبية عام ٢٠١١؛ فقد رفضت أنقرة تدخل قوات حلف الناتو ضد القذافي وطرحت نفسها آنذاك كوسيط في الأزمة الليبية، وذلك على النقيض من موقفها الداعم آنذاك لثورتي مصر وتونس في ذات العام. لكن أنقرة عادت وببراجماتية سريعة، وأسهمت في دعم حملة حلف الأطلسي العسكرية كونها عضوًا فيه، لخشيتها من الانعزال عن الساحة الليبية فضلًا عن المصالح الاقتصادية، ومن ثم اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ودعمته سياسيًّا[٤].

ثم مرّت سياستها بعد ذلك بعدة مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: استمرت حتى عام ٢٠١٤، وحاولت خلالها تركيا استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، وإنشاء حكومة مركزية تُنهي الفوضى، حرصا على المصالح التركية[٥]. ومع انقسام ليبيا في صيف ٢٠١٤، عمدت تركيا إلى تعزيز دورها السياسي، عبر إيفاد "إمر الله إيشلر" بصفته مبعوثا خاصا لأردوغان إلى ليبيا، في مسعى لحلّ الخلافات قبل أن تتفاقم، ولكن الاتهامات المتبادلة بين مختلف الأطراف صعّبت من مهمة إيشلر التي لم تنجح[٦].

راهنت تركيا أكثر على قوى مصراتة والإسلاميين في تحالف "فجر ليبيا"، ودعمت المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ في غرب ليبيا، في مقابل مجلس النواب الليبي في طبرق، وهو ما كان مقدمة لبروز أزمتها مع حكومة الشرق التي طردت آنذاك الشركات التركية في عام ٢٠١٥[٧].

المرحلة الثانية: دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقِّع في "الصخيرات"، برعاية أممية في ديسمبر ٢٠١٥ وجاء بحكومة الوفاق الوطني، ولكنّ الدول الحليفة لحفتر كثّفت دعمها له ضدّ حكومة الوفاق، ما دفع دولا غربية إضافية للرهان على حفتر. وهنا تنامى الدور العسكري التركي الداعم لهذه الحكومة، خصوصًا بعد الهجوم الذي شنّه حفتر على طرابلس في أبريل ٢٠١٩. وأبلغ أردوغان حينها السرّاج، باستعداد أنقرة لتقديم جميع أنواع المساعدة له.

بناءً عليه، بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعًا علنيًا، بعد أن كان محدودًا في بداية المعارك؛ حيث أُرسلت عربات

(١) المرجع السابق.

(٢) تركيا: لن نسمح بفرض الأمر الواقع في شرق المتوسط.. ومستعدون للتفاوض، سي إن إن العربية، ٢ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gbOIW

(٣) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، الجزيرة، مرجع سابق.

(٤) د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور "لعبة المساومة"، مرجع سابق.

(٥) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٦) الدور التركي في ليبيا: من الدعم السياسي إلى العسكري، العربي، ٧يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Ezqtn

(٧) د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور "لعبة المساومة"، مرجع سابق.

عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني. وفي ١٩ يونيو ٢٠١٩، أعلن أردوغان أنّ بلاده توفّر أسلحة لحكومة الوفاق بموجب "اتفاق تعاون عسكري"، ولم يحدّد آنذاك طبيعة هذا الاتفاق والتعاون.

المرحلة الثالثة: حيث الاتفاق سالف الذكر[١]، ولطالما كانت هناك مطالب من قبل مسؤولين في طرابلس ومصراتة لأنقرة بشأن الحصول على الدعم العسكري التركي في الفترة التي تلت اندلاع مواجهات عام ٢٠١٤، لكن أنقرة لم تكن ترى ضرورة للتجاوب خاصة في ظل وجود مواقف دولية داعمة لحكومة الوفاق، فضلاً عن قلة المساحة التي كان يسيطر عليها حفتر؛ لكن تقدّم قوات الأخير إلى درنة وبنغازي، ومن ثمّ إطلاق معركة طرابلس وتغير المواقف الدولية، وما قيل عن التواجد الروسي عبر مرتزقة؛ كل هذا أشعر تركيا بالقلق على وضع حليفها الذي من شأنه التأثير على وضعها الإقليمي خاصة ما يتصل بشرق المتوسط[٢].

وفعليًا، أعلن أردوغان، في مقابلة تلفزيونية، في يناير ٢٠٢٠ أنّ جنودًا من جيش بلاده بدأوا بالفعل التوجه تدريجيًا إلى ليبيا، فضلًا عن تأكيده التوجه لإنشاء مركز عمليات بقيادة جنرال برتبة فريق من الجيش التركي، وحديثه عن فِرق أخرى مختلفة كقوة محاربة، قال عنها "أفرادها ليسوا من جنودنا"، وهو ما اعتبر إعلانًا رسميًا عن دخول الدور التركي في ليبيا مرحلة جديدة[٣].

وقد حرصت تركيا –رغم توجهها العسكري– إلى التأكيد على الحل السلمي؛ حيث أكد أردوغان أن ما أرسلته بلاده إلى ليبيا مستشارين ومدربين، معتبرًا أن الخطوات التي اتخذتها أنقرة بشأن ليبيا حققت توازنًا في المسار السياسي، وأضاف أن بلاده ستواصل دعم هذا المسار السياسي في الميدان وعلى طاولة المباحثات، مشيرًا إلى أنه في حال الالتزام بوقف إطلاق النار في ليبيا، فسيكون الطريق ممهدًا أمام الحل السياسي[٤].

أيضًا صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إنه يجب على حفتر الامتثال للدعوات إلى حل سياسي للصراع في ليبيا واتخاذ خطوات للتهدئة على الأرض، مؤكدًا أن بلاده تهدف لإحلال وقف إطلاق نار دائم هناك، وأشار جاويش أوغلو إلى أهمية مؤتمر برلين حول ليبيا (سنشير إليه لاحقًا)، لكونه جمع بين العديد من الأطراف حول طاولة واحدة[٥].

–محاولة الحصول على دعم أو تحييد بعض الأطراف الإقليمية بشأن السياسات التركية في ليبيا وشرق المتوسط: بحكم الجوار بين ليبيا ودول المغرب من المحتمل أن تتأثر تلك الدول في حال ما اتسعت المعارك وأدت إلى فوضى، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار عناصر إرهابية، وكذلك الخوف من موجة مهاجرين من ليبيا باتجاه الدول المغاربية، وهي بالتأكيد أمور من شأنها أن تجعل دول المغرب العربي تتوجس إزاء التواجد العسكري التركي، خاصة أن تلك الدول تلتزم الحياد في مواقفها ومن الصعب أن تنجر نحو معركة استقطاب[٦].

على جانب آخر هناك بعض التخوفات التركية من أن حدود هذه الدول مع ليبيا يمكن أن تشكّل بابا لقوى منافسة للدخول إلى الأراضي الليبية، ومن ثم نشطت الدبلوماسية التركية في دول الجوار الجغرافي لليبيا، بهدف توضيح طبيعة الدور التركي في ليبيا، وأجرى وزير الخارجية "مولود تشاويش أوغلو" زيارة إلى الجزائر في ٩ أكتوبر ٢٠١٩ التقى خلالها نظيره الجزائري، واتفقا على الدعوة للحل السياسي للأزمة الليبية؛ لكنّ عقب الاتفاق التركي –الليبي عادت الجزائر لتؤكد على دورها الخاص في ليبيا، بعد تنامي الحديث عن إرسال قوات عسكرية تركية إليها؛ حيث عقد مجلس الأمن الوطني الجزائري اجتماعًا في ٢٧ ديسمبر

(١) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٢) الدور التركي في ليبيا: من الدعم السياسي إلى العسكري، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) تركيا: يجب على حفتر اختيار الحل السياسي في ليبيا، الجزيرة، ٢١ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/fDb05

(٥) المرجع السابق.

(٦) ماذا يريد أردوغان من وراء إرسال قواته إلى ليبيا؟، مرجع سابق.

٢٠١٩، قرّر فيه اتخاذ إجراءات أمنية "احترازية" لحماية الحدود المشتركة مع ليبيا[(١)]. وفي محاولة تركية لطمأنة المخاوف الجزائرية كرر وزير الخارجية التركي زيارته للجزائر في يناير ٢٠٢٠ لتقديم شروحات تتعلّق بـ "الموقف التركي، وعرض ضمانات للجزائر فيما يتعلّق بأمنها"، تلك الزيارة التي تزامنت مع زيارة السراج أيضًا للجزائر، على رأس وفدٍ يضمّ وزير الخارجية محمد الطاهر سيالة ووزير الداخلية فتحي باشاغا ومرافقين عسكريين[(٢)].

وبشأن تونس، قام الرئيس التركي في ديسمبر ٢٠١٩ بزيارة قصيرة إلى تونس، استحوذ الصراع في ليبيا على أجوائها؛ حيث أُعلن عن إقامة تعاون بين البلدين لتقديم الدعم السياسي للحكومة الشرعية في ليبيا، وهو ما تم تأويله من طرف أحزاب تونسية (حزب التيار الشعبي، الحزب الدستوري الحر، حزب حركة مشروع تونس) على أنه موافقة تونسية على التدخّل العسكري التركي؛ ما دعا الرئاسة التونسية إلى إصدار بيان نفت فيه دخولها في أي تحالف أو اصطفاف[(٣)]، وجاءت تصريحات المكلَّفة بالإعلام برئاسة الجمهورية "رشيدة النيفر" بأن الدعم المتفق عليه فيما يخص الملف الليبي يتعلق بإيجاد حل سلمي للأزمة دون التطرق إلى دعم طرف على حساب آخر، موضحةً أن رئيس الجمهورية قيس سعيد، أكد إثر لقائه بأردوغان تشبثه بما تضمنه "إعلان تونس"، مؤكدة أنه لم يتم التطرق إلى وجود أي اتفاق بدعم حكومة السراج في ليبيا، مشددة على أن الدعم السياسي لحكومة السراج يندرج في إطار تشبث تونس بالشرعية الدولية لكن هذا لا ينفي حرص تونس على تقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء[(٤)].

أما المغرب، فأعلنت في بيان صادر عن وزارة خارجيتها في ٧ يناير ٢٠٢٠ رفضها لأي تدخل أجنبي بما في ذلك التدخل العسكري في الملف الليبي مهما كانت دوافعه، ولا شك أن هذا الموقف لا ينفصل عن التوترات مع أنقرة على خلفية نشر إحدى القنوات التليفزيونية التركية تقريرًا للناشطة الانفصالية أمينتو حيدر تدعو فيه لانفصال الصحراء عن المغرب[(٥)].

المستوى الثالث– المآلات وردود الفعل

يمكن القول إن تداعيات السياسات التركية كانت ذات وجهين:

على الجانب الأول، من شأن الانخراط التركي في شرق المتوسط في حال استمراريته ونجاحه تحسين وضع تركيا الإقليمي سياسيًا واقتصاديًا، لكن هذا ليس بالأمر اليسير في ظل تنامي عداءات تركيا مع أطرافٍ عدة. أما هذا الاتفاق مع ليبيا سيرسم الحدود الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية في شرق المتوسط، كما أن الاتفاق يمثل أول صفقة في تلك المنطقة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء قبرص التركية، ويعتقد أنه سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي ٣٠٪، والأهم أنه يوفر لتركيا مجموعة من المزايا التي قد تغيِّر قواعد اللعبة شرق المتوسط[(٦)]؛ حيث إن اتفاق مناطق النفوذ البحري بين تركيا وليبيا سيحول دون توقيع اليونان اتفاق منطقة اقتصادية خالصة مع قبرص اليونانية ومصر وتوقيع قبرص اليونانية اتفاق مماثل مع ليبيا[(٧)].

---

(١) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٢) فتيحة زماموش، جاويش أوغلو في الجزائر تمهيدًا لزيارة مرتقبة للرئيس التركي طيب أردوغان، جزائر ألترا، ٧ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/44caJ

(٣) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٤) تقرير يرصد موقف الصحف العربية من الأزمة الليبية والتدخل التركي، الوطن، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/149ze

(٥) مصطفى صلاح، أبعاد ومآلات التدخل التركي في ليبيا، مرجع سابق، ص١١-١٢.

(٦) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، مرجع سابق.

(٧) اتفاقية بين تركيا وليبيا يمكن أن تقلب الموازين في شرق المتوسط، مرجع سابق.

ووفق التقديرات التركية، فإن أردوغان أعلن بشكل صريح أن "إسرائيل لن تتمكن من نقل الغاز عبر البحر المتوسط دون موافقة أنقرة"، وبالفعل فهناك خشية إسرائيلية من تأثير الاتفاق الليبي التركي على خططها في البحر الأبيض المتوسط، وكان "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي قد دعا، في أغسطس ٢٠١٩، لمراقبة الدور التركي في ليبيا، على اعتبار أن أنقرة ترى في تكريس نفوذها هناك وسيلة لمواجهة التعاون الإسرائيلي مع الأطراف المختلفة، في مجال استخراج الغاز واقتصاديات الطاقة، وأن التحولات التي قد تشهدها ليبيا يمكن أن تؤثر سلبًا على مصالح تل أبيب الإستراتيجية(١).

أيضًا أعلن أردوغان، إن تركيا وليبيا قد تعملان مع شركات دولية للتنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط في أعقاب إبرام الاتفاق(٢).

على الجانب الآخر، تزايدت الضغوط على تركيا، وهو ما انعكس في مواقف مختلف الأطراف الإقليمية والدولية الرافضة للسياسات التركية في شرق المتوسط وليبيا.

بداية من إعلان المواقف والتصريحات تعليقًا على أنشطة التنقيب التركية المتوالية، خاصة إرسال سفينة الحفر "يافوز" بالإضافة إلى قطع عسكرية لبدء عمليات تنقيب قبالة السواحل القبرصية (في منطقة كانت حكومة نيقوسيا أعطت ترخيصا لشركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية لإجراء عمليات التنقيب فيها)؛ حيث أعلن الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس في أكتوبر ٢٠١٩ أن بلاده ستستخدم كل الوسائل المتاحة للدفاع عن حقوقها ومصالحها في وجه "الاعتداءات" التركية، مؤكدًا أن التصرفات الأحادية من جانب تركيا تشكل تهديدًا لاستقرار الأمن والسلام في منطقة شرق المتوسط(٣).

كما أن حظر العديد من المسؤولين الأوروبيين والأميركيين تركيا من أن أنشطة الحفر غير القانونية، سيقوض علاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي(٤).

وامتدت المواقف الرافضة بالتبعية إلى التدخل التركي في ليبيا على خلفية الاتفاق المشترك ثم قرار البرلمان التركي بالتدخل في يناير ٢٠٢٠، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد حذر رئيسها دونالد ترامب من مغبة التدخل التركي، مؤكدًا أنه سوف يعقّد الوضع بليبيا، ودعت الخارجية الأمريكية إلى إطلاق حوار سياسي لتسوية الصراع، وبشكل عام أضحت الولايات المتحدة تتبع سياسة الاقتراب الحذر في التفاعل مع مستجدات الوضع الليبي(٥).

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن "قلقه البالغ" بشأن قرار تركيا بالتدخل عسكريًا في الحرب الأهلية المتصاعدة في ليبيا(٦). وندد الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون في بيان له بالاتفاقات الموقعة بين تركيا وحكومة السراج "بشأن القضايا البحرية والأمنية"، وعبَّر عن قلقه من "مخاطر التصعيد" في ليبيا المرتبطة بتزايد التدخلات العسكرية الأجنبية(٧).

أما روسيا ذات المصالح المتشابكة في شرق المتوسط وليبيا، فجاء موقفها من خلال مجلس الدوما الذي أبدى قلقه من مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس "ليونيد سلوتسكي": "إنّ إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا قد يعمّق أزمة الأخيرة أكثر"،

(١) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، مرجع سابق.

(٢) أردوغان: تركيا وليبيا قد تتعاقدان مع شركات للتنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط، المصري اليوم، ٥ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hP4tJ

(٣) مصر واليونان وقبرص ترفض "استفزازات تركيا بالمتوسط" وتهديداتها للشمال السوري، اندبندنت العربية، ٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/w7Hpr

(٤) المرجع السابق.

(٥) د. أيمن شبانة، التدخل التركي فى ليبيا .. الدوافع والتداعيات، مركز فاروس، ٧ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YvhCB

(٦) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا . حسابات الربح والخسارة، مرجع سابق.

(٧) المرجع السابق.

واعتبر أنّ قرار البرلمان التركي "مثير للقلق"، مؤكدًا أنّ روسيا تدفع نحو حل الأزمة الليبية عبر الطرائق السياسية والدبلوماسية[١]. غير أنّ الخطر الذي يخشاه البعض يكمن في تفجر صراع تركي روسي (خاصة مع تفاقم الخلافات بشأن سوريا أيضًا) يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفوضى الإقليمية، فحتى إذا كانت روسيا تنفي وجود مرتزقة من مواطنيها يقاتلون إلى جانب قوات حفتر، فإنّ مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة وتركيا يشيران إلى وجود هؤلاء، وقد يفضي الأمر إلى اشتباكات بين قوات تركية ومرتزقة روس؛ لكن بشكل عام تشير التجربة السورية ذاتها في السنوات الأخيرة إلى إمكانية تعايش بين تركيا وروسيا رغم تناقض مواقفهما[٢].

فروسيا تجيد لعبة المراوغة مع تركيا؛ حيث تعمل على الاستفادة من هذه الضغوط التي تتعرض لها أنقرة للإبقاء على احتياج تركيا إليها في سد غالبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ومن ثم ترى موسكو أن من مصلحتها الاستمرار في توسيع الشرخ بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، الذي بدأ مع إصرار أنقرة على إتمام صفقة صواريخ "إس ٤٠٠ الروسية"، ثم إصرارها على الاستمرار في المواجهة مع عدد من دول المنطقة، من خلال تصرفاتها في البحر المتوسط، واندفاعها إلى الانخراط بشكل أكبر في الصراع الليبي[٣].

وقد عكس لقاء موسكو بين حفتر والسراج، رغم ما حدث له من تأزم، مساحة للتقارب بين روسيا وتركيا يرغم القوى الإقليمية والأوروبية. فقد أرادت موسكو وضع أنقرة ضمن عملية إعادة محاصصة سياسية واقتصادية قد تفضي إلى تسوية لا تقتصر على الشأن الليبي، بل تتجاوزه لتشمل ملفات استراتيجية، كملف الغاز في البحر المتوسط[٤]، ومن ثم فإن موسكو تعمد إلى خلق توازن يحافظ على مصالحها[٥] من خلال توظيفها لحالة التنافس والصراع بين حلفاء واشنطن التقليديين لتحقيق مصالحها المتنوعة خاصة في ظل محاولات استغلال روسيا الفراغ الأميركي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٦].

أما بالنسبة للقاهرة، فقد جاءت المواقف المصرية رافضة للتحركات التركية في شرق المتوسط، معتبرة أنها مثيرة للقلق، وفي هذا السياق جاء تأسيسها لمنتدى شرق المتوسط، وفي الإطار ذاته –وباعتبارها حليف حفتر الرئيس في الإقليم– فقد رفضت التدخّل التركي، ووصف السيسي حكومة الوفاق بأنها "أسيرة الميليشيات المسلحة"[٧].

وبالطبع فإن كلا من هذه الأطراف حاول كل فترة اتخاذ رد الفعل الذي يراه مناسبًا بشكلٍ أو بآخر (وقد وصل الأمر للذروة مع توقيع الاتفاق التركي الليبي ثم قرار البرلمان التركي بالتدخل) من خلال سياسات أو قرارات معينة، سواء بشكل فردي أو جماعي:

تحركات دبلوماسية متفرقة: على خلفية الاتفاق التركي الليبي طردت اليونان السفير الليبي، وزار وزير خارجيتها القاهرة لإجراء محادثات مع نظيره المصري لتسريع المناقشات بين اليونان ومصر حول تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، كما قدمت إسرائيل دعمها لليونان[٨].

تصعيد عسكري مقابل: اتخذت مصر ردود أفعال متنوعة تجاه التصعيد التركي الأخير، وتراوحت بين خطوات ذات أبعاد عسكرية (فتح حدود الدعم العسكري واللوجستي لقوات حفتر) والتلويح بالتدخل العسكري المباشر في حال بادرت تركيا بالأمر

(١) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٢) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا. حسابات الربح والخسارة، مرجع سابق.

(٣) ماذا تريد تركيا في شرق المتوسط؟، مرجع سابق.

(٤) إسلام أبو العز، مصر وتركيا في ليبيا.. تأجيل روسي للصدام؟، ١٨٠ بوست، ١٧ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9Lj8n

(٥) المرجع السابق.

(٦) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا. حسابات الربح والخسارة، مرجع سابق.

(٧) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٨) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، مرجع سابق.

ذاته، وبين فتح مسارات دبلوماسية وسياسية في مختلف الأطر الإقليمية والدولية[١].

وفرض العقوبات: في يوليو ٢٠١٩ وافقت دول الاتحاد الأوروبي على وضع قائمة بعقوبات اقتصادية تستهدف عمليات التنقيب التركية عن النفط والغاز في المياه قبالة قبرص، واتفق وزراء خارجية الاتحاد حينها على "وضع إطار عمل لإجراءات عقابية تستهدف الأشخاص الطبيعيين والقانونيين المسؤولين عن أو المشاركين في أنشطة التنقيب غير المشروعة عن الهيدروكربونات في شرق البحر المتوسط"، لكنّ ذلك لم يدفع أنقرة للتراجع عن إكمال أعمالها[٢]. ومن ثم في ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على تطبيق تدابير تقييدية تستهدف أشخاص ومؤسسات مسؤولة عن أنشطة التنقيب شرق البحر المتوسط [٣]، وأعلن الاتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة فرض عقوبات على تركيين يعملان في شركة البترول، بسبب أعمال التنقيب التي تجريها تركيا في البحر المتوسط؛ لكن على الجانب المقابل أكد بيان الخارجية التركية أن أنقرة تعتبر قرار العقوبات هذا "بحكم العدم" و"لا قيمة له" وشدد البيان على أن القرار المذكور، لن يثني عزيمة تركيا فيما يخص حماية حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك في شرق البحر المتوسط، بل على العكس سيعزز عزيمتها[٤].

عقد القمم المناهضة: استضافت القاهرة في أكتوبر ٢٠١٩ القمة الثلاثية السابعة من نوعها في إطار آلية التعاون بين مصر وقبرص واليونان، وأعلنت القمة معارضة واضحة للسياسة التركية في شرق المتوسط[٥]، وقد عكس بيان هذه القمة رفضًا للسياسة التركية في مجملها ومعارضة واضحة للسياسة التركية في شرق المتوسط، ورفض التهديدات التركية للشمال السوري، وصولًا إلى تلميحات أخرى بشأن "دعم وإيواء الإرهابيين" و"استغلال قضايا اللاجئين والمتاجرة بها وتسييسها"[٦].

كما انعقد مؤتمر برلين حول ليبيا في يناير ٢٠٢٠، بمشاركة ١٢ دولة (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا وتركيا وإيطاليا ومصر والإمارات والجزائر والكونغو)، وأربع منظمات دولية وإقليمية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية)، وكان من أبرز بنود البيان الختامي للمؤتمر ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار، والالتزام بقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وتشكيل لجنة عسكرية لتثبيت ومراقبة وقف إطلاق النار، تضم خمسة ممثلين عن كل طرف من طرفي النزاع[٧].

ورغم مشاركة تركيا في المؤتمر إلا أن التأويلات قد اختلفت حول دلالات تلك المشاركة، بين اعتبارها دليلًا على أن تركيا ليس بإمكانها التغريد خارج السرب كثيرًا، خاصة أن دوافع هذا المؤتمر ومخرجاته والقائمين عليه من المعروف أنها تخالف التوجهات التركية، وبين من يرى أن مشاركة تركيا إضعاف وإفساد للمؤتمر خاصة بعد خطواتها الأخيرة السابقة عليه التي لم تتراجع عنها، فتركيا جزء من المشكلة وليس الحل وفق هذا الاتجاه[٨]. ويمكن القول إن مشاركة تركيا في مؤتمر برلين رغم اختلافها مع التوجه العام له، ربما تعود إلى عدة أسباب منها: الخوف من العزلة

(١) إسلام أبو العز، مصر وتركيا في ليبيا.. تأجيل روسي للصدام؟، مرجع سابق.

(٢) قائمة عقوبات أوروبية على تركيا لتنقيبها في المياه القبرصية، اندبندنت العربية، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/sqYGI

(٣) تركيا تتحدى العقوبات الأوروبية بمواصلة التنقيب شرق المتوسط، ميدل إيست أونلاين، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MGOBI

(٤) المرجع السابق.

(٥) قائمة عقوبات أوروبية على تركيا لتنقيبها في المياه القبرصية، مرجع سابق.

(٦) مصر واليونان وقبرص ترفض "استفزازات تركيا بالمتوسط" وتهديداتها للشمال السوري، اندبندنت العربية، ٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/DpEiO

(٧) تركيا: يجب على حفتر اختيار الحل السياسي في ليبيا، الجزيرة، ٢١ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/5R2VN

(٨) حسين عبد الراضي، تركيا في مؤتمر برلين ... توجيه أم تعطيل الحل السياسي، المرصد المصري، ١٨ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/pYeco

الدولية التي قد تؤدي إلى التصعيد ضدها، وإرسال رسائل طمأنة لمختلف الأطراف بأنها تتمسك بالمسار السياسي.

عقد اتفاقات: أبرمت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات لاستخدام عدد من الموانئ والمطارات لأغراض عسكرية في قبرص واليونان، بالإضافة لاستخدام قواعد بحرية وجوية بخليج سودا وجزيرة كريت اليونانية(١).

كما وقَّعت اليونان وإسرائيل وقبرص في ٢ يناير ٢٠٢٠، اتفاقًا لبناء خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية في شرق المتوسط إلى أوروبا، والذي قد يقلل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي. هذا الاتفاق أثار غضب تركيا لأنها كانت تطمح لأن تصبح دولة عبور رئيسية لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا مما كان يمنحها مصدرًا للضغط على أوروبا. ولكن هذا المشروع –الذي استبعدت منه– يضعف من تأثير تركيا ويحرمها من المقدرة على الضغط(٢). ما دفع تركيا إلى الإعراب عن استيائها من تلك الخطوة، فأعلنت إن "أي مشروع يتجاهل تركيا وكذلك الحقوق المتساوية للقبارصة الأتراك لن ينجح"، وكرد فعل على الاتفاق قام البرلمان التركي بالموافقة على قرار إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا رغم أنه كان يلقى رفضا من قبل المعارضة(٣).

تشريعات مضادة: فعلى ضوء انتقاد كل من التحركات التركية شرق المتوسط والاتفاقات بين أنقرة وطرابلس للتعاون وبشأن الحدود البحرية في شرق المتوسط التي وصفتها الولايات المتحدة بأنها استفزازية وغير مفيدة، نجد أن الكونجرس سعى بكل قوة لمواجهة سياسات تركيا في شرق المتوسط عبر دعم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مثل اليونان وقبرص وإسرائيل، فقد كان التشريع الذي أقره في ديسمبر ٢٠١٩ ضمن حزمة الإنفاق الحكومي وصدّق عليه الرئيس الأميركي دونالد ترمب رأس الحَربة الذي تدخل به واشنطن كلاعب رئيسي في معركة الصراع على الغاز الطبيعي عبر اتفاقات تشاركية في مجالي الأمن والطاقة مع دول شرق البحر المتوسط؛ حيث عزز تشريع الكونجرس العلاقات العسكرية بين اليونان والولايات المتحدة، كما رفع حظر تصدير السلاح الأميركي إلى قبرص المفروض منذ عشرة أعوام(٤).

وقد شبّه البعض التشريع الأخير بالمطرقة ضد تركيا لكونه يفوّض للوكالات الفيدرالية والهيئات الحكومية الإبلاغ عن أي انتهاكات تركية للمجال الجوي والمياه الإقليمية لكل من قبرص واليونان حلفاء حلف شمال الأطلسي، كما يمنع حلفاء الأطلسي من الانضمام إلى برنامج إنتاج الطائرة الشبحية الأميركية المتطورة (إف ٣٥) طالما احتفظت بمنظومة الصواريخ الدفاعية الروسية (إس ٤٠٠) ضمن تسليحها(٥).

وذلك في مقابل التشكيك في الوضع القانوني للاتفاقية التركية –الليبية؛ حيث تؤكد تركيا أن ممارساتها إزاء ليبيا ممارسات مشروعة من الناحية القانونية، وذلك انطلاقًا من:

– إن ترسيم الحدود البحرية، والتعاون الأمني، والتدخل العسكري يأتي بموجب اتفاقات تم عقدها مع حكومة شرعية، معترف بها من جانب الأمم المتحدة، والدول الكبرى.

– حصول حكومة أنقرة على تأييد البرلمان التركي للتدخل العسكري، مع تفويض الرئيس أردوغان في تحديد موعد

---

(١) مصر واليونان وقبرص ترفض "استفزازات تركيا بالمتوسط"وتهديداتها للشمال السوري، مرجع سابق.

(٢) ريم عبد المجيد، اتفاق شرق المتوسط... الدلالات والتداعيات على تركيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٢ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/w2foy

– أعلنت الدول الثلاث الموقعة للاتفاق أن هذا المشروع يهدف إلى جعلهم حلقة وصل مهمة في سلسلة إمدادات الطاقة إلى أوروبا ولإظهار مقدرتهم على مواجهة أنقرة، كما أشير إلى أن هذا الخط له أهمية جغرافية استراتيجية ويساهم في السلام والتعاون في المنطقة. ومن المقرر أن يكون طول الخط حوالي ١٨٧٢ كيلومترًا، كما أنه سيسمح بنقل ما بين ٩ و١١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا من قبرص وإسرائيل واليونان إلى إيطاليا.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بين أميركا وتركيا جبهة ملتهبة عنوانها "شرق المتوسط"، اندبندنت العربية، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/iXLyM

(٥) المرجع السابق.

نشــــر القوات ومناطق تمركزها لمدة عام قابل للتجديد، وفق نص المادة ٩٢ من الدستور التركي.

– إن القانون الدولي يجيز لأنقرة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لصـد المخاطر الأمنية التي تشـكلها الجماعات المسـلحة غير الشرعية في ليبيا.

على الجانب الآخر تُساق الحجج التالية:

– إن حكومة الوفاق الوطني لا تتمتع بالشـرعية، فاتفاق الصـخيرات الذى جاء بها في ديسـمبر ٢٠١٥ اشـترط اعتمادها من جانب مجلس النواب الليبي ببنغازي حتى تكتسـب الشـرعية، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

– إن الجهـة الوحيـدة التي تملـك صــلاحية التشـــريع والتصـــديق على المعاهدات الدولية في ليبيا حاليا هي مجلس النواب المنتخب في أغسطس٢٠١٤، وذلك وفق نصوص اتفاق الصخيرات (م٨، م١٣).

– إن حكومة الوفاق الوطني لا تسـيطر فعليًا على إقليم الدولة، وبالتالي ليس من حقها طلب التدخل الخارجي في تلك الحـالـة، وهـذا هو الرأي الراجح لـدى أغلـب فقهـاء القـانون الدولي[١].

لكن ما حدود التأثير المفترضـــة لمختلف الأطراف؟ وإلى أي مدى يمكن للسـياسـة التركية تحقيق ما تتوقع نظريًا؟ وإلى أي مدى تستطيع الأطراف الدولية والإقليمية إعادة توجيه المسار؟

لا شك أن ليبيا قد صارت في ضوء التطورات الأخيرة في وضــــع أكثر تعقيدًا مما كانت، كما أن إدخال ليبيا في المعادلة يربك مختلف الأطراف بما في ذلك تركيا، لماذا؟

يمكن القول إن عدم وجود استراتيجيات واضحة لمختلف الأطراف قد آل بالأوضــــاع إلى ما هي عليه، إذ ظلّ الموقف الأميركي على تذبذبه كســـمت عام مع إدارة ترامب، يقوم فقط على اتخاذ إجراءات وردود فعل جزئية[٢].

أما الاتحاد الأوروبي، فعارض التحركات التركية شـــرق المتوسـط، وتحفّظ على الاتفاقية الموقّعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني، وطالب بمزيد من الإيضـــاحات حولها، كما عارض التدخّل العسـكري التركي، ولكنه لا يملك قدرة فعلية على التأثير في مسـار الأزمة، نتيجة التنافس الفرنسـي – الإيطالي، ما جعل دور مؤسـســات الاتحاد يقتصـر على تقديم الدعم المالي والفني المحدود نســبيًا لحكومة الوفاق، والتعاطي مع الأزمة باعتبارها تشكّل تهديدًا أمنيًا من بوابة الهجرة غير النظامية [٣].

فها هي إيطاليا ذات التاريخ الاســتعماري المعروف في ليبيا تجد وجودها في ليبيا مهددًا وهي التي دعمت حفتر؛ إذ وجدت في تركيا ندًا لها لا ســيما بعد توقيع الاتفاق بين حكومة الوفاق والحكومة التركية، لهذا كانت زيارة رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إلى أنقرة[٤].

ذلك إضـــافةً إلى الضـــغوط التي تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي؛ خصـوصًـا مع خروج بريطانيا المرتقب، ومحاولات ألمانيا وفرنسـا الحفاظ على الوحدة الأوروبية، بجانب الضـغوط الداخلية التي تتعرض إليها المسـتشـارة الألمانية؛ بسـبب سـياسـات قبول اللاجئين مع اندلاع الأزمة السـورية والاضـطرابات المسـتمرة التي تشـهدها فرنسـا.. فكل هذه الأمور تؤدي إلى ضـعف رد الفعل الـدولي، ويزداد الارتبـاك في ظـل الخلاف الأمريكي– الأوروبي الواضح في السياسات منذ وصول ترامب إلى السلطة[٥].

(١) د. أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا.. الدوافع والتداعيات، مرجع سابق.

(٢) تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إيطاليا تسعى لاحتواء الدور التركي في ليبيا، أحوال تركية، ١٣ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/miw37

(٥) الدور التركي في ليبيا.. قراءة للسياقات الداخلية والإقليمية، كيوبوست، ٢ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/Mqn0L

وبالنسبة لروسيا، فهي كذلك لها حساباتها التي تجعل المراوغة سمة تفاعلاتها الأساسية –كما سبقت الإشارة.

في المقابل، هل تستطيع تركيا التحرك في تلك المسارات المتداخلة؟

إن السياسة التركية بواقع حالها مثقلة ومتأزمة نتيجة التدخل في سوريا والعراق، فكيف يمكن أن تتحمل مزيدا من الأعباء الاقتصادية والعسكرية بل والدبلوماسية لعمليات التنقيب والتدخل في ليبيا، خاصة في ظل فرض العقوبات.

كما أنه إذا كانت العمليات التركية في السنوات الماضية في دول مجاورة، بهدف محاربة مقاتلين أكراد بشكل أساسي؛ فإنه في الحالة الليبية لا تتقاسم تركيا حدودًا برية مع ليبيا الواقعة على مسافة ١٥٠٠ كلم، ما يطرح عدة إشكالات لوجستية لبلد قد يعاني ضعفا على مستوى قدراته في توسيع نطاق الأعمال العسكرية. ومن ثم "التحدي الأول يتمثل في إمداد القوات"، فيما يتمثل الثاني في "تحقيق التفوق الجوي" الضروري للتحكم بميادين القتال[١].

وإن كان دور القوات التركية في ليبيا سوف يركز –كما أُعلن– على مهام "التدريب والاستشارات"، فإنه يعتبر وصفا فضفاضا لهذا الدور. فإذا وجدت الحكومة الليبية نفسها في مأزق لا خلاص منه، فحتمًا ستجد تركيا نفسها مجبرة على الانخراط المباشر في القتال، لذلك يمكننا القول إن دور القوات التي نشرتها تركيا في ليبيا لم تتحدد ملامحه بعد[٢].

خاتمة:

في ظل صخب الأفعال وردود الأفعال، أو لنقل السياسات والسياسات المضادة، فإن ما نحتاجه للوقوف على المعالم الأساسية لحاضر ومستقبل ما يتصل بالسياسة التركية في شرق المتوسط والتدخل في ليبيا التطرق إلى الآتي:

–الدلالة بالنسبة للسياسة الخارجية التركية: ما يجري هو انعكاس لتغير في السياسة الخارجية التركية، التي كانت تعتمد على القوة الناعمة أكثر من القوة الصلبة عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كما كانت تقوم على تصفير المشكلات مع دول الجوار، وتوازن بين اعتبارات الأمن والحرية (وفق مبادئ رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو)، إلا إن الخلاف بين أوغلو وأردوغان تداخلت فيه الأبعاد الداخلية والخارجية.

فأضحت تركيا أكثر جنوحًا صوب نموذج القوة الإقليمية الصلبة، أي الاعتماد المكثف على الأداة العسكرية في سياستها الخارجية، وهو ما ظهر ليس فقط في شمال سوريا وإنما في ليبيا أيضًا، ويعزز ذلك توسع الصناعات العسكرية التركية؛ حيث ارتفعت الصادرات العسكرية بنسبة ٢٠% ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لتصل إلى ٢,١ مليار دولار، بل إن ميزانية الإنفاق العسكري التركي كانت قد زادت بنسبة ٢٤% في عام ٢٠١٨، لتصل إلى ١٩ مليار دولار، وهي أعلى نسبة إنفاق سنوية بين أكبر ١٥ دولة إنفاقًا عسكريًّا في العالم. في الوقت نفسه، ليس أدل على غلبة التوجه العسكري من مخاطرة تركيا بشراء منظومة الدفاع الصاروخي (إس ٤٠٠) من روسيا برغم الرفض الأمريكي[٣].

هذه السياسة أو التوجه يواجه عددا من الصعوبات أهمها: الكلفة الاقتصادية الباهظة في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي العديد من الأزمات؛ حيث إن إرسال قوات تركية ربما يؤدي لوقوع خسائر في الأرواح، واستهداف مقار وممتلكات الشركات التركية بليبيا، ومن ثم تراجع القدرة على استمرار حشد التأييد في الداخل التركي من مختلف الأطراف؛ فرغم عدم الخلاف في كثير من الأحيان حول الخطوط العامة المتصلة بالأمن القومي، إلا أن هناك اتهامات للسياسة الخارجية التركية من المعارضة بأنها تختلق الأزمات؛ حيث يرى أردوغان طوبراك

(١) تدخل تركيا عسكريا في ليبيا. حسابات الربح والخسارة، مرجع سابق.

(٢) جوناثان ماركوس، لماذا تخاطر تركيا بتورط أعمق في الصراع في ليبيا؟، مرجع سابق.

(٣) د.خالد حنفي علي، الدور التركي في ليبيا من منظور ''لعبة المساومة''، مرجع السابق.

مستشار زعيم حزب الشعب الجمهوري أن الاتفاق التركي الليبي يضع حدًا لتجاوزات قبرص اليونانية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص الشمالية، إلا أنه في الوقت ذاته يدعو إلى فتح الحوار مع مصر بشأن شرق المتوسط[١].

وهنا يشار إلى أن تركيا أعلنت أنها على استعداد لإبرام اتفاقات مماثلة لما أبرمته مع حكومة السراج مع كل دول المنطقة، باستثناء قبرص (حيث العداء التاريخي)[٢]. فهل هذا ممكن؟

لا شك أن السياسة الخارجية التركية ستحاول ألا تضع نفسها في خانة العزلة، خاصة بعد ما شهدت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية من توتر إثر حصولها على صفقة الصواريخ الروسية إس ٤٠٠ بجانب توغلها في شمال سوريا، كما أن علاقتها بالاتحاد الأوروبي سيئة بسبب خلافات شرق المتوسط ومسائل أمن الطاقة، هذا بالإضافة إلى قرار تدخلها عسكريًا في ليبيا، بجانب الخلاف مع روسيا كونها تتخذ موقفًا مغايرًا للموقف الروسي الداعم لحفتر. وعلى المستوى الإقليمي، مازالت تركيا على خلاف مع المملكة العربية السعودية، ومصر حول قضايا عدة[٣]، وانطلاقًا من ذلك ننتقل إلى التساؤل حول مستقبل المواجهات واتجاهها.

–تصعيد أم تهدئة: هل من الممكن أن تتجه الأمور إلى حرب إقليمية وقودها غاز شرق المتوسط؟ أم أن الطاقة ستصبح الكعكة التي سيلتف حولها الجميع لاقتسامها في هدوء، وما نشهده من مواجهات متمثلة في اتفاقات وقمم ومنتديات وعقوبات وقرارات، ما هو إلا ساحات للمساومة؟!

إن مسألة الحرب الإقليمية مستبعدة بدرجة كبيرة، وما يرجّح ذلك: عدم وجود رؤية واحدة تجمع معارضي السياسة التركية، العامل الروسي المراوغ، التكلفة الاقتصادية (من سيتحمل؟!)، عدم الاستقرار الإقليمي والتجارب السابقة من مواجهات في سوريا والعراق واليمن (وإن لم تصل إلى الحرب الإقليمية بمعناها التقليدي إلا أنها كانت أكثر فداحة)، خاصة أن الاضطراب بمنطقة شرق المتوسط وليبيا ستكون له تداعيات أمنية أكثر مباشرة على الولايات المتحدة وأوربا؛ حيث ما يتصل بأعداد اللاجئين، وإمكانية أن تصبح ليبيا ملجأ أكثر أمنًا لداعش[٤].

كما أنه من المستبعد حدوث نزاع عسكري في شرق المتوسط بين تركيا وإسرائيل؛ حيث إن الولايات المتحدة لن تسمح بذلك بين حليفيها في المنطقة (فحتى إن كان هناك خلافات مع أنقرة، إلا أنها بمثابة خلافات تكتيكية لن تتجه بواشنطن لخسارة واحدة من أقدم حلفائها)[٥].

خلاصة

في هذا الأمر أن العامل الاقتصادي، وتحديدًا غاز المتوسط، ثم العوامل الأمنية يشكل محورًا أساسيًا في منطلقات الفاعلين الإقليميين والدوليين، وعلى رأسهم مصر وتركيا وروسيا؛ حيث تشكل ليبيا بوضعها الحالي متغيرًا لمعادلة تقاسم غاز المتوسط وخريطة الطاقة والملاحة إلى أوروبا، والتي تتلاقى فيها موسكو وأنقرة بمشاريع ضخمة آخرها "السيل التركي"[٦]. ذلك بالطبع بجانب المنطلقات الأمنية والسياسية لهذه الدول؛ حيث التخوف من مزيد من أعمال الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي قد تفوق كلفتها ثمن الغاز. وفي كل الأحوال من المهم أن تدرك كل من تركيا والأطراف العربية ذات الصلة ضرورة ألا تصب خلافاتها في صالح إسرائيل بما يضر بمصالح هذه الأطراف ذاتها اقتصاديًا وأمنيًا.

*****

(١) تركيا تستهدف ٣,٥ ترليون متر مكعب من الغاز شرق المتوسط، مرجع سابق.

(٢) ماذا تريد تركيا في شرق المتوسط؟، مرجع سابق.

(٣) ريم عبد المجيد، اتفاق شرق المتوسط .. الدلالات والتداعيات على تركيا، مرجع سابق.

(٤) إيمان زهران، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٥) بعد الاتفاق التركي الليبي.. هل باتت إسرائيل محاصرة في المتوسط؟، مرجع سابق.

(٦) إسلام أبو العز، مصر وتركيا في ليبيا... تأجيل روسي للصدام؟، مرجع سابق.



مثلث العلاقات التركية والإيرانية والروسية والمنطقة العربية: المصالح والسياسات

مقدمة:

يعكس المثلث التركي–الإيراني–الروسي نمطًا من التفاعلات المتواترة المتشابكة محليًا وإقليميًا ودوليًا، والتي اكتسب في الآونة الاخيرة ملمح التكتل الإقليمي–الدولي الذي يدخل طرفًا هامًا في كثير من الحسابات والموازنات الدولية. إلا أن هذا المثلث لا يمثل تحالفًا سياسيًا بالمعنى الكلاسيكي المعروف بقدر ما يعبر عن مركب من المصالح المتشابكة في العديد من القضايا وتجاه بعض الأطراف ولكن ليس جميع القضايا ولا كل الأطراف. الأمر الذي يجعل من العلاقات البينية بين الدول الثلاث شراكات جزئية ولكنها هامة واستراتيجية ولا يمكن لأي منهم الاستغناء عنها بسهولة أو التضحية بها وباستقرارها النسبي.

ولفهم سياسات وأدوار هذا المثلث في عالمنا العربي ستعتمد الورقة على مستويين: الأول– يسعى لرسم خريطة واضحة لأبعاد ومدى التلاقي أو التنافس بين الأطراف الثلاث، انطلاقا من الرؤية الاستراتيجية التي يتبناها كل منهم في تحديد مصالحه ومن ثم صياغة وتنفيذ سياساته تجاه المنطقة العربية، الثاني– يتعلق بكيفية تنزيل هذه الرؤى على أرض الواقع العربي وماهية دور دول هذا المثلث في أهم القضايا والصراعات المحتدمة في سياق التدافع المأزوم ما بين قوى الثورة والثورة المضادة منذ ٢٠١١. ولذا سينقسم التحليل إلى قسمين رئيسين: الأول– مستوى كلي تنظيري يتعلق بمستوى الرؤى والمصالح والسياسات لدول هذا المثلث، والثاني– مستوى وسيط يتناول حضور هذا المثلث في أهم قضيتين عربيتين في هذه اللحظة التاريخية وهما: الحرب في سوريا وليبيا، باعتبارهما مختبرا كاشفا لنمط الشراكات بين الدول الثلاث وشبكة المصالح والصراعات بينها في المنطقة العربية.

أولًا– المثلث التركي الإيراني الروسي والشراكات المرنة – الجزئية:

تتسم العلاقات بين أطراف هذا المثلث بالتعقيد وأحيانًا بالتناقض، فلقرون أثرت الدول الثلاث في التفاعلات الإقليمية ليس فقط في العالم العربي ولكن أيضا في أقاليم عدة أخرى كآسيا الوسطى وبحر قزوين وشرق المتوسط. ساد بينها تنافسات وخصومات أكثر من التعاون، وكان توازن القوة وحركة التحالفات والصراعات بينها محددا مهما من محددات مصير المنطقة، كما تؤثر العلاقة بين هذه الدول على الداخل في كل منها وعلى علاقاته الخارجية وخاصة العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية[1]؛ حيث يظل المتغير الأمريكي حاضرًا بقوة في التأثير على مسار ومدى العلاقات بين القوى الثلاث.

واختلف حال هذا المثلث كثيرًا في العقد الأخير مقارنة بالماضي القريب، فقد كانت صراعات النفوذ وآليات التعاون فيما بينها تدور حول محور رئيس؛ وهو مجال الطاقة أو بالأحرى مسارات أنابيب الطاقة في بحر قزوين؛ الأمر الذي تغير في السنوات الأخيرة وتبوَّأت المنطقة العربية صدارة أجندة اهتمام الدول الثلاث، وأصبحت عملية مدّ النفوذ بها من أولويات أجندة هذا المثلث خاصة مع اندلاع ثورات الربيع العربي وتأجج الأزمات مع مد الثورات المضادة.

ومن ناحية أخرى، تطورت بشكل ملحوظ قدرات الدول الثلاث على التمدد والتأثير في محيطها الإقليمي وما وراءه، فلم تكن أي منها تمتلك أو قادرة توظيف القوة الناعمة لمدّ نفوذها خارج حدودها ناهيك عن القوة العسكرية، أما الآن فقد تعددت أدوات سياسات هذه الدول الخارجية لتتعدى الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية لتشمل أيضا تحركات عسكرية في دول عربية سواء بشكل مباشر معلن أو غير مباشر من وراء الستار. وبعد أن

(1) Bulent Aliriza, Jon B. Alterman, Andrew C. Kuchins, Stephen J. Flanagan (project manager),The Turkey, Russia, Iran Nexus driving forces and strategies, the Center for Strategic and International Studies, 2013, p v

كانت هذه الدول نفسها ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية ممن حولها ومنهم عربًا، تحول الوضع راديكاليًا حيث أضحى تنافسها في الخارج متغيرًا مهمًّا يلقي بظلاله على حسابات الداخل، خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية. بل إن النظرة السائدة لطبيعة كل دولة تغيرت فبعد أن كانت تركيا دولة علمانية، أضحى الآن الحديث عن التوجه الإسلامي لنخبتها الحاكمة وما تبعه من تغييرات أيديولوجية في داخل الدولة وفي سياستها الخارجية، وبعد أن كانت إيران تلك الدولة المعزولة التي يُنظر لها باعتبارها خارج المجتمع الدولي، أضحت دولة منخرطة في السياسات الدولية وتختلف القوى الكبرى حول طرق التعامل معها مهادنة أم مقاطعة. كما لم تعد روسيا تلك الدولة الجريحة ما بعد الحرب الباردة المليئة بالإضرابات الداخلية والأزمات الاقتصادية والتي تراجعت هيبتها العسكرية، وتزامن استعادتها النسبية لقوتها الاقتصادية والعسكرية مع رغبة جامحة من القيادة السياسية بها لاستعادة المكانة الدولية كقوى كبرى فاعلة، وبإضافة هذه التحولات في العوامل الاقتصادية والسياسية في دول المثلث الثلاث إلى ثوابت الجغرافيا التي تنبع منها مصادر قوة استراتيجية لكل منها، سواء بالسيطرة على أهم المضايق البحرية والممرات الاستراتيجية أو الثروات الاقتصادية على تنوعها، كان من الطبيعي صعود هذه الثلاثية على الساحة الدولية والإقليمية منفردة أو مجتمعة.

وعلى مستوى نمط السياسة الخارجية وطبيعة الأدوات المستخدمة، تشترك الدول الثلاث في تبني سياسات مبادرة تستبق الأحداث ولا تنتظرها ولا تقتصر على ردود الأفعال، فالنظم السياسية في كل من إيران وتركيا وروسيا تتبنى سياسات مبادرة طموحة تُحركها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، وهذا أحد أسباب مرونة وحركية التفاعلات فيما بينهم ومع غيرهم. وفي ظل عدم وجود قوة مهيمنة في هذا المثلث، فإن التعاون الثلاثي ليس هو النمط السائد في العلاقات البينية على طول الخط، فمن المرجح ظهور تعاون ثنائي متغير بحسب القضية أو الصراع المثار وأحيانا في مواجهة ما تعتبره اثنتان منهما تهديدا من الثالثة[1].

ورغم العلاقات التاريخية التنافسية فيما بينها لقرون طويلة وحتى وقت قريب، إلا أن عدة عوامل أسهمت في تنامي نفوذ دول هذا المثلث في المنطقة في الأعوام الأخيرة؛ منها ضعف وهشاشة النظم الحاكمة العربية بل وانهيار بعضها، بالإضافة إلى ظهور داعش الذي أعطى لشعار الحرب على الإرهاب دفعة قوية للتدخل من خارج المنطقة. وتزامنت هذه التطورات مع تراجع واضح للدور الأمريكى والأوروبى في المنطقة، وهو الفراغ الذي أفسح المجال أمام بزوغ تحالفات جديدة وتقوية أخرى، وبدت الدول الثلاث وسيطًا بل حليفًا لعديد من النظم في المنطقة[2].

أ- أضلاع المثلث ما بين التعاون والتنافس

تشكل العلاقات الثنائية فيما بين تركيا وإيران وروسيا أضلاع المثلث الثلاث، وهى على قدر ما تشهده كل منها من شد وجذب تمتاز بقدر من الاستقرار والثبات يمنع التدهور حال الاختلاف، فالمثلث يعبر شراكات مرنة جزئية في مجملها تكرس التعاون ولكن مع تفهم التباين في الرؤى والمصالح.

لا ترتبط التحالفات بالتجانس بين أطرافها بقدر ما ترتبط بالاعتماد المتبادل بينها، فالتنسيق قد يقتصر على قضايا دون أخرى، وفى ملف دون غيره. يتأسس الاعتماد المتبادل داخل الأحلاف على مكاسب أمنية لا يمكن الاستغناء عنها، وطالما هذه الاحتياجات لم تتغير أو ليس هناك بديل أفضل فإن الاختلاف في السياسات لا يؤدي إلى انهيار التحالف[3]، وهو الوضع الذي ينطبق على الشراكات القائمة والمستمرة ما بين أطراف هذا المثلث، رغم الاختلاف في الرؤى والمصالح، فالتقارب بين تلك الدول قائم على ظروف اللحظة ونوع القضية ولا يعد توجهًا شاملًا كليًا.

---

(1) Nur Bilge Criss, Serdar Guner, Geopolitical Configurations: The Russia- Turkey- Iran triangle, Security Dialogue, Vo 30, N 3, 1999, P 370

(2) Nicu Popescu, Stanislav Secrieru ,Russia`s Return to the Middle East Building Sandcastles?, Chaillot Papers, European Union Institute for Security Studies , *July 2018*, Paris, p 5-6

(3) Mehmet Yegin, Turkey between NATO and Russia: The Failed Balance, SWP comment, No30, June 2019, p2-3.

بدأ تشكل هذا المثلث بالتعاون الوثيق بين إيران وروسيا في القضايا الإقليمية والعربية منذ عقود، والتحقت تركيا بهذا التحالف، ولعبت التطورات في الساحة السورية دورًا محوريًا في ذلك خاصة عقب دخول روسيا على الخط بقوة لمساندة نظام بشار وحلفائه: إيران وحزب الله، كما ساهم الانقلاب الفاشل على أردوغان في ٢٠١٦ في التسريع ببروز هذا المثلث، ويمكن النظر إلى هذا المثلث من التعاون باعتباره حلفا تكتيكيا، حيث يجمعه أهداف محددة مع استمرار وجود نقاط اختلاف (بعضها جوهري) ما بين أطراف المثلث الثلاث، فتظل المسألة السورية محل خلاف رئيس وموضوع كثير من المفاوضات المكثفة بين الدول الثلاث[1] .

وقد استخدم بوتين كلا من الروابط السياسية والعسكرية مع إيران وتركيا لتدعيم هذا المثلث ولعب دور الجسر بينهما ومنسق سياسات هذه الشراكة خاصة في الملف السوري، حيث لطالما اعتبرت الرؤية الروسية الاستراتيجية أن كلا من شبه جزيرة القرم (أي أوكرانيا) والمضايق (أي تركيا) وشرق المتوسط (أي سوريا ولبنان وفلسطين) بمثابة جبهة واحدة ممتدة من بحر البلطيق شمالًا إلى السويس جنوبًا. وفي هذا الإطار تم تحجيم فكرة تركيا كحصن للغرب تقطع هذه الجبهة الممتدة، وذلك عبر تأسيس علاقات ودية بين بوتين وأردوغان. ويعد الضلع التركي الإيراني هو أضعف أضلاع هذا المثلث، فالدولتان غريمتان تاريخيًا حيث تنافستا على الموارد والأراضي، ويُعد المكون الشيعي في أيديولوجية الدولة الإيرانية عاملا من عوامل التباعد، ناهيك عن تناقض المواقف فيما يخص الملف السوري، ليس فقط تجاه نظام الأسد ولكن أيضا تجاه المشاريع التنافسة لنقل الغاز عبر سوريا والتي لا يمكن إلا أن يستفيد منها إحدى الدولتين فقط. إلا أنه في الوقت ذاته تتعدد عوامل التقارب من أهمها الموقف الرافض من تمدد الدور الكردي، وهو الأمر التي قاد إلى قبول تركيا على مضض بالدور الإيراني في العراق[2].

يشكل التعاون الاقتصادي والعسكري ومواجهة الضغوط الغربية وعلى رأسها العقوبات الأمريكية الدعامات الأساسية لقيام واستمرار هذا المثلث، فتعددت أبعاد التعاون الإيراني والروسي منها دعم روسيا للاتفاق النووي في ٢٠١٥ ورفض العقوبات الاقتصادية على إيران سواء في ٢٠١٢ أو بعدها في ٢٠١٧، وبالمثل فيما يخص العلاقة بين إيران وتركيا حيث مثلت الثانية شريك تجاري ومالي للأولى، والتي خففت من تأثير العقوبات الاقتصادية ومثل مطار اسطنبول بوابة إيران الأولى لأوروبا[3].

فيما يخص الضلع التركي الروسي، فقد هدفت السياسة الروسية إلى إضعاف الروابط بين أنقرة من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والناتو والغرب عامة من جانب آخر، وإن تدمج تركيا "كشريك أصغر" لها في تسيير النظام الإقليمي، فبنت علاقات اقتصادية قوية مع تركيا تسمح لها باستخدامها كورقة ضغط عند اللزوم، إلا أن الأحداث أثبتت أن مثل هذه الضغوط ليست كافية لإجبار تركيا على التخلي عن أولوياتها الاستراتيجية؛ مما فرض على روسيا احترام تلك المصالح لحد ما[4]، وبعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية في ٢٠١٥ استطاعت الدولتان إصلاح علاقاتهما سريعًا بل وتوطيدها، بدافع من الظروف الإقليمية في تلك اللحظة وبدافع مصالح مشتركة في تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في انتهاز هذه الأزمة.

وقد ظهرت عدة عوامل في السنوات القليلة السابقة دفعت في اتجاه دفء العلاقات التركية الروسية، من أهمها: ١) التعاون في الأزمة السورية على مستوى إيجاد حلول سياسية عبر مسار مؤتمرات الآستانة أو سوتشي أو على الأرض في الشمال السوري.

(1) Mohammad Khajouei , Iran, Russia, Turkey Triangle: Strategic Coalition or Tactical Alliance?, August 23, 2016

(2) Audrey L. Altstadt, Putin's Middle East Triangle, Wilson Center Kennan Cable No.23, June 19, 2017.

(3) Hillel Frisch, Photo-Ops: Notwithstanding, Iran Faces the US Alone, Besa Perspectives, BESA Center Perspectives Paper , No. 1,407, January 15, 2020.

(4) Witold Rodkiewicz , Russia's Middle Eastern policy regional ambitions, global objectives, Centre for Eastern Studies, No 71, December 2017, WARSAW, P5-6

٢) صفقة صواريخ س ٤٠٠. ٣) التعاون الاقتصادي خاصة في مجال الطاقة، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار التنافس الخفي (والمعلن في أحيان نادرة) ليس فقط في الشرق الأوسط بل البحر الأسود وجنوب القوقاز أيضا. ٤) العلاقات الوثيقة على مستوى القيادات السياسية حيث كان موقف بوتين المؤيد لأردوغان خلال الانقلاب الفاشل عاملًا مساعدًا لتوطيدها[١]. ٥) نمو التجارة والاستثمار والسياحة بشكل كبير بينهما منذ ٢٠٠٨. ٦) الرغبة في تحجيم الضغوط والنفوذ الغربي من بين أهم عوامل التقارب بين الاثنين. ولكن رغم الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في ٢٠١٠ إلا أن العلاقات ظلت تكتيكية في جوهرها بسبب التباين في المصالح وعدم وحدة الأجندة السياسية؛ وهو الأمر الذي اتضح جليا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي[٢].

ويمكن وصف نمط العلاقة بين تركيا وروسيا بأنها شراكة استراتيجية (وليس تحالفا)، حيث يظل التعاون بينهما ضروريًا في مجال الطاقة والتجارة والصراعات الإقليمية وعلى رأسها سوريا وليبيا[*]. وتُقاد العلاقة بين تركيا وروسيا على مستوى النخب الحاكمة بالأساس، فهى ليست مؤسسية بقدر ما هي معتمدة على العلاقة الودية ما بين قيادتين قويتين، ورغم أنها شراكة براجماتية قصيرة المدى قائمة على ردّ الفعل تجاه الغرب إلا أنها منذ سنوات تتنامى وتقوى حتى إنها استطاعت تخطي الاختبار تلو الاختبار، وساعد على ذلك أن الفكر الاستراتيجى التركي يقوم على تنويع الروابط الاقتصادية والاستراتيجية لتخفيف آثار أي تدهور محتمل في العلاقات مع الدول الغربية[٣].

اعتبر كثيرون أن حصول تركيا على منظومة صواريخ إس ٤٠٠ نوع من تحجيم التبعية للغرب وتدعيم لقوتها التفاوضية معه وليس انسلاخًا من الناتو، إلا أن أصواتا أخرى أشارت إلى أن للأمر أبعادًا أخرى، وهي أنه قد يخلق حالة من التبعية المزدوجة بزيادة هشاشة تركيا لروسيا وبالتالي الاحتياج المتزايد للتطمينات من الناتو[٤]، لأن امتلاك تركيا لصواريخ إس ٤٠٠ لا يعني سيطرتها الكاملة عليها، فمثل هذه المنظومات الصاروخية المعقدة تحتفظ للمُنتج بالقدرة على التدخل في استخدامها؛ ولذا قد تحتاج تركيا لضمانات الناتو لحمايتها في مواجهة أي تهديديات روسية محتملة؛ وبالتالى فوجود صواريخ إس ٤٠٠ على الأراضي التركية هو عملية مكلفة للناتو[٥]، وقد انتقل التعاون التركي الروسي بهذه الصفقة من مجالات الطاقة والإعمار والسياحة والتجارة إلى مجال الصناعات الاستراتيجية التي تؤسس لعلاقة اعتماد متبادل طويلة الأمد. فبعد حصول تركيا على صواريخ إس ٤٠٠ تكون روسيا حازت حوالى ١٣% من سوق السلاح التركي، واعتبر المراقبون أن محصلة هذه العلاقات التبادلية لصالح روسيا أكثر من تركيا، ولكن يظل هدف تركيا الأكبر الموازنة بين روابطها مع الغرب وتحسن علاقاتها مع دول مثل روسيا والصين وإيران[٦].

أما عن الضلع الإيراني الروسي، فتاريخيًا سادت المخاوف بين البلدين لتعارض الطموحات السياسية والإقليمية؛ ولذا فتاريخ العلاقات لم يشهد فترات طويلة من العلاقات البناءة السلمية، فسادت بينهما سياسات جوار حذرة لم تعطَ فرصة لتعاون

---

(1) Russia and Turkey in the Black Sea and the South Caucasus, Crisis Group Europe Report, No 250, 28 June 2018, P i
(2) Bulent Aliriza, Jon B. Alterman, Andrew C. Kuchins, Op.Cit, p v- vi
(*) أما أن العلاقات الثنائية حول الطاقة رغم اهميتها إلا إنها تنافسية. فتركيا تريد أن تكون الجسر الرئيسى للطاقة إلى أوروبا وتهدف إلى تنويع مصادر الطاقة للتقليل من تبعيتها لروسيا (المصدر الثالث للنفط والغاز)، وفى نفس الوقت تسعى روسيا إلى السيطرة على تدفق الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، وهو ما يتعارض مع طموح تركيا في أن تكون الممر الرئيسى للطاقة بين الشرق والغرب في نفس الوقت التى تطور محورها لنقل الطاقة مع روسيا بين الشمال والجنوب.
(3) Siri Neset, Metin Gürcan, Hasret Dikici Bilgin, Mustafa Aydin, Turkey`s international relations. CMI Report 2019
(4)Mehmet Yegin, Op. Cit, P1
(5) Ibid, p2-3
(6) Galip Dalay, After the S-400 Purchase: Where Are Turkish-Russian Relations Heading?, Point of View, German Institute for International and Security Affairs, 03.09.2019, available at: https://2u.pw/9h3gM

اقتصادي وسياسي صلب وقوي[١]، إلا أنه حدث تطور في العقدين السابقين خاصة في ظل رئاسة بوتين، وأضحت الآن العلاقات بينهما تعكس علاقات تعاون مستقرة حتى وإن كانت لا تقوى باطّراد، فالعلاقة على المستوى التجاري والسياسي تظل أداة في مواجهة الولايات المتحدة أكثر منها علاقة ثنائية مستقلة بذاتها، ورغم التعاون (خاصة العسكري) في كثير من الملفات إلا أن الملف السوري كشف سقف وحدود هذا التعاون على الأرض[٢].

ومثل اغتيال قاسم سليماني وتصاعد التوتر الإيراني الأمريكي فرصة أخرى لزيادة النفوذ الروسي والتقارب مع إيران، فقد ساعدت بعض القرارات الأمريكية مثل التخلي عن الأكراد في شمال سوريا على توسيع مساحة الفراغ والتي تعد روسيا وإيران الأوفر حظًا للتقدم لملئها، فكثير من سياسات ترامب سمحت بتوطيد نفوذ روسيا في سوريا والمنطقة ككل، كما أن الحكومة العراقية على سبيل المثال -مدعومة من طهران- صعدت من رفضها لانتهاك الولايات المتحدة للسيادة العراقية وتعالت التصريحات المصحوبة بإجراءات فعلية لتحجيم (أو إنهاء) وجود القوات الأمريكية في العراق، فمع تزايد احتمالية الخروج الأمريكي العسكري من العراق وما سبقه من خروج مماثل في سوريا تزداد قدرة روسيا وإيران على المناورة في المنطقة[٣].

فأهم ما جمع الدولتين العلاقاتُ المتوترة والمتشككة مع الغرب، فالتوجه الإيراني المضاد للولايات المتحدة الأمريكية يراه الكرملين وسيلة من وسائل موازنة النفوذ الأمريكي (وأيضا التركي خاصة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى)، وكثيرًا ما استخدم الروس الموقف من البرنامج النووي الإيراني كأداة من أدوات المفاوضة مع واشنطن؛ ولذا لم تنظر موسكو يوما لإيران باعتبارها تمثل أي مصدر للتهديد لها بل شريك في موازنة الغرب، بالإضافة إلى أنها تمثل سوقًا متناميًا لبيع الأسلحة التقليدية[٤]؛ حيث تبزغ إيران كأكثر الشركاء الاستراتيجيين أهمية وتقاربًا من روسيا في الشرق الأوسط؛ فبالرغم من عبء التنافس التاريخي بين البلدين والفشل في تطوير تعاون اقتصادى كبير، يجتمع الاثنان على أولوية أساسية وهى العمل على مواجهة وتحجيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، وفي هذا الشأن ترى كل منهما الأخرى كشريك استرايجي لا غنى عنه[٥].

وبالنسبة إلى الضلع التركي الإيراني، وهو يعد أضعف الأضلاع رغم استقراره النسبي، فعلاقة التنافس -وأحيانا العداء- تاريخية منذ قرون ما بين الدولة العثمانية والصفوية، وهو التاريخ الذي أسس لاحقًا لميراث من التعايش وعدم الرغبة في التصعيد من الجانبين، وتحول هذا التعايش بعد الثورة الإيرانية إلى نوع من البراجماتية من الجانبين، والتي فتحت الطريق أمام قدر من القبول المتبادل للاختلافات[٦]. وتشهد العلاقات الإيرانية التركية فترات صعود وهبوط بشكل مستمر، ويضع هذا التذبذب سقفًا لما يمكن اعتباره شراكة قلقة (وليس تحالفًا شاملًا). وبالنظر إلى التنافس والشكوك والاختلافات الثقافية والطائفية، فقد انتهجت كلا الدولتين استراتيجية استخدام الروابط الاقتصادية خاصة المتعلقة منها بالطاقة في الإبقاء على تنافسهما غير تصادميٍّ، خاصة أن تركيا مهمة لإيران -كما سبق الذكر- للحدّ من عزلتها الدولية ومن تأثير العقوبات عليها[٧].

وتلاقت الدولتان -وإن بدرجات متفاوتة- حول الرغبة في مواجهة الضغوط الأمريكية ممثلة فى: أولًا، العقوبات الأمريكية على

(1) Nicola Pedde, Russia's Strategy Toward Iran and the Gulf, Karim Mezran, Arturo Varvelli (ed), The MENA Region: A Great Power Competition, Atlantic Council, First edition: October 2019, p131
(2) Ibid, P128
(3) Strobe Talbott , Maggie Tennis , The only winner of the US-Iran showdown is Russia, Brookings, January 9, 2020, available at: https://2u.pw/2TNd3
(4) Bulent Aliriza, Jon B. Alterman, Andrew C. Kuchins, Op. Cit, pvii
(5) Witold Rodkiewicz , Op. Cit, p5-6
(6) Kemal Kirişci, Post-revolutionary Iran and Turkey at 40: Pragmatism and convergence, Brookings, April 4, 2019, available at: https://2u.pw/8msAz
(7) Bulent Aliriza, Jon B. Alterman, Andrew C. Kuchins, Op. Cit, p,vi

إيران، ثم ثانيًا، التلويح بها مؤخرًا تجاه تركيا، فكان الاتفاق على الإبقاء على تعاون تجاري قوي، واستمرت اللقاءات السياسية ما بين المسؤولين في معدلاتها العالية كمؤشر آخر على استمرار التنسيق[1] –ولو في حدِّه الأدنى تجاه بعض القضايا–، وعلى مستوى التعاون الأمني والسياسي تباينت المواقف ما بين سياسات متوافقة حول القضية الفلسطينية وبين تناقض حاد تجاه الربيع العربي خاصة في سوريا والعراق، وقد تأثر التعاون المحدود سلبيًا بين الدولتين في مواجهة الجماعات الكردية في ظل الدعم السوري الإيراني للجماعات الكردية في شمال سوريا والتي تعبترها تركيا جماعات إرهابية تمثل تهديدًا للأمن القومي التركي[2]، ولكن ظلت إيران حذرة في عدم الدخول في مواجهة مباشرة ومعلنة مع تركيا في إدلب، رغم وجود ميلشيات تابعة لها –بالإضافة إلى حزب الله– تحارب إلى جانب نظام بشار[3] ، وتظل العراق من المسائل الشائكة في الضلع الإيراني التركي، فالحضور الإيراني المتزايد في العراق والذي من تجلياته تحالفها مع كل من حزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي يمثل تهديدًا هامًا للمصالح التركية على المدى المتوسط والبعيد[4].

ب– المنطقة العربية في استراتيجية المثلث:

تمتلك كل من تركيا وإيران وروسيا رؤية خاصة لمصالحها وسياستها؛ سواء في نظرتها للمنطقة العربية أو الموقف من قضاياها أو ادوات تحقيق أهدافها فيها، حيث تحتل المنطقة العربية أهمية كبرى لدى الدول الثلاث، وتسعى كل منها لمدّ وتأمين أكبر نفوذ ممكن سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا، ولكن تتنوع وتختلف اقترابات تعاملها مع المنطقة؛ بسبب تباين نسبي أحيانا وجوهري أحيانا أخرى لرؤية ومرجعية كل منها، وقد مثل الموقف من ثورات الربيع العربي نقطة خلاف مفصلية بين تركيا من جانب وإيران وروسيا من جانب آخر، إلا أنه لم يؤثر على الشراكة بين الثلاثي ولكنه زاد من الفجوة بين الطرفين في الأزمات العربية وعلى رأسها سوريا وليبيا.

وقد أحدثت ثورات الربيع العربي نقلة نوعية في اقتراب تعامل دول المثلث مع المنطقة العربية وفى تغيير أدوات تدخلها فيها، فبعد أن كان الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في التأثير على المنطقة هو الأساس، أصبح التدخل العسكري أمرًا واقعًا ومتكررًا من هذه الدول، ووصلت الذروة بالتدخل العسكري في سوريا، الذي بدأ بإيران وحزب الله، وبعده تدخل روسيا في ٢٠١٥ والذي كان –ومازال– يمثل عملية إعادة الانتشار الأولى للقوات الروسية خارج الحدود ما بعد العهد السوفيتي، وصولًا إلى تعدد العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري.

وقد انطلقت الرؤية الروسية لما يجرى في المنطقة العربية من نظرة سلبية للربيع العربى؛ سواء باعتباره فرصة لاستيلاء الإسلاميين على الحكم في المنطقة أو باعتباره انقلابًا مخططًا من الغرب وامتدادًا للثورات الملونة في المنطقة الأرو–آسيوية[5]؛ وهي الرؤية التي اشتركت فيها مع إيران وكان الموقف من الثورتين السورية والليبية أول وأكبر دليل على ذلك.

نتجت عملية إحياء روسيا لمصالحها في المنطقة العربية عن نقلة في استراتيجيتها الخارجية ككل، فبعد سنين من الرفض الغربي وعدم معاملتها كشريكٍ ندٍّ من قبل الدول الغربية، اتجهت روسيا إلى أن ترى نفسها كلاعب دولي بقدرات وأدوات عابرة للحدود، وبرز الشرق الأوسط كساحة رئيسية لإثبات ذلك، ولإعلان أن

(1) How US sanctions facilitate Turkish-Iranian understanding on Syria, May 8, 2019, available at: https://2u.pw/w3l9Y

(2) Bulent Aliriza, Jon B. Alterman, Andrew C. Kuchins, Op. Cit, p,vi

(3) How US sanctions facilitate Turkish-Iranian understanding on Syria, Op. Cit.

(4) Mohamed Aziz Abdel-Hassan Al-Bayati, The Theory of the Triangle of Conflict and the Geo-Strategic Justification for the Turkish Military Incursion in SINJAR and QANDIL to Pursue the PKK, Journal of Political Science and Leadership Research, Vol. 4 No. 3 2018, P88.

(5) Melike Janine Sökmen, Irene Martínez, Nicolás Pedro, Russia, Iran and Turkey, a common strategy in Syria?, 5/2018, available at:
https://2u.pw/3TXNp

مرحلة غيابها كقوى دولية رئيسية قد انتهت، فتاريخيًا تعد هذه المنطقة الساحة الخلفية الاستراتيجية لروسيا، هذا بالإضافة إلى أن تزايد أعداد المسلمين في روسيا (ما بين ١٢ إلى ١٥% من السكان) يزيد من المخاوف الروسية مما تعتبره أفكارا متطرفة قد تصل إلى داخل أراضيها عبر آسيا الوسطى وحدودها الجنوبية؛ وهو أحد أهم أسباب مساندة روسيا لقوى الثورة المضادة في العالم العربي ودعم النظم المستبدة مخافة من التغيير الذي قد يسهم في تصعيد المعارضة في الداخل ضد نظام بوتين ذاته؛ سواء تأثرًا بنجاح الثورات في جوار جغرافي بشكل عام أو ببروز قوى إسلامية سياسية بشكل خاص، فالرؤية الروسية ترى أن عدم الاستقرار في المنطقة يعني تحويلها "القاعدة تدريب للجهاديين"، كما رأت أن موقف إدارة أوباما في دعم الربيع العربى (مثل ليبيا) قد أدى إلى خلخلة استقرار المنطقة، وأن النفوذ الروسي مهدَّدٌ حال فقدان حلفاء إقليميين مثل العراق وليبيا وسوريا[1].

وبالرغم من تماثل أهداف روسيا في عهد بوتين مع تلك الخاصة بالاتحاد السوفيتي في الماضي إلا أن الاقتراب اختلف، فبينما سعى الاتحاد السوفيتى لتحقيق أهدافه عبر العمل ضد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، فإن بوتين حققها عبر التعاون معهم[2]، وبينما كان الاتحاد السوفيتي داعمًا لقوى التغيير كان هو داعمًا لقوى الوضع القائم، الأمر الذي سمح له بتدعيم علاقات قوية مع نظم المنطقة المختلفة رغم عدائهم لبعضهم البعض، فهدفه ليس تغيير الحكومات الموالية للغرب بأخرى موالية لروسيا، أو إقناع حلفاء الولايات المتحدة بالتحول إلى حلفاء لروسيا، فتركيا على سبيل المثال بحصولها على منظومة الدفاع الجوى س٤٠٠ ورغم آثار ذلك على قلقلة العلاقات مع الولايات المتحدة وإثارة تساؤلات حول مستقبلها في الناتو، إلا أنها لم تتحول إلى حليف روسي ضد الغرب، واستمر الخلاف معها تجاه بضع المسائل منها: مستقبل بشار الأسد وكيفية التعامل مع القوى الكردية السورية، وأيضا فيما يخص النزاع بين آرمينيا وأذربيجان، فغاية بوتين هي زيادة التعاون الاقتصادي والعسكري مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (خاصة مبيعات الأسلحة) لمساعدتها على مقاومة الضغط الأمريكي عليها، وفي ذات الوقت التقليل من تأثير العقوبات الغربية على روسيا بشأن أوكرانيا؛ وفى المقابل فإن بعض الحلفاء الأمريكيين في المنطقة يأملون أنه بزيادة روابطهم بروسيا يستطيعون وقف دعمها لخصومهم مثل محاولات الرياض لخلق مسافات بين طهران وموسكو، إلا أن روسيا تمسكت بموقف الموازنة بين الجميع وعدم تدعيم علاقتها بطرف على حساب طرف آخر، فبينما لم تقم بتحجيم تعاونها مع إيران بناءً على طلب إسرائيل والسعودية والإمارات، فإنه بالمثل لم تقم بتخفيض تعاونها مع الأخيرين رغم ما يسبّبه ذلك من قلق إيراني، بل أبقت روسيا هدفا لتوددهم جميعا لها[3]، خاصة في مجال شراء الأسلحة، وبشكل عام فإن سوق الشرق الأوسط (وفى قلبه العالم العربى) يحصل على النصيب الأكبر من صادرات السلاح الروسي. وعلى الجانب الآخر فإن البعض الآخر من حلفاء الولايات المتحدة يهدف من توثيق علاقته بروسيا إلى موازنة الضغوط الأمريكية وتحقيق توازن أكبر لصالحها في القضايا الإقليمية مثل تركيا وإيران.

ومن ناحية أخرى، استطاعت روسيا بدبلوماسية الطاقة الاستباقية التنسيق مع الدول النفطية وعلى رأسها السعودية للحدّ من تدهور أسعار النفط[4]؛ وهو الوضع الذي انقلب تمامًا مع بدايات أزمة فيروس كورونا وتأثر سوق النفط بشكل كبير بالصراع السعودى-الروسي، وقد برهن الانهيار الكبير والسريع في أسعار النفط على أهمية التنسيق ما بين الرياض وموسكو؛ وهو التنسيق الذي كان لغيابه عواقب فادحة ليس على المنطقة العربية فقط بل على العالم أجمع.

(1) Nandan Unnikrishnan, Uma Purushothaman, Russia in Middle East:Playing the Long Game?, India Quarterly 73(2),2017, p252-253

(2) Mark N. Katz, Same Ends but Different Means: Change, Continuity and Moscow's Middle East Policy, Karim Mezran, Arturo Varvelli (ed) , The MENA Region: A Great Power Competition, Atlantic Council, First edition: October 2019, Ledizioni Ledi Publishing , p39

(3) Ibid , p43-45

(4) Nicu Popescu , Stanislav Secrieru, Op. Cit, p 5-6

فيما يخص تركيا، فقد مثل الربيع العربى تحديًا فارقًا لسياستها الخارجية؛ فقبل اندلاع الثورات العربية كانت تركيا قد استطاعت تحسين علاقاتها بجوارها الجغرافي في جميع الاتجاهات وبشكل غير مسبوق، انطلاقا من نجاحها في تطبيق استراتيجية تصفير المشاكل التي تبناها أحمد داوود أوغلو، فكانت بمثابة "الدولة النموذج" التي يتعاون معها الجميع وتصبو إليها غالبية القوى الإقليمية، ثم مع احتدام الصراع بين قوى الثورة والثورة المضادة في المنطقة العربية، كان وقوفها إلى صف قوى التغيير إيذانا بتوتر علاقاتها بكثير من النظم الحاكمة، خاصة أنها لم تناصب التيارات الإسلامية العداء، عكس النخب العربية الحاكمة التي اعتبرت الموقف مما تسميه "بالإسلام السياسى" المعيار الرئيس -إن لم يكن الأول- في تحديد ماهية الحليف أو العدو. وبخلاف الإجماع على محاربة إرهاب داعش (ومن قبلها القاعدة)، ظهر اختلاف حول تحديد من هم الجماعات الإرهابية ومن هم الحركات الثورية، وكان ذلك سببا لتوتر العلاقات بينها وبين عدد من الدول العربية، بل أيضا مجالا للشد والجذب مع شريكيها في المثلث: إيران وروسيا. وتُعلى تركيا من أدوات القوة الناعمة في سياساتها الخارجية عمومًا تجاه المنطقة العربية خاصة، حيث كانت العلاقات الاقتصادية والأدوات الدبلوماسية والثقافية هي الاقتراب الأساسي في التعامل مع الدول العربية، حتى ما بعد ٢٠١١، ولم تُقدم تركيا على استخدام الأداة العسكرية إلا في سوريا وبعد سنوات من اندلاع الثورة بها؛ بسبب ما اعتبرته تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي، وكان تدخلًا غير مباشر في البداية بدعم الجيش السوري الحر وغيره من الحركات التي تحارب نظام بشار الأسد، ثم تحول إلى عمليات عسكرية تركية مباشرة في الشمال السوري.

أما عن إيران، فيظل للمكون المذهبي الشيعي أهميته على مستوى الأهداف والأدوات، وتقوم المصالح الإيرانية في المنطقة على تأمين نطاق نفوذ يتخطى المناطق اللصيقة بحدودها ليشمل ما هو أبعد من ذلك، ومن ثم فإن أهمية سوريا كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية بسبب الرغبة في تأمين النفوذ من الحدود الغربية الإيرانية إلى سواحل البحر المتوسط؛ ذلك بعد أن أمنت طهران لنفسها هيمنة لا يمكن إنكارها في العراق. أما اليمن فتكتسب أهميتها في الاستراتيجية الإيرانية من ارتباطها بالنفوذ على المضايق البحرية وعلى تطويق المنطقة العربية خاصة الخليج. وعكست جميع مرتكزات النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ذلك النهج الخارجى القائم على استثمار الرابطة المذهبية كأداة من أدوات التغلغل والتأثير -سواء أكانوا العلويين في سوريا أو الحوثيين في اليمن، ومن قبلهم الشيعة في لبنان والعراق- وظل هذا المنحى المذهبى مستترا في خطاب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم العربى، إلا أنه كان كامنًا ومؤثرًا خاصة في العراق ولبنان منذ عقود، إلا أنه برز بوضوح أكبر وعوّلت عليه إيران بشكل فعّال منذ ٢٠١١، فكان معيارًا رئيسيًا في رسم خريطة تحالفاتها وبناء شبكة شركائها وتحديد خصومها وأعدائها.

ثانيًا- أزمات العالم العربي والمثلث التركي الإيراني الروسي:

في عالم تداخل فيه الداخلي مع الخارجي، كان من الطبيعي أن يصبح لصراعات ما بعد الربيع العربي أبعادٌ خارجية لا تقل أهميتها عن المتغيرات الداخلية، بل في بعض الحالات تفوقها تأثيرًا وتوجيهًا لأطراف الصراع. بخلاف القضية المركزية للأمة الإسلامية -وهى القضية الفلسطينية- أضحت قضية الثورة (سواء إنجاحها أو القضاء عليها) هي القضية المحورية في عالمنا العربي؛ ولذا تمحورت حولها الأزمات العربية لأكثر من تسع سنوات. وتشتعل في تلك اللحظة المواجهات والقلاقل والمطالب الثورية في أكثر من بلد عربي؛ مثل: العراق ولبنان والجزائر والسودان واليمن وغيرها. وسيتم التركيز في هذه الورقة على الحرب في سوريا وليبيا حيث تعكس الأوضاع الحالية في الساحتين النزاعات والتوازنات الإقليمية وليس فقط المحلية، وتعبر عن الشرخ الكبير الذي أفرزه الصراع الرئيس في المنطقة العربية ما بين معسكري الثورة والثورة المضادة، حتى أجمع المحللون على أن ما يحدث في الدولتين ما هو إلا حرب بالوكالة. ويدخل المثلث التركي—الإيراني—الروسي في قلب -بل في صدارة- هاتين الحربين. وتلعب الدول الثلاث أدوارًا محورية في الملف السوري، وبينما تلعب إيران دورًا محوريًا على الساحة اليمنية فإنها تغيب عن الملف الليبي الذي تتدخل فيه تركيا وروسيا طرفين مؤثرين وبقوة.

هذا بالإضافة إلى أن الحرب في سوريا وليبيا وصلت إلى مرحلة ضرورة فرض الحسم العسكري، فبعد سنوات من العداء

والاقتتال بين الأطراف المتناحرة –ومن وراءهم شبكة من الحلفاء الإقليميين والدوليين– لم تعد مرحلة إبقاء الصراع مفتوحًا وفي حده الأدنى تلبي مصالح هذا المركب المعقد من التحالفات، فمعسكر الثورة المضادة في المنطقة العربية يرى نفسه الأقوى ويريد ترجمة ذلك إلى نصر حاسم يجهز فيه على ما يراه "بؤر ثورية"، بينما ما زال معسكر الثورة مقاومًا ويعيق تنفيذ أجندات كثير من النظم الحاكمة العربية ومنها ما يعرف بصفقة القرن.

وقد تبنت الدول الثلاث الأداة العسكرية في تدخلها في المنطقة العربية، فلجأت كل من إيران وتركيا إلى التدخل المباشر على الأرض؛ سواء بقواتها، أو بشكل غير مباشر بدعم حكومات وجماعات؛ وذلك بالنسبة إلى تركيا في سوريا وليبيا، وبالنسبة إلى إيران في سوريا واليمن. أما عن روسيا، فإنه بسبب ما عرف بمتلازمة أفغانستان وصعوبة إرسال جنود روس رسميًا إلى خارج البلاد مخافة من الخسائر البشرية، اتجهت روسيا إلى استخدام المرتزقة للقتال على الأرض خاصة في الحالة الليبية، بينما اتجهت إلى القصف الجوى في سوريا، في إطار ما عرف بالأولوية لحرب المواجهة (أو كما في المصطلحات العسكرية الروسية بأنها "حرب تماسّ")، ناهيك عن متغير القدرات التمويلية المحدودة النسبية لتمويل عمليات إنزال عسكري واسع النطاق[1].

وفى هذا السياق، استخدمت كل من دول المثلث مقولة الحرب على الإرهاب في مواجهة من تعتبرهم خصومها في المنطقة العربية، وتعكس الأزمتان السورية والليبية تلك المعادلة المعروفة التي سادت المنطقة العربية منذ ٢٠١١؛ وهى قيام رجالات الدولة القديمة ومن يتبعهم من جماعات وقوى بتسويق أنفسهم كمحاربين للإرهاب والتطرف؛ وهي المقولة التي نشأت مع بداية موجة الثورة المضادة، وقدمت تبريرًا ناجحًا لمحاربة –ليس فقط الإرهاب– بل أيضا الجماعات الثورية في المنطقة، ومثلت مصدر قوة للنظم الحاكمة العربية، فمن جانب فتتت الجبهات الداخلية وفككت جزءًا لا يُستهان به من الحواضن الشعبية للثورات في كل بلد، ومن جانب آخر تبنت خطابًا رائجًا محبوبًا لدى الدول الغربية.

أ– الأزمة السورية:

تطورت الثورة السورية من السلمية إلى العسكرة بفعل سياسات القمع الشديد التي مارسها نظام الأسد، وساعده على ذلك توافر بيئة خارجية معادية في مجملها أو على الأقل غير مرحبة بالثورات العربية، وما يمكن أن تحققه من تغييرات راديكالية كبرى في المنطقة. وتمثلت تلك البيئة في حاضنة إقليمية مساندة لنظام بشار الأسد بكل قوة ممثلة في إيران في المقام الأول، ثم لحقتها دول عربية مثل: السعودية ومصر والإمارات، وفى بيئة دولية منقسمة ومترددة حول أنسب الطرق للتعامل مع هبات الشعوب ولكنها متفقة على التغاضي عن انتهاكات وجرائم بشار الأسد في سوريا. ومع دخول داعش على خط المواجهة على الأرض، اختلطت الأوراق لصالح النظام السوري بتفكيك وتشويه تلك الصورة التي كانت ناصعة البياض شديدة الوضوح عن طبيعة الصراع، كصراع بين قوى التغيير الساعية لتحرير الشعوب وبين قوى الوضع القائم المستبدة الفاسدة، فأصبحت مقولة الحرب على الإرهاب والتطرف مبررًا لقمع الثورات، في ظل توسيع دائرة الإرهابيين بحسب أجندة ورؤية كل دولة.

ثم حدثت النقلة النوعية الثانية في الأزمة السورية بالتدخل العسكرى الروسي الحاسم في سبتمبر ٢٠١٥ الذي غير من معادلة الصراع، وتحولت المعارضة السورية المسلحة من الهجوم والسيطرة على أكثر من ٧٥% من الأراضي السورية إلى الدفاع والانحسار في منطقة واحدة وهي إدلب، والتي ما زال النزاع حولها قائمًا للإجهاز على ما تبقى من الثورة السورية.

وجاءت العمليات التركية العسكرية منذ أغسطس ٢٠١٦ لتمثل نقلة نوعية ثالثة لمسار الصراع السوري، وقد لعبت تركيا دورًا كبيرًا منذ نشأة الأزمة وإن تغيرت طبيعة هذا الدور وأولوياته بمرور الوقت.

وقد لخص الرئيس التركي أردوغان الأولويات التركية في سوريا بقوله: "لا نريد نفطًا ولا أرضًا من سوريا بل حدودًا آمنة

(1) Ibid, p 5-6.

لدولتنا"[١]، فهدف رحيل الأسد وإن ظل قائما إلا أنه تراجع أمام هدف مواجهة ما تمثله الجماعات الكردية من تحدّ للأمن القومي التركي وهدف التعامل مع قضية المهاجرين التي أضحت تمثل ضغطًا سياسيًا واقتصاديًا (بل واجتماعيًا) على الداخل التركي. ولا يمكن أيضا فصل الموقف التركي من نظام بشار الأسد عن موقف تركيا العام المؤيد لثورات الربيع العربي وموقعها في خريطة الصراع بين الثورة والثورة المضادة الذي يهمين على المنطقة منذ ٢٠١١، إلا أن الحالة السورية تظل هي الأكثر التصاقا بالمصلحة التركية المباشرة من غيرها، رغم تشابك القضايا والصراعات الإقليمية.

تتدخل تركيا في المسألة السورية انطلاقا من عدة عوامل جيو-استراتيجية دفعتها دفعًا لذلك؛ منها: أن جنوب تركيا هو الملجأ الأول للاجئين السوريين كلما احتدمت المعارك في الجبهة السورية، وأن الخطر الكردي على تركيا لم يعد قادمًا من العراق في ظل العلاقات الإيجابية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق، وإنما أضحى أساسًا قادمًا من شمال سوريا في مثلث سنجار وقنديل منذ سقوط الموصل في ٢٠١٤، وحتى بعد استعادتها لاحقًا ظلت هذه المنطقة تهديدًا حالًا مباشرًا وضاغطًا على الأمن القومى التركي. فهناك حسابات استراتيجية عسكرية متعلقة بالخصوصية الجغرافية لتلك المنطقة لا يمكن لتركيا تجاهلها، وهي الحدود التركية السورية الطويلة الممتدة ٩٠٠ كيلومتر، الأمر الذي فرض على تركيا خيارات مثل القبول بفكرة التخلي عن بعشيقة مقابل سنجار، فسنجار تعد نقطة اتصالات هامة بين حزب العمال الكردستانى وقوات حماية الشعب الكردى، كان من المهم قطعها ومنع تدفق الجماعات السلحة من جبال قنديل إلى سنجار، لإعاقة قيام قواعد عسكرية للأخيرة في شمال سوريا ولقطع الإمدادات اللوجستية والتنسيق المخابراتي بين الاثنين[٢]. وتوالت العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري سواء بتدخلات محدودة مؤقتة أو تحركات عسكرية كبيرة ومستمرة مثل درع الفرات ونبع السلام.

تتناقض الاستراتيجية التركية في سوريا مع كل من إيران وروسيا منذ أن بدأت تقدم الدعم اللوجستي والمادي وتدريب الجماعات الثورية التي تحارب النظام السوري خاصة الجيش السوري الحر، وقد ساهمت الحوارات بينها وبين إيران وروسيا والتنسيق مع القوى الغربية في تغيير السياسة التركية لفترة، فاتجهت إلى تخفيف نسبي للدعم التركي المقدم للحركات الثورية السورية -خاصة ما يتعلق منها بالبعد العسكري- وذلك في سياق عملية ترتيب الأولويات التركية في سوريا لتكون موجهة إلى الجماعات الكردية في المقام الأول، التي استفحلت قوتها في الشمال السوري بسبب سياسة النظام السوري القائمة منذ اللحظة الأولى على تلافي أي مواجهة معها. ثم جاءت معارك إدلب لتمثل مرحلة مفصلية جديدة من الصراع في سوريا، وبذلك فإن التعاون الروسي التركي الإيراني في سوريا بعيد جدًا عن مفهوم التحالف نظرًا لكونه تعاونًا انتقائًا جزئيًا تغيب عنه الثقة[٣].

وقد بدأ الشد والجذب في العلاقات الروسية التركية في الساحة السورية يتضح أكثر منذ القصف الروسي المكثف على الجبهات الشرقية والجنوبية لدمشق في ٢٠١٥، والتى كانت تسيطر عليها الجماعات الثورية التي تساندها تركيا، وتشترك إيران مع روسيا في الموقف الرافض للدعم التركي لما تعتبره إيران قوى أصولية متشددة[٤].

أما عن الأهداف الروسية في سوريا فمن بين أهمها وقف التدخل الغربى وخاصة الأمريكي في إطار ما سُمي بالتدخلات الإنسانية، فهي تدخلات تستند إلى أسباب جيوبوليتيكية واذا استمرت قد تكون روسيا ذاتها هدفا مستقبليا لها، كما أرادت روسيا أن تبرز حدود النفوذ الأمريكى في المنطقة، وأن على الغرب ألا يتجاهل رأي ومصلحة روسيا كلاعب أساسي في المنطقة[٥]، هذا بالإضافة إلى تأمين قواعد عسكرية لها (مثل قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية وأخرى بحرية في طرطوس) في شرق المتوسط،

---

(١) طلبت من بوتين التنحي".. أردوغان يؤكد مقتل ٢٠٠٠ من قوات الأسد وتدمير ٣٠ مركبة، موقع الجزيرة نت، بتاريخ، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/5pqdP

(2) Mohamed Aziz Abdel-Hassan Al-Bayati, Op.Cit, p ٨٢-٨٣
(3) Melike Janine Sökmen, Irene Martínez, Nicolás Pedro, Op.Cit.
(4) Hillel Frisch, Op.Cit.
(5) Witold Rodkiewicz , Op.cit, p5-6

تتبنى روسيا إدارة حذرة للملف السوري للوضع القائم بدلًا من السعي لتسوية سياسية شاملة، فإنها تسعى إلى توفير حد أدنى من السلام والاستقرار على المدى القصير والمتوسط، عبر تحقيق تقدم تراكمي مثل عودة بعض اللاجئين وإعادة العلاقات بين النظام السوري وبعض الدول العربية والأوروبية[١].

وقبل يومين من التدخل العسكري الروسي في سوريا، ألقى بوتين خطاب في الجمعية العامة، ألقى فيه باللوم على الغرب في خلق الأزمة السورية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، واقترح تحالف دولي لمحاربة داعش، واعتبر أن كلاً من نظام الأسد والجماعات الكردية هما القادران على محاربتها، ورغم خطاب محاربة الإرهاب، إلا أن الموجة الأولى من القنابل الروسية استهدفت قوى المعارضة المحاربة لنظام الأسد وليس داعش، واستغل التدخل الروسي في سوريا الفراغ الذي تركه التراجع الأمريكي والذي بدى واضحًا مع تردد واشنطن في التدخل الحاسم عندما استخدم الأسد الأسلحة الكيميائية في عدة مناطق بدمشق في أغسطس ٢٠١٣؛ وفى المقابل، جاء التدخل الروسي سريعًا وقويًا ومكثفًا عبر إنزال بحري سريع لنظم الدفاع الجوي س٣٠٠ ثم س٤٠٠ كرسالة قوية للغرب بعدم التدخل ضد الأسد، ونشر مثل هذه النظم الدفاعية المتطورة لا علاقة لها بالحرب على داعش أو دحر المعارضة السورية، وكان الأسد قد طلب مساعدة روسيا تفعيلًا لاتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة ١٩٨٠، ورغم أنها اتفاقية موقعة بين سوريا والاتحاد السوفيتي، فإن استدعاءها ما هو إلا غطاء لشرعنة التدخل الروسي العسكري وفق القانون الدولي في إطار غياب قرار من مجلس الأمن، وقدمت روسيا نفسها بذلك كمانحة للاستقرار في المنطقة بالخلاف لما قام به الدور الامريكى كما صوره بوتين في خطابه في الجمعية العامة السابق الإشارة إليه، فإلى جانب ما وفره مثل هذا التحرك من قوة تفاوضية لروسيا إلا أنها أيضا الصورة التي أراد بوتين نشرها وتدعيمها في المنطقة، خاصة في الشمال الأفريقى في مصر وليبيا والجزائر صورة المساند القوي للأنظمة الذي يعتمد عليه حال تدهور الأوضاع، عقب اهتزاز تلك الصورة عن الولايات المتحدة[٢].

أما الدور الإيراني فقد تطور بشكل كبير في دعم النظام السوري من دور محدود ودعم غير مباشر إلى قيادة مباشرة في المعارك تحدد الاستراتيجية العسكرية لنظام الأسد في أغلب المناطق السورية، ويهدف هذا الدعم المحورى للأسد إلى فتح طريق إلى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا، ووفق تلك النظرة طويلة المدى عميقة التأثير فإن إيران تسعى أيضا للسيطرة على القطاعات الاستراتيجية في الدولة السورية والاقتصاد السوري، لضمان إبقاء الأسد في دائرة نفوذها ما بعد انتهاء الحرب، وكورقة في مواجهة الضغوطات الأمريكية أيضًا، وللتدخل العسكرى الإيراني في سوريا أهداف داخلية أيضًا حيث إن الدولة الإيرانية تعمل على تغيير الصورة الدولية لإيران كدولة معزولة، وفي نفس الوقت تسعى لتبرير الخسائر المادية والبشرية الضخمة التي استُنزفت في الحرب في سوريا، ولكن لا شك أن دخول روسيا قد قلل من الدور الإيراني بشكل ملحوظ، وتتعارض رؤى ومصالح الدولتين في سوريا في بعض أبعادها، منها الموقف من إسرائيل، ومنها التحفظ الإيراني على مفاوضات جنيف التي اعتبرتها وسيلة لإبعادها عن مائدة المفاوضات[٣].

ولاشك أن التدخل الروسي في ٢٠١٥ هو الذي أنقذ نظام الأسد من السقوط، وبدا التنسيق بين روسيا وإيران في سوريا واضحًا جدًا في البداية (وإن ظهرت خلافات جزئية لاحقًا)، فقد عقدت روسيا هدنة مع الثوار حول دمشق وسمحت لهم بالانسحاب لإدلب، وبعدها بثلاث سنوات ساعدت روسيا كلاً من الأسد وإيران وحزب الله والجماعات الشيعية الأخرى على الإجهاز عليهم، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث توتر نسبي في علاقة الدولتين بعد إعطاء روسيا الضوء الأخضر لإسرائيل لتدمير الإنشاءات الصناعية والعسكرية في سوريا (حوالى ٢٠٠ ضربة إسرائيلية في عام ٢٠١٨ وحده)، وفى الوقت الذي أكد فيه بوتين لنيتنياهو أنه لا يمكنه تقييد الأنشطة الإيرانية في سوريا، ترك

(1) Michel Duclos, Russia and Iran in Syria—a Random Partnership or an Enduring Alliance?, An interim report, ISSUE BRIEF, P2-3

(2) Melike Janine Sökmen, Irene Martínez, Nicolás Pedro, Op.Cit.
(3) Ibid.

الإسرائيليين يوجهون ضرباتهم لمواقع إيران وحزب الله في سوريا طالما لا يتم استهداف أي مواقع سورية أو روسية، وقد اتجه الخبراء الإيرانيون إلى التهوين من تأثير الضربات الإسرائيلية واعتبارها أنها للاستهلاك المحلي أكثر منها تؤثر على عملياتها على الأرض، كما أن ضعف رد فعل روسيا لاعتراف ترامب بضم إسرائيل لهضبة الجولات من المؤشرات الأخرى الكاشفة عن الحرص الروسي على عدم مواجهة الأجندة الأمنية الإسرائيلية في سوريا، وتتلاقى الدولتان في العمل على ألا يتوسع النفوذ الإيراني في سوريا[١].

وهذا التباين يعكس اختلاف الرؤى حول ما يجب أن تكون عليه سوريا، فبينما روسيا تريد دولة سورية قوية بنفس الوضع السابق حتى تستطيع استضافة القاعدتين العسكرية والبحرية في البحر المتوسط، فإن إيران تريد على العكس تحويل سوريا إلى لبنان أخرى تكون فيها الجماعات الشيعية الموالية لها قوية والدولة ضعيفة، فأجندة إيران المعلنة في سوريا تتعدى فكرة إنشاء القواعد العسكرية إلى تأسيس وتنمية روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية مع المجتمع والدولة كأدوات لنفوذ سياسي مستمر ودائم في سوريا، أما عن الأسد فهو معضلة أساسية في الملف السوري ليس فقط لاختلاف الموقف منه بين تركيا وغيرها من الدول المنخرطة في الملف السوري، ولكن لأن كلاًّ من إيران وروسيا وإسرائيل ترى أن بقاءه مصلحة لها[٢].

كما يوجد قدر من التنافس بين الدولتين على الموارد الاقتصادية المحدودة لسوريا، مثل عقود الفوسفات والموارد الطبيعية الأخرى، وتتنافسان أيضًا في تجنيد أتباعهما في المواقع الحساسة وأجهزة الدولة السورية خاصة الجيش وقوات الأمن، فروسيا تؤيد إعادة هيكلة القوات المسلحة السورية وإعطاء دور مركزي لها، بينما تسعى إيران إلى الحفاظ على الميليشيات الشيعية المنسوبة للحرس الثورى الإيراني كجزء من هيكل الدولة السورية الأمني[٣]. وفي هذا الإطار، فإن إلغاء نتائج انتخابات الفروع والشعب في "حزب البعث" السوري التي أجريت مؤخرًا من قبل "القيادة القطرية" جاء على ضوء صراع روسي إيراني على التعيينات الحزبية، حيث اعترضت روسيا على وضع عدد كبير من الشخصيات التابعة لإيران على رأس قيادات الفروع والشعب الحزبية، خشية من زيادة النفوذ الإيراني في ما تبقى من مفاصل الدول، يتسع الصراع الروسي الإيراني في سوريا سواء على مناطق النفوذ أو الثروة. بل إن صراعًا داخليًا من نوع آخر يوجد بين التابعين لإيران أحدهما على المستوى العقائدي والفكري، والآخر متعلق بالفساد المالي[٤].

تظل إيران من أهم المعضلات الاستراتيجية التي ستواجهها روسيا على المدى المتوسط في سوريا، فمن ناحية يدرك الروسيون أن انسحاب القوات الإيرانية من سوريا أمر مستبعد، وأنهم يوفرون حماية لنظام الأسد ضد أي مقاومة له، ولكن من ناحية أخرى فإن تزايد النفوذ الإيراني على الأرض يعقد من إدارة المرحلة الانتقالية بشكل يرضي المعارضة السورية التي تظل رافضة بقوة لأي انخراط إيراني في تحديد البنية المستقبلية للدولة السورية، ورغم اتفاق إيران وروسيا على ضرورة بقاء الأسد ونظامه، إلا أن رؤاهما تختلف حول مستقبل سوريا وإعادة إعمارها، كما أن تغلغل إيران في هذا البلد يثير قلق كل من إسرائيل والسعودية[٥].

ومن ناحية ثالثة، يتسم التحالف التركي الروسي في سوريا بالهشاشة لاختلاف موقف الدولتين في أمور جوهرية مثل استمرار الأسد، الوحدة الإقليمية للدولة السورية، أدوار الفواعل الإقليمية والمحلية الأخرى، وتوزيع عقود إعادة الإعمار.

ورغم التباين بين الدول الثلاث إلا أن مستقبل أى حل دائم لهذا الملف يترتبط بالتفاعلات ليس بين الفواعل العربية أو حتى الأطراف السورية ولكن بين العواصم الثلاث طهران وأنقرة وموسكو، وقد تبنى الثلاثة مسار آستانة كعملية متوازية مع

(1) Michel Duclos, Op.Cit, P4
(2) Ibid, P4
(3) Ibid, P2-3
(٤) صحيفة لبنانية تكشف عن صـراع ''روسي إيراني'' جديد داخل أركان النظام السوري، موقع سوشال، ١٣مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/gfyoT

(5) Chiara Lovotti , Redistribution of Power in the Middle East: Moscow's Return to Syria, Karim Mezran , Arturo Varvelli (ed), Op.Cit ,p75

حوارات جنيف المدعومة من الأمم المتحدة والغرب ولا تلغيها[١]، وقد انطلقت مفاوضات الآستانة في ٢٠١٧ على قاعدة التنسيق ما بين الدول الثلاث رغم الاختلاف بينهم على مصير إدلب آخر معاقل الثوار السوريين، ومن نتائج هذه العملية الاتفاق على إنشاء لجنة لكتابة دستور سوري جديد، إلا أن الخلاف استمر حول تحديد أعضائها، كما رفضت روسيا تحديد موعد لأول اجتماعاتها[٢].

أحد أسباب نجاح مفاوضات آستانة نسبيًا مقارنة بجنيف هو تركيبة كلا النموذجين، آستانة كانت ملتقى القوى الإقليمية الفاعلة، أما جنيف فكانت ملتقى القوى الدولية مع بعض القوى الإقليمية المختارة من الأولى[٣]، وقد عكس مسار آستانة ما أضحت تمتلكه الدول الثلاث من تأثير –هو الأكبر– على تطورات ومآلات ما يحدث في سوريا، ولكن لم يقدم حلولًا جوهرية فارقة للأزمة السورية حتى الآن، في حين أبرزت عملية رسم حدود مناطق تخفيف التصعيد الناتجة عنه قدر التباين في المواقف حول إدلب بين الدول الثلاث تركيا من جانب وإيران وروسيا من جانب آخر[٤]. وبشكل عام، لم يستهدف مسار آستانة أهدافًا كبرى حتى الآن، ودار حول مسائل مثل وقف إطلاق النار وتخفيض التوتر والاتفاقات العسكرية التكتيكية بدلًا من فتح حوار شامل حول المستقبل السياسي لسوريا، وحتى قرار تشكيل اللجنة الدستورية –الذي انبثق عن الجولة الثالثة عشر من المفاوضات– لم يتم فيه تحديد أعضائها[٥].

في عام ٢٠١٩ حدثت نقلات هامة في الحرب في سوريا ارتبطت بعمليات عسكرية تركية موسعة في الشمال السوري، فبعد عملية نبع السلام التي بمقتضاها استطاعت تركيا تحجيم الخطر الكردي عليها (دحر قوات سوريا الديموقراطية)، دشنت تركيا عملية درع الربيع لمساعدة الجيش السوري الحر على صد هجوم الأسد المدعوم روسيًّا وإيرانيًّا على إدلب، والتي بدأت تظهر كمشكلة محورية بعد أن تحولت لملجأ رئيس وأخير للحركات السورية المحاربة لنظام بشار، وكان اتفاقًا قد تم بين الرئيسين بوتين وأردوغان في سبتمبر ٢٠١٨ تضمن بناء ١٢ نقطة مراقبة من القوات التركية لفرض منطقة عازلة بين الثوار وقوات النظام السوري، وتحيطها وتحميها قوات الشرطة العسكرية الروسية، ويتم حظر الأعمال العدائية في تلك المنطقة أو ما عرف بمناطق خفض التصعيد، إلا أن الخلاف الروسي التركي استمر حول تعريف من هم الجماعات الإرهابية في سوريا[٦].

ثم جاء تصعيد روسيا والنظام السوري ضد تركيا والمعارضة السورية في إدلب لإعادة ترسيم حدود اتفاق سوتشي ما بين أنقرة وموسكو، حيث الهدف هو تخفيض مساحة مناطق التصعيد في الشمال السوري، فالأهداف الأولية من ذلك هي السيطرة على الطريقين الرئيسيين "إم٤" و"إم ٥"، اللذين يربطان دمشق بحلب، والسيطرة على إدلب لضمان إبعاد المعارضة السورية عن اللاذقية حيث تتمركز القوات الروسية، وإعادة تشغيل مطارات حلب وحميميم، وتواجه تركيا تداعيات سلبية كبيرة من جراء هذا التطور حيث يوجد بتركيا بالفعل نحو خمسة ملايين لاجئ سوري، وتسبب الهجوم الروسي السوري الأخير على إدلب بموجة نزوح جديدة تقدر بحوالي أربعة ملايين سوري نحو الحدود مع تركيا، ورغم أنه اختبار صعب للدولتين إلا أن كليهما متمسك بعدم تطوير الأمر إلى مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وفي الوقت ذاته، من الصعب على كل منهما تقديم تنازلات؛ فإدلب تعني لتركيا أهمية أمنية لا

(1) Melike Janine Sökmen, Irene Martínez, Nicolás Pedro, Op.Cit.
(2) Dorian Jones, Iranian, Russian and Turkish Presidents Focus on Unity in Efforts to End Syrian War, September 16, 2019, available at: https://2u.pw/l2bnt
(3) Andrey Kortunov, The Astana Model: Methods and Ambitions of Russian Political Action, Karim Mezran, Arturo Varvelli (ed) , Op.Cit , P57
(4) Konstan_n Truevtsev, The Russia-Iran-Turkey Triangle and the Astana Format: No Expected Breakthrough on Syria, but Cooperation Will Be Extended, The Eastern Perspective, 31.07.2019, available at: https://2u.pw/a1mzf
(5) Chiara Lovotti , Op.Cit ,P73
(6) Dorian Jones, Op.Cit.

يمكن الاستهانة بها، وبالمثل فإن الروس لن يقبلوا بوجود معارضة سورية على طريقي "إم ٤" و"إم ٥"[١].

وأسفر الهجوم على نقاط المراقبة التركية عن قتل العشرات من الجنود الأتراك، ورغم أن الهجوم نفذته قوات نظام الأسد إلا أنه تم بموافقةٍ روسية تجسدت في دعم جوي روسي، بل إن بعض وسائل الإعلام التركية أشارت إلى أن بعض الهجمات كان من طائرة روسية، وجاءت التوترات المتصاعدة في ظل اتهامات متبادلة ما بين الجانبين بخرق اتفاق سوتشي[٢].

وعقب قمة جمعت الرئيسين الروسي والتركي في ٥ مارس وقّعا اتفاقًا جديدًا، إلا أن الخطاب السياسى والإعلامى التركي أظهر أنه لا يلقى رضا كاملاً من الجانب التركي، ونُظر له على أنه اتفاق مرحليٌّ لا يقدم حلا نهائيًا حاسمًا للأوضاع المضطربة في إدلب، فتركيا ترفض تقليل مساحة خفض التصعيد[٣]، بينما تريد روسيا استحداث اتفاقيات بناءً على الواقع والخرائط الجديدة"[٤]. وتنبع هشاشة هذا الاتفاق من أنه لا يلبي مطلب تركيا الرئيسي بأن تنسحب قوات النظام إلى حدود اتفاق سوتشي، وينص الاتفاق الأخير الموقّع على إنشاء "ممر آمن" بمسافة ستة كيلومترات من جانبي الطريق الدولي "إم ٤"، مما يعني ضمنيا منطقة عازلة بطول ١٢ كيلومتر، على أن تحدد تفاصيل هذه المنطقة لاحقًا[٥]، وتسيير دوريات تركية وروسية، وبذلك ينقسم الممر الآمن أو –بمعنى أدق– ما تبقى منه إلى نصفين شمالي وجنوبي، وسيكون القسم الجنوبي مهددًا من قبل النظام في حال لم تحدد تفاصيل تنفيذ الاتفاق.

كما بقيت نقاط المراقبة التركية على حالها، وظهرت تكهنات بأن عملية "درع الربيع" قد تتواصل، ولكن في اتجاه آخر ميدانيًا وسياسيًا يتم في إطاره التركيز على حلّ القضية السورية بشكل شامل، بعد أن أدركت روسيا عدم إمكانية بدء إعادة الإعمار في البلاد بدون حل معضلة الأسد، فأهم ما يهم روسيا حاليًا من الغرب هو ملف إعادة الإعمار، وحصلت على رسائل قوية من الغرب بأن إعادة الإعمار مرهون بتغيير الوضع الراهن، وتلعب كل من فرنسا وألمانيا الدور الكبير في هذا الشأن.

ومن ثم سعت روسيا للسيطرة على الطرق الدولية وفرض النظام كطرف رابح في سوريا لتغيير المعادلة في صالح رؤيتها لما يجب أن يكون عليه مستقبل سوريا؛ وهو التصور الذي يفسر جزئيًا الموقف التركي من إدلب ومحاولتها تحريك الملف السياسي، خاصة أن "قانون قيصر" الأميركي اقترب تطبيقه؛ مما يفرض مزيدًا من الضغوط على النظام وروسيا[٦].

إلا أن إدلب مازالت تحت سيطرة المعارضة، كما أن هيئة تحرير الشام تسيطر على مناطق واسعة في شمال طريق "إم ٤"، وهي من الجماعات التي تعتبرها روسيا إرهابية، وقد نُصَّ في الاتفاق على محاربة الإرهاب؛ وهو ما يعني أن روسيا تحتفظ بحق محاربتها

(١) "هذا ما عرضه الروس على الأتراك.. فهل تتخلى أنقرة عن إدلب أم تختار المواجهة؟"، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/n5YmG

(٢) عماد ابو الروس، صحيفة تكشف: مقاتلة روسية وراء مقتل جنود اتراك بسوريا، موقع عربى ٢١، ١٥ فبراير ٢٠٢٠،متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/AuSLO

(٣) عماد أبو الروس، تركيا ترفض مقترحا روسيا بشأن التوتر بإدلب، موقع عربي٢١، ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5LWmL

٤ () عماد أبو الروس، يحيى عياش، عقبة واحدة أمام "ردع" تركيا لنظام الأسد.. من الأقوى ميدانيا؟، موقع عربي٢١، ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/odNCn

(٥) "اتفاق بوتين وأردوغان.. هدوء حذر بإدلب وتركيا تحتفظ بحق الرد"، موقع الجزيرة نت، ٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OmJ2X

(٦) أحمد العمر، ما نوقش أكبر من إدلب ويصل لـ"قصر المهاجرين".. مصادر تركية: اتفاق إدلب شكلي فقط و"درع الربيع" ستستمر لكن باتجاه آخر.. وهذه هي الخطوات القادمة، موقع مدى بوست، بتاريخ ٨مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/v9xL3

- قانون قيصر هو القانون الذى وقعه الرئيس ترامب اواخر ٢٠١٩ لحماية المدنيين في سورية، ويسمح بفرض عقوبات جديدة على المسؤولين السوريين، ويلزم الولايات المتحدة بدعم الملاحقة الدولية للمتهمين بإرتكاب انهاكات لحقوق الانسان.

في المنطقة، ويعد ذلك من أهم إشكاليات الاتفاق المستقبلية[١]، ولكن يظل توفير منطقة آمنة تنهي ضغط تدفق اللاجئين على حدوده الجنوبية هدفًا أوليا لأردوغان، وهو ما حظي عليه باتفاق الضامن الأول له وهو الجيش التركي[٢]، فهناك أكثر من ١٥ ألف جندي تركي، مما يعطيها أدوات تأثير مهمة لحماية علاقاتها الاستراتيجية مع الروس أو مع غيرهم، وأيضا التنسيق مع المعارضة السورية المسلحة وترتيب صفوفها[٣].

وتظل سيناريوهات التصعيد قائمة ولكنها بعيدة عن مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا وتركيا، فما يجمع الدولتين أكبر من الملف السوري ومن إدلب[٤]، وبالمثل، لم يؤثر القصف التركي على عناصر من حزب الله الداعمة للنظام السوري على العلاقة بين إيران وتركيا، فالمصالح المشتركة بينهما أكبر من الذهاب نحو الصدام المباشر؛ حيث إنه مع احتدام المعارك على الأرض أجمعت الدول الثلاث على تخفيف اللغة الدبلوماسية وحديث كل منهم عن أنه لا مشكلة مع الطرفين الآخرين.

ب- الأزمة الليبية:

بسبب مواردها النفطية، حظيت الثورة الليبية باهتمام غربي أكبر منذ اندلاعها مقارنة بمثيلتها في سوريا، وتدخلت القوى الغربية من خلال حملة الناتو سريعًا للمساعدة على إسقاط نظام القذافي، وكان دور المثلث التركي الإيراني والروسي محدودًا في البداية، ومع تطور خارطة التوازنات الداخلية أصبحت روسيا ثم تركيا من بين الدول المؤثرة بقوة على الساحة الليبية.

إن عدم اتفاق القوى الإوروبية حول نهج واحد تجاه ليبيا، وتراجع أدوارهم في طول أمد الصراع وفي إنتاج فراغ في الساحة الليبية، كانا من العوامل التي سمحت وربما استدعت تدخل روسيا وتركيا في ليبيا، وتحول الصراع إلى حرب بالوكالة ما بين الفواعل الإقليمية دفاعًا عن المصالح الاقتصادية والأيديولوجية لكل منهم[٥].

تختلف الحالة الليبية عن غيرها من ثورات الربيع العربي بإجماع خاصتين هامتين؛ وهما: الثراء والتسلح، فمن ناحية، جعلت الموارد النفطية الهائلة من ليبيا مطمعًا وهدفًا للقوى الإقليمية والعالمية، وفي ذات الوقت وفرت لغالبية القوى المحلية مصدرًا للدخل الكبير والمستمر، فكان ذلك أحد عوامل استمرارية وتأجيج الصراع. ومن ناحية ثانية، تتسم الدولة الليبية بخصوصية التركيبة القبلية للمجتمع؛ ويزداد الأمر تعقيدًا لكونها قبائل مسلحة في معظمها، حتى إن غسان سلامة مبعوث الأمم المتحدة لليبيا صرح -في مطالبته باحترام حظر إرسال السلاح إلى ليبيا- أنه بالفعل هناك أكثر من ٢٠ مليون قطعة سلاح بالبلاد وليس هناك حاجة للمزيد[٦]، فمنذ ٢٠١١ فرضت الأمم المتحدة حظرًا على تصدير السلاح إلى ليبيا إلا أن اختراق اللاعبين الإقليميين والدوليين له أكثر بكثير من احترامه.

لم تستطع أي قوى فرض سيطرتها الكاملة على ليبيا وتصاعد العنف خاصة منذ ٢٠١٤، وتعددت الجماعات والشخصيات الفاعلة على الساحة الليبية، وقد انحصر النزاع بعد مراحل عدة في المواجهة بين جبهتين رئيسيتين: حفتر وما أسماه "بالجيش الوطني الليبي" من جانب، وحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وكثير من دول العالم من جانب ثانٍ؛ وتعكس الجبهتان الشرخ السياسي الرئيس في المنطقة العربية؛ فالجهة الأولى تساندها قوى مثل: الإمارات والسعودية ومصر

(١) عماد أبو الروس، هكذا قرأ مراقبون أتراك اتفاق أردوغان وبوتين حول إدلب، عربي٢١، ٠٦ مارس٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yQZhz

٢() التايمز: اتفاق أردوغان وبوتين يؤكد الحاجة للقوة قبل التفاوض، عربي٢١، ٠٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OxCbG

(٣) أحمد العمر، مرجع سابق.

٤ () يمان نعمة، ما موقف روسيا حال اندلاع مواجهة بين تركيا والنظام بإدلب؟، عربي٢١، ١٩ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SttIE

(5) Zia Weisi, The lybian Conflict Explained, Politico,20/1/2020, available at: https://2u.pw/BoukB

(6) Both sides in Libya conflict agree need for lasting ceasefire: UN negotiator, UN news, 4 February 2020, available at: https://2u.pw/zkMM7

(ودوليًا: فرنسا وروسيا)، والثانية مدعومة من قطر وتركيا (ودوليًا: إيطاليا)[1]، ويلعب العامل الاقتصادي دورًا في الحالة الليبية لا يتوافر مثله في سوريا، حيث تتصارع الجهتان على السيطرة على ما يعرف بهلال النفط الليبي، والتي يوجد بها معظم الاحتياطي، وقد حددت الأمم المتحدة أن الشركة الوطنية للنفط التي مقرها طرابلس هى المالكة لحق إدارة وبيع نفط البلاد، ويسعى حفتر لكسر هذا الاحتكار[2]، وقد استطاع بالفعل تعطيل إنتاج وتصدير النفط في بعض الأحيان، ووصلت النسبة إلى ٧٥٪ من الإنتاج في بعض الاوقات.

ولقد بدأ حفتر هجومًا عسكريًا على طرابلس في أبريل ٢٠١٩ ساعيًا للسيطرة عليها، ويستمر الكر والفر بين الطرفين حتى كتابة هذه السطور، وكان حفتر قد رفض التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار سواء في مؤتمر موسكو أو برلين، وتستمر انتهاكات قواته لأي هدنة، وتتوالى المحاولات لإقناعه بوقف العمليات العسكرية بسبب تهديد فيروس كورونا، وقد أصبحت ليبيا محورًا لسياسات المتوسط وبالتالي سياسات الشرق الأوسط للقوى الدولية. واستخدمت روسيا الملف الليبي (مثل السوري) لتقديم نفسها كقوى دولية مؤثرة، بل وأكثر تأثيرًا من الغرب، ومقارنة بتراجع الاهتمام الأمريكي نسبيًا فإن روسيا لا تترك فرصة إلا وترسل رسائل قوية بأنها تتواصل مع جميع أطراف الصراع، وقد استضافت موسكو أطرافًا من طرابلس ومصراتة وطبرق ولكن مع دعم غير معلن لخليفة حفتر وقواته، ولكن يزداد الوضع تعقيدًا بأن ذات الأطراف –وعلى رأسها خليفة حفتر– تبدو أكثر تفضيلًا لواشنطن حتى لو كان من الصعب ضمان دعمها.

وقد تركت حملة الناتو العسكرية في ربيع ٢٠١١ وتداعياتها آثارًا واضحة على علاقات روسيا بالغرب، بل إن أحد أهم أسباب سرعة التدخل العسكري الروسي لمنع سقوط بشّار الأسد هو عدم الرغبة في تكرار ما حدث في ليبيا عندما تم استبعاد روسيا والتخلص من أحد حلفائها وهو القذافي، وبينما كانت السياسة الروسية في سوريا تتجه نحو فكرة عقد صفقة ما مع الولايات المتحدة، إلا أنها اختلفت في الحالة الليبية حيث أدرك صناع القرار الروس أن التعامل هنا مع أوروبا بالأساس، فالأخيرة تواجه تهديدات محددة في المتوسط من أهمها تدفق المهاجرين وبزوغ ما تعتبره "جماعات إرهابية" على الضفة المقابلة لها منه. وفي هذا السياق، انخرطت روسيا مع قبائل الجنوب الليبي كوسيلة لمنع الهجرة القادمة من أفريقيا، واستخدمت حضور جماعات المرتزقة الروسية مثل جماعة واجنر كأداة رئيسية من أدوات تحركها على الأراضي الليبية، وبدأت بتدخل محدود وصولًا إلى تزايد تأثيرها ليكون جوهريًا على التسويات السياسات المحتملة للصراع.

وكان الدعم الروسي لاتفاقية الصخيرات الموقع في ديسمبر ٢٠١٥ كأساس لحل النزاع الليبي ما هو إلا مدخلٌ لتقديم روسيا لنفسها كوسيط أكثر منه موالاة حقيقية لطرابلس على حساب بني غازي، وقد أبقت روسيا دورها قائمًا من وراء الستار ولم تظهر قوته وتأثيره إلا منذ استضافة موسكو للمفاوضات بين الأطراف الليبية المتنازعة في يناير ٢٠٢٠، بل إن بوتين قاد بنفسه الوفد الروسي في مؤتمر برلين بعدها بأيام، وذلك بعد أن غادر حفتر المؤتمر الأول بدون أن يوقع على اتفاق الهدنة الذي رعته موسكو؛ الأمر الذي عُدّ ضربة تؤدي إلى اهتزاز سمعة روسيا، وأُعلن عقبها أن روسيا تركت وقتًا لحفتر للتفكير قبل مؤتمر برلين، وأنه أرسل خطاب شكر للرئيس الروسي مع استعداده لزيارة موسكو عقب مؤتمر برلين. ويتسم عادة التدخل الروسي في النزاعات بالسرعة والحسم، حتى على مستوى عمليات التفاوض، وقد وضع مؤتمر موسكو الأسس الكبرى لتسوية وقف إطلاق النار في برلين؛ وهي: الحاجة إلى "وقف إطلاق نار دائم، الشروع في العملية السياسية، الحفاظ على الوحدة الإقليمية للدولة الليبية، والحاجة لضمان وصول كافة الأطراف الليبية للموارد الطبيعية".

وبخلاف المسألة السورية، تبدو روسيا مستعدة للسماح للدول الأوروبية بلعب دور أكبر ولدول المنطقة أن تقوم بالمهمة الرئيسية عبر وكلائهم على الأرض، وفي نفس الوقت فإنه سيظل على الدول الأوروبية والإقليمية أن تعود إلى روسيا حال العودة

---

(1) Andrey Chuprygin , Russia and the United States in the Cases of Egypt and Libya, Karim Mezran, Arturo Varvelli (ed), Op.Cit , P.103

(2) Zia Weisi, Op.Cit.

للمفاوضات للوصول إلى اتفاق نهائي، باختصار فإن الاستراتيجية الروسية في ليبيا تقوم على "القيادة من الخلف"[(١)].

وبالرغم من دعم روسيا القوي لحفتر إلا إنها أبقت على الروابط الدبلوماسية مع حكومة الوفاق، وقد زاد الدعم الروسي منذ أواخر عام ٢٠١٩ المقدّم لحفتر وبشكل واضح حينما أمدت الجيش الوطني الليبي بمرتزقة جماعة واجنر بالإضافة إلى تمكينه من الوصول إلى سوق الأسلحة وأيضًا مدّه بالعملة المزيفة[(٢)]، حيث رصدت تقارير عدة قيام روسيا بطبع مليارات الدينارات الليبية لدعم حفتر ماليًا[(٣)].

يمكن تفسير التدخل الروسي في ليبيا بالرجوع إلى عوامل تاريخية، فالاتحاد السوفيتي سابقا ثم الجمهورية الروسية لاحقًا ارتبطا بعلاقات وثيقة مع نظام القذافي مقدمين له الأسلحة والتدريب العسكري، ومعظم ضباط "الجيش الوطني الليبي" تلقوا تدريباتهم في روسيا؛ ومع اندلاع الربيع العربي كانت ليبيا مدينة لروسيا بمليارات الدولارات ثمنًا لصفقات سلاح أو عقود مرتبطة بقطاع الطاقة؛ وهي أموال ما زالت تريد استرجاعها، وبالإضافة إلى ذلك فإن التدخل الروسي في ليبيا جزءٌ من استراتيجية أكبر لموازنة النفوذ الأمريكي دوليًا وإقليميًا، ومن بينها ضمان الوصول إلى موانىء المتوسط والحفاظ على دور قوى في الشرق الأوسط. ومن ناحية اخرى، تصبّ علاقات روسيا بحفتر في توطيد علاقتها بمصر، وفي تقوية الحضور الروسي في الشمال الأفريقي، وجميعها تحركات تزيد من قدرة روسيا على التأثير على الاتحاد الأروبي والناتو[(٤)].

واختلف نمط التعاون الروسي التركي في المسألة الليبية عنه في الحالة السورية، فرغم ما يرتبط بالملف الليبي من مصالح هامة إلا أن الملف السوري أكثر أهمية لهما، خاصة بالنسبة لتركيا؛ بسبب حجم وطبيعة التهديدات التي على المحكّ والعوامل الجغرافية السياسية، فإن قدرة ورغبة تركيا في الضغط على روسيا في ليبيا أقل من نظيرتها في سوريا.

وقد مثلت الساحة الليبية ساحة ثانية للاختلاف الروسي التركي حيث يساند كل منهما أطراف مختلفة تركيا تساند حكومة الوفاق في طرابلس بينما تساند روسيا هجوم حفتر على طرابلس، لا تتخذ تركيا موقفًا معاديًا من القوى الإسلامية ومن ثورات الربيع العربي عمومًا، وهناك قطاع من حكومة السراج محسوب على جماعة الإخوان المسلمين التي تناصبها حكومات عربية مثل السعودية والإمارات ومصر أشد العداء. أما من الناحية الاقتصادية، فإلى جانب المصالح الاقتصادية المشتركة بينها وبين حكومة السراج فيما يخص الاستثمار والنفط، كذلك تحمى تركيا استثماراتها الكبيرة في ليبيا التي تُقدر بحوالى ١٨ مليار دولار منذ عهد القذافي المتمثلة خاصة في عقود المقاولات[(٥)]، هذا بالإضافة إلى ما يحققه اتفاق الحدود البحرية من مصلحة تركية هامة وهي الحفاظ على حقوق التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط وموازنة التحالف اليوناني القبرصي الإسرائيلي المصري في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة[(٦)]، ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ وقعت تركيا وحكومة الوفاق مذكرة تفاهم بخصوص الحدود البحرية والتي اعتبرها وزير الخارجية الليبي حماية للحقوق الشرعية للدولتين في مناطقهم الاقتصادية، وحماية للسيادة الليبية في المتوسط[(٧)]، وتقوم السياسة البحرية التركية ليس فقط على حماية إمكانياتها الاقتصادية كقوة إقليمية بل كقوة عالمية، ولذا تتجه لبناء قوتها البحرية وتركيزها على حدودها البحرية[(٨)]، وقد مثل الاتفاق البحري بين تركيا

---

(1) Maxim A. Suchkov , Russia’s 'leading from behind' strategy on Libya , Al-Monitor, 2019, available at: https://2u.pw/BkUzL
(2) Sigvart Nordhov Fredriksen, Zenonas Tziarras, The Libya Conflict and its Implications for the Broader Region, Peace Research Institute, 4/2020, Oslo (PRIO), 2020, p13
(3) Andrew England , Libya: how regional rivalries fuel the civil war in Tripoli, Finical Times, February 25, 2020, available at: https://2u.pw/Ji6Dh
(4) Sigvart Nordhov Fredriksen, Zenonas Tziarras, Op.Cit, p21
(5) “In Libya, the worst is yet to come”, Ahval news, Feb 04 2020, available at: https://2u.pw/fyKaa
(6) Zia Weisi, Op.Cit.
(7) Sigvart Nordhov Fredriksen, Zenonas Tziarras, Op.Cit, p21
(8) Ibid, p26

وحكومة الوفاق نقلة نوعية هامة في الصراع وفى تحفيز الدولة الأوروبية على التدخل بقوة لمحاولة وقف إطلاق النار.

وفى إطار مساندة حكومة الوفاق لصد هجوم حفتر على العاصمة الليبية، وافق البرلمان التركي على إرسال قوات إلى ليبيا، وكانت قد لجأت حكومة الوفاق إلى تركيا طلبا للدعم بعد أن تزايد خطر حفتر وإصراره على الاستيلاء على طرابلس، في الوقت الذي تخلت عنها فيه كل القوى الغربية.

وتجلّى بُعدٌ عسكريٌّ تقنيٌّ للتنافس الروسي التركي في ليبيا، فبينما أمدت موسكو حفتر بطائرات بدون طيار محملة بالقنابل؛ وهي التي مكنته من اختراق أماكن ذات الكثافة السكانية في طرابلس، قامت في المقابل أنقرة بمدّ حكومة طرابلس بالطائرات بدون طيار التركية[١]، وعلى صعيد الدعم العسكري، قدمت أنقرة مستشارين عسكريين وذخيرة ومدافع وغيرها من المعدات الهامة ومن أهمها نظم الدفاع الجوي الأمريكية هوك Hawk واستطاعات حماية المناطق التي تسيطر عليها حكومة الوفاق من خطر الطائرات دون الطيار الإماراتية، وتؤكد تركيا أن قواتها ليس لها مهام قتالية، ففي إطار محاولته احتواء قلق القوى الغربية، أعلن أردوغان أن ما تم إرساله هو بعض المستشارين (حوالى ٣٠ خبير عسكري)، إلا أن عددًا من التقارير الصحفية يؤكد قدوم مقاتلين تركمان سوريين إلى ليبيا منذ ديسمبر ٢٠١٩، وقُدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف؛ وهو الأمر الذي يزيد من العناصر الأجنبية المتحاربة على الأراضي الليبية[٢]، بالإضافة إلى ظهور بارجتين تركيتين في سواحل طرابلس، ومدَ حكومة الوفاق منذ ديسمبر ٢٠١٩ بنظم دفاع جوي وتشويش[٣].

ولا شك أن حسابات الداخل التركي تقيد من قدرة أردوغان على توسيع الدعم العسكري في ليبيا، حيث إن أي خسائر بشرية ستكون لها تداعياتها؛ ولذا حينما أعلن عن مقتل جنديين تركيين لم يذكر أي تفاصيل بينما أشار إلى تحييد ما يقرب من مائة من المرتزقة[٤]؛ بالإضافة إلى القيود الداخلية، تشكل القيود الخارجية عاملًا قويا آخر للحد من تدخل عسكري تركي واسع النطاق في ليبيا، فعندما دخل أردوغان سوريا كان مَدعومًا من تحالفٍ دولي على رأسه الولايات المتحدة، أما في ليبيا فالأمر مختلف، فهي تَبعُد ٢٠٠٠ كم، ويخوض حربها بدون أصدقاء، بل وفي مُواجهة التّحالف نفسه الذي دعمه في الحرب الأُولى، ويدعم بقوة خصمه خليفة حفتر[٥].

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل مردود التحرك العسكري التركي المحدود نسبيًا على إعادة توزيع خريطة القوة في الصراع الليبي، فبعد أن كان ضغط حفتر متواصلًا ودعم الإمارات ومصر والسعودية وفرنسا وروسيا له متصاعدًا، جاء توقيع الاتفاق البحري والدعم التركي لحكومة الوفاق ليعيد التوازن نسبيًا ما بين الأطراف المتصارعة؛ وهو التطور الذي قاد إلى جهود أوروبية جادة لوقف إطلاق النار كخطوة لحل سياسي شامل.

إلا أن مؤشرات التصعيد واضحة، حيث يستمر تدفق الأسلحة على الجانبين في الأسابيع الأخيرة، فقد أجمعت التقارير الغربية على زيادة المعدات العسكرية التي ترسلها الإمارات لحفتر زيادة كبيرة إبان وبعد مؤتمري موسكو وبرلين، وقُدرت بحوالى خمسة آلاف طن من الأسلحة، كما وصلت أعداد من المحاربين سواء من مرتزقة جماعة واجنر الروسية أو الجنجاويد السودانية لدعم حفتر أو من الجماعات المسلحة السورية لدعم حكومة الوفاق، ذلك وفق تصريحات غربية[٦]، وتروواحت تقديرات الدبلوماسيين عن عدد المقاتلين السوريين ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠، وما بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ عن عدد القوات التركية بما فيهم القوات الخاصة وموجهي الطائرات بدون طيار وغيرهم[٧]؛ وبذلك يبدو من إرسال الأسلحة واستقدام المحاربين أن كلا الطرفين يحضران للمعركة القادمة؛ وهى

(1) Hillel Frisch, Op.Cit,
(2) Andrew England, Op.Cit.
(3) "In Libya, the worst is yet to come", Op.Cit.
(4)Andrew England, Op.Cit.
(٥) عبد البارى عطوان، إنهيار مؤتمر موسكو حول ليبيا، رأى اليوم، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jJPGr
(6) "In Libya, the worst is yet to come", Op.Cit.
(7) Aidan Lewis, Ayman al-Warfalli, Libya's rival factions dig in for long conflict, Reuters, available at: https://2u.pw/Bgasx

لن تكون معركة سهلة سواء العسكرية أو السياسية، فجمود الموقف وتعقد الملف يعود للتوازنات الشائكة بين أطراف الصراع وصعوبة الوصول إلى حل حاسم، فتوازن القوة دقيق بشكل يجعل حسم المعركة على الأرض لطرف دون الآخر صعب للغاية.

ما يمكن استخلاصه أن المثلث التركي الروسي الإيراني لا يمثل تحالفًا سياسيًا بقدر ما يعبر عن شراكات جزئية مرنة ولكنها هامة واستراتيجية، فهو مركب من المصالح المتشابكة المشتركة، ولكنها لا تتلاقى دومًا حيث تتباين الرؤى والمصالح، وقدمت المسألة السورية مثلا لأبعاد الخلاف فيما بين أطراف هذا المثلث، وتظل العلاقة مع الولايات المتحدة متغيرًا أصيلًا في تشكل وعمل هذا المثلث، فجميع أطرافه يسعون لمواجهة أو موازنة النفوذ الغربي (وإن بدرجات متفاوتة) بهدف توسيع مساحة تحركهم وتأثيرهم في المنطقة العربية، إلا أن الموقف من ثورات الربيع العربي يظل محور الخلاف الرئيسي الذي يباعد بين تركيا وشريكيها الآخرين في كثير من ملفات المنطقة.

*****